وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر *بسكرة*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان مذكرة:

المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني– الجيش أنموذجا–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر.

إعداد الطالب:

– وحيد خينش.

إشراف الأستاذ:

– الأمير بوغدادة.

السنة الجامعية : **1436/1435هـ الموافق لـ** 2015/2014م.

بسم الله الرحمان الرحيم

إهـــــداء

إلى من ربتني وأعانتني بالصلوات والدعوات . الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى أغلى إنسان في الحياة

إلى أمي الحبيبة .

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء، الذي لم يبخل عليا بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح

إلى أبي العزيز .

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي .

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي الذين كانوا نعم السند

إلى الباحثين وطلاب العلم

أهدي ثمرة جهدي . . . .

وحيد

شكر وعرفان

الحمد الله نستعينه ونحمده على فضائله التي لا تعد ولاتحصى والصلاة

والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

وعملا بقوله نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف الأمير

بوغدادة الذي كان نعمة المشرف والموجه طيلة العام الدراسي والذي لم

يبخل علينا لابقوته وخبرته، وإلى كافة أساتذة قسم التاريخ خاصة،

الأستاذة شهرزاد شلبي، والأستاذ بلقاسم ميسوم، وأعضاء لجنة المناقشة.

كما لا أنسى جميع إطارات المكاتب خاصة مكتبة الكلية، ودار الثقافة

ومتحف المجاهد، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد .

المختصرات

ش.و.ن.ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
م.و.د.ب.ح.و.ث.ت	المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة التحريرية
م.و.ك	مؤسسة الوطنية للكتاب
د.س	دون سنة نشر
د.ب	دون بلد نشر
ج	جزء
ط	طبعة
R.A	المجلة الإفريقية

مقدمـــــة

احتلت الجزائر مكانة متميزة خلال العهد العثماني، وأصبحت سيدة للمتوسط زهاء ثلاثة قرون، في حين كانت روح التنافس قائمة بين القوى الأوروبية من أجل السيطرة على البحر، ويرجع الفضل في ذلك إلى سياسة الدولة في تسيير شؤونها وفق مبادئ التي تسيير عليها الدولة الحديثة بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح، لذلك كان اعتمادها على أسس وقواعد متينة، مشكلة في جهاز متكامل العناصر والشروط يضمن سيرها واستمرارها وتواصلها على المستوى الداخلي، وتكون دولة مهابة ولها مكانة على الساحة الدولية، فأسندت مهام الدولة على عاتق مؤسسات مختلفة الأدوار والمهام برغم من الترابط الموجود بينهما فهي تسعى دائما إلى هدف واحد ومشترك وهو الحفاظ على كيان الدولة وتواجد ذاتها .

وبما أن مؤسسات الجزائر في ظل الحكم العثماني، تعطي صورة متشابهة للمؤسسات في مركز الخلافة إلى حد كبير، فكان اهتمامها يمس جميع جوانب الحياة، فمن الجانب الاقتصادي أنشأت الجهاز المالي (المؤسسات المالية)، من أجل التسيير الحسن لمواردها، فقامت كل من الخزينة وبيت المال بهذه المهمة، أما من الجانب الاجتماعي فأسست مؤسسة الوقف والقضاء، فالأولى حملت على عاتقها التعليم وخلقت أجواء التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، في حين الثانية ضمنت تنظيم المجتمع وضمان حقوق وحريات الأفراد، كما كان لها تنظيم سياسي لمناقشة قراراتها، أما من الناحية العسكرية أولت لها الدولة اهتماما كبيرا للظروف الخاصة التي عاشتها الجزائر من صراعات خارجية على حدودها، وثورات وحركات عصيان داخلية، وبهذا فكان لها دور مزدوج داخليا وخارجيا، والمتمثل في الدفاع عن الجزائر من الأخطار الخارجية والحفاظ على الأمن والاستقرار في الداخل.

- دوافع وأسباب اختيار الموضوع :

أما عن دوافع اختياري للموضوع يرجع بالأساس إلى دوافع التي جعلتني حريصا على إنجازه، ويكمن إيجازها في النقاط التالية:

أ -أسباب ودوافع ذاتية :

-الرغبة الشخصية في البحث في التاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، من أجل تقديم مساهمة متواضعة لإثراء مكتبة الكلية .

-لفت انتباهي أثناء مطالعتي للعديد من الكتب في تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة، ومن أهمها كتاب عائشة غطاس " **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها** " والتي تعطي لمحة عامة للمؤسسات في الجزائر، ما جعلني أختار موضوع مرتبط بهذا السياق للبحث فيه .

-اختلافي مع العديد من الطلبة حول الحكم عن مؤسسات الدولة الجزائرية، ودورها في الجزائر، خاصة في محادثاتي عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

ب – أسباب ودوافع موضوعية :

- يطلق الكثير من المؤرخين على الجزائر بـ << **الجمهورية العسكرية** >>، ولا نعرف على أساس يطلقون هذه التسمية، في حين أن الجزائر كانت تعتمد على مؤسسات مدنية وعسكرية معا.

-إلى جانب موضوع المؤسسات في الجزائر من المواضيع التي تحتاج المزيد من الاهتمام والدراسة.

- أهداف الدراســة :

إن الهدف الرئيسي لدراسة هذا الموضوع يكمن في إبراز ما يلي:

- عمدت هذه الدراسة المتواضعة لمؤسسات الدولة الجزائرية عامة والمؤسسة العسكرية بصفة خاصة، إعطاء صورة واضحة للقراء والباحثين عن تركيبة المؤسسات ودورها في شتى مجالات الحياة أواخر العهد العثماني.

- بالإضافة إلى ذلك تبين الهياكل والأجهزة التي خططتها الدولة داخل المؤسسات، وتوضيح درجة التنظيم والتسيير بداخلها .

- كما تكمن أهداف هذه الدراسة في تصحيح الرؤية الكلاسيكية المتوارثة عن الدراسات الأوروبية التي جاءتنا على شكل شهادات أسرى وقناصل في تلك الفترة .

- إلى جانب أهمية المؤسسة العسكرية في تاريخ الدول، لارتباطها بالإحدى الأعمدة الأساسية لأي كيان سياسي، وبحكم هذه الأهمية واجب علينا دراستها والتعمق فيها.

- **إشكالية الدراسة :**

من خلال ما تم ذكره في حدود دراستنا للمؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكال التالي :

ما مدى فاعلية المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني ؟

ويتفرع عن هذا الإشكال العام مجموعة من الأسئلة المتمثلة في:

- ما هي أهم المؤسسات القائمة في الجزائر أواخر العهد العثماني ؟
- ما هي أهم هياكل الجيش البري أواخر العهد العثماني؟
- ما هو الدور الذي لعبه الجيش البري في الدفاع وتأمين مصالح الدولة الجزائرية ؟
- ما هي أهم هياكل الجيش البحري أواخر العهد العثماني ؟
- أين يمكن حصر دور البحرية الجزائرية سياسيا واقتصاديا وعسكريا ؟
- أين يمكن حصر أهم العوامل والأسباب التي آلت إلى ضعف وانحطاط الأسطول البحري الجزائري؟

- **خطة البحث :**

ولما كان موضوع البحث في الأصل واسع ومتشعب، دعت الحاجة إلى تعديل الخطة أكثر من مرة، حتى أصبحت على صورتها الحالية، وهي تتألف من مقدمة وثلاثة فصول وانتهت بخاتمة.

وقد استهللنا الموضوع بمقدمة تطرقنا فيها تـمهيد بالموضوع ودوافع وأسباب اختياري له وأهمية دراسته، والإشكالية التي انطلقت منها الدراسة ، كما شرحنا الخطة المعتمدة في الدراسة، بالإضافة للمنهج المتبع في الدراسة وانتهت بأهم المصادر والمراجع المستعملة في البحث إلى جانب الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث.

- **الفصل الأول :**

استعرضنا فيه أهم المؤسسات القائمة في الجزائر أواخر العهد العثماني ، وتجسدت هذه المؤسسات في ما يلي :

أ -**المؤسسة الخزينة وبيت المال:** حيث استعرضنا تعريف هذه المؤسسات بالإضافة إلى مصادر دخل الخزينة ونفقاتها والنقود المتداولة، أما الثانية تطرقت فيها لمصادر دخلها ونفقاتها .

ب -**مؤسسة الأوقاف:** درسنا فيها التعريف بهذه المؤسسة، إلى جانب أهم المؤسسات الوقفية في الفترة المدروسة ودورها في شتى مجالات الحياة.

ج -**القضاء:** تطرقنا فيها إلى مفهوم القضاء والقضاء في المدينة والريف في حدود دراستنا.

د -**النظام السياسي:** وتطرقنا فيه إلى مميزات النظام السياسي في الفترة الأخيرة من العهد العثماني.

الفصل الثاني : الجيش البري أواخر العهد العثماني ، وتطرقنا فيها للجيش النظامي، مبرزا فيه مستوى التنظيم في الجيش الإنكشاري من حيث طريقة التجنيد والترقية في صفوف الجنود والثكنات العسكرية، ودوره ومهامه ، عمدت كذلك إلى إبراز الوضع المادي للجيش الإنكشاري، إلى جانب فرقة المدفعية وفرقة الفرسان ، كما استعرضنا الجيش غير النظامي، تطرقنا فيه لقبائل المخزن معالجين فيها العديد من النقاط انطلاقا من تمركزها الجغرافي، بالإضافة إلى ذلك

دورها في شتى المجالات والامتيازات التي كانت تحصل عليها من طرف ا لسلطة، كما استعرضنا فئة الكراغلة، إلى جانب فرق زواوة.

الفصل الثالث: الجيش البحري الجزائري ، واستعرضنا فيه العديد من النقاط الخاصة بالتنظيم، مبرزا طقم تسيير السفن وأهم رياس البحر، إلى جانب التجهيزات الخاصة بالبحرية وأنواع المراكب والسفن وأعدادها، كما تطرقنا إلى الدور الاقتصادي والسياسي والعسكري للبحرية الجزائرية في حدود دراستنا للموضوع.

أما الخاتمة تضمنت جل النتائج التي توصل نا إليها في هذه الدراسة وأتبعتها بملاحق لها علاقة بالمضمون .

- **المناهج المتبعة في الدراسة :**

فرضت طبيعة الموضوع الاعتماد على العديد من المناهج العلمية المعروفة في الدراسات التاريخية ويمكن تحديدها فيما يلي :

أ -**المنهج التاريخي الوصفي:** ساعدنا في سرد مختلف الحقائق والأحداث كرونولوجيا ووصفها وتصنيفها .

ب -**المنهج التحليلي:** واعتمدنا عليه في دراسة مختلف الأحداث وتحليلها وربطها ببعضها البعض، قصد الوصول إلى بناء معرفي يتمثل في خلاصة واستنتاج قريب للواقع.

ج -**المنهج المقارن:** بما أنا الأحداث اختلفت وتضاربت حولها الآراء والكتابات، كان هذا المنهج سندا من خلال مقارنة الأحداث والخروج بأدقها وأصحها والأقرب منها للواقعية .

- **المصادر والمراجع:**

كما اعتمدنا في دراستنا في هذا الموضوع على العديد من المصادر والمراجع المختلفة من بينها:

أ –**المصادر:**

– كتاب مذكرات أحمد شريف الزهار، وهو عبارة عن مصدر نفيس يعالج فيه مؤلفه سيرة الدايات في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، وتكمن قيمة هذا الكتاب في قرب مؤلفه للأحداث إلى جانب ذلك منصبه آنذك << نقيب الأشراف>>، وبرزت في هذا الكتاب النزعة الموضوعية للزهار، فنجده ناقدا للكثير من الدايات وسياستهم في الحكم، قام على تحقيق هذا المخطوط أحمد توفيق المدني.

– كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة، يعتبر حمدان خوجة من الذين عايشوا الفترة الأخيرة من العهد العثماني، ومن الذين حضروا احتلال مدينة الجزائر على يد الفرنسيين، وبهذا يعد مصدرا هاما في دراسة الفترة الأخيرة من العهد العثماني، تناول في هذا الكتب العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قام على تقديم وتعليق على هذا الكتاب محمد العربي الزبيري.

– كتاب المذكرات لوليام شالر، ويعد من المصادر المترجمة إلى العربية، يتناول هذا الكتاب معلومات قيمة عن تاريخ الجزائر بمختلف مجالاته، وخاصة لما يتعلق الأمر بالحملة العسكرية الأمريكية على الجزائر سنة 1816.

ب –**المراجع:**

– كتاب بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، لمؤلفه حنيفي هلايلي، يعتبر من أهم المراجع المتخصصة في المؤسسة العسكرية، وجل معلوماته مستقاة من وثائق ورسائل رسمية من دور الأرشيف الجزائري.

– كتاب الدولة الجزائرية ومؤسساتها، لصاحبته عائشة غطاس، وهو من أهم المراجع المتخصصة في دراسة المؤسسات في الجزائر خلال العهد العثماني.

– كتاب الجزائر وأوروبا لمؤلفه جون ب وولف، قام على نقله للعربية أبو القاسم سعد الله، يتناول هذا الكتاب العلاقات الجزائرية الأوروبية، وما هو ظاهر على هذا الكتاب ابتعاد صاحبه على الموضوعية، فنجده دائما يمجد الأعمال الأوروبية.

– **صعوبات البحث:**

تعترض أي باحث مجموعة من الصعوبات، يمكن رصدها على النحو التالي:

– صعوبة الوصول إلى العديد من المصادر من أهمها << إتحاف أهل الزّمان في أبناء ملوك تونس وعهد الأمان >>، لصاحبه ابن أبي الضيّاف.

– نقص المادة العلمية في بعض عناصر الموضوع.

– تشابك وتداخل في المعلومات مم يخلق صعوبة في طرحها بشكل متناسق.

– اختلاف وجهات النظر للدارسين والباحثين حول الحكم على المؤسسات في الجزائر، وخاصة المؤسسة العسكرية.

– صعوبة ترجمة الكتب الأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول: أهم المؤسسات القائمة في الجزائر أواخر العهد العثماني.

بعد أن استقر الحكم في يد العثمانيين في الجزائر، بادروا في إنشاء العديد من المؤسسات تشبه إلى حد كبير المؤسسات الموجودة في مركز الخلافة العثمانية، ولم تقتصر هذه المؤسسات على الجانب العسكري كما يعتقد العديد من المؤرخين الغربيين، حيث أنهم اعتبروا الجزائر على حد قولهم "**جمهورية عسكرية**"، في حين نجد العديد من المؤسسات المدنية التي كانت لها دور كبير في الحفاظ على كيان الدولة، والتي بفضلها أصبحت مهابة على المستوى الدولي، وقد حافظة تلك المؤسسات على بنيتها وبقية تؤدي مهامها إلى أواخر العهد العثماني.

وسنستعرض لأهم المؤسسات المدنية في الجزائر أواخر العهد العثماني على النحو التالي:

أولا: مؤسسة الخزينة وبيت المال:

المال لله الواحد القهار والناس مستخلفون فيه، وهو وسيلة لقضاء الحاجة، والملكية الخاصة ما هي إلا وظيفة اجتماعية، يستعملها الفرد في الإنفاق في سبيل الله في أوجه الخير حتى لا تجتمع الثروة في أيدي أقلّية من الناس، والمال من المنظور الإسلامي فيه حق لسائل والمحروم .استنادا لقوله تعالى : « **وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ** »[1].

وأهم ما يميز النظام المالي في الإسلام وجود بيت المال، والذي هو بمثابة الخزينة، وأول من أنشأ هذه المؤسسة المالية، هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إذ كان الرسول صلى الله عليه وسلم وأبو بكر الصديق - رضي الله عنه – من بعده يوزعون الصدقات في حينها للفقراء والمساكين، ولما زاد تدفق الصدقات والأموال من كل جهة، وزاد احتياج الناس لها، أمر سيدنا عمر باتخاذ بيت المال، وجعل لكل ولاية أمينا لبيت المال[2] .

[1] سورة المعراج، آية 23-24.

[2] علي بن أبي الكرم، **الكامل في التاريخ**، راجعه وعلق عليه نخبة من العلماء، ج3، ط.3، دار الكتاب العربي، لبنان 1970، ص.39.

وبما أن دين الدولة الإسلام ، حافظة على هذا الجهاز، واستحدثت جهازا آخر موازيا له، ألا وهو الخزينة، التي زادت أهميتها وأصبحت الجهاز المالي الأساسي للدولة، ومن ثم صار الأصل (بيت المال) فرعا منها.

وسنحاول التطرق لكل واحد منهما ، مبرزين أهمية و دور كل منهم في حدود دراستنا.

1 - الخزينة :

1 1 -تعريف الخزينة :

1 1 1 لغة:

يرى ابن منظور أن الخزينة لغة يعني اسم الموضع الذي يخّزَنُ فيه الشيء، والمخزَن بفتح الزاي، ما يُخَزنُ فيه الشيء، وخزَانَةُ الإنسان قلبهُ وخَازنُهُ أو خزّانه لسانه، وكلاهما على المثل، كما جاء في وصية لقمان لأبنه "إذا كان خازّنك حفيظا وخازنَتُكَ أمينة، رشُدّتَ في أمريك دنياك وآخرتك" ويعني اللسان والقلب[1].

والحاصل أن لفظة الخزينة وردت في القرءان الكريم بعدة معاني، نذكر منها :

-بمعنى مكان الحفظ: ومنه قوله تعالى : <<**قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ**>>[2]،أي اجعلني على خزائن جبايات الأرض وغلالها . وكيلا، حافظا، مدبرا عليها[3].

1 1 2 اصطلاحا:

هي المكان بكل دلالته، سواء كان مجموعة رفوف أو غرفة تحتفظ فيها الأموال والذخائر، وكل ما هو ثمين، مهما كان نوعه معدنا أو غيره، كم تحتفظ فيها الودائع والأمانات، وتعود ملكيتها للأشخاص أو الدولة[1].

---

[1]ابن منظور بن محمد مكرم، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة (د. س)، ص.1154.

[2]سورة يوسف، آية55.

[3]عبد الرحمان بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان**، تحقيق عبد الرحمان بن معلا اللويحق، ط.1، دار بن حزم، لبنان 2003، ص.276.

أما فيما يخص الخزينة الجزائرية، والتي كانت مثار اهتمام الدول الأوروبية على مدى ثلاثة قرون من التواجد العثماني في الجزائر، هي عبارة عن دهاليز مقوسة تحت الأرض، وبابها يفتح في حصن الدار التي يجتمع بها الديوان، وعلى باب الدهليز مقاعد خشبية يجلس عليها ستة عشر نوبتاجيا، وتحتوي بداخلها، سيوف ذهبية وخناجر وبنادق مرصّعة، وحليّ وجواهر وياقوت، التي ترجع ملكيتها للدولة عندما يموت أحد أكابر الدولة (أعضاء الديوان)[2].

ويعتبر الخزناجي[3] صاحب الخزينة والمشرف عليها ، وهو الشخص الوحيد الذي يسمح له الدخول إلى الخزينة[4]، أما مفاتيحها فيحتفظ بها الداي في الأوقات التي تكون مغلقة، أي بعد الزوال ويومي الثلاثاء والجمعة، ويقوم الداي بتسليمها للخزناجي في كل صباح بحضور أعضاء الديوان، ليباشر مهامه المالية التي تخص الخزينة [5]، هذا الأخير يعين العديد من الموظفين يعدون النقود الداخلة للخزينة أو الخارجة منها ، وكل واحد منهم يسمى"صايجي" بسكون الياء[6]، بالإضافة إلى بعض الكتاب المسئولين عن سجلات الدولة [7]، كما يعتبر" **الدفتر**

---

[1] سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، ج3، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض 2000، ص.98.

[2] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر 1964، ص.292.

[3] هو بمثابة وزير المالية في الوقت الحالي، وفي أواخر العهد العثماني أصبح يتمتع بمكانة مرموقة داخل الايالة، فهو الشخصية الثانية المؤهلة لتشغل منصب الداي حال شغوره، ولنفوذ الخزناجي ومدى سلطته، نجد في احدي الوثائق الرسمية المؤرخة بتاريخ 1237هـ/ 1822م، أن الخزناجي أحمد (1818-1830م) أرسل رسالة إلى موظف سامي جاء فيها " أمير الإيالة الجزائر الغرب ....." ينظر: ناصر الدين سعيدوني ،"**الخزينة الجزائرية 1800-1830** "، المجلة التاريخية المغربية، العدد3، تونس-1775، ص-ص.20-21.

[4] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار المغرب الإسلامي، بيروت 1997، ص.67.

[5] ناصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص.19.

[6] نور الدين عبد القادر، **صفحات في مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، نشر كلية الآداب الجزائرية، قسنطينة 1965، ص.74.

[7] من بعض الكتاب "المكتابجي"، أو الكاتب الأول، الذي بيده سجل محاسبات الدولة الرئيسي المشتمل على ما تحتويه سجلات بقية الكتاب الآخرين من مبالغ مالية وقوانين عسكرية، وأسماء ورتب الفرق الإنكشارية .

دار" أو وكيل الحرج من بين مساعدي الخزناجي، المكلف بتسجيل دخل الإيالة الجزائرية كالضرائب ومراقبة مخازن الدولة، أما بقية مساعدي الخزناجي يأتي في طليعتهم أمين السكة، الذي يتكلف برعاية النقود المختلفة وتقدير قيمة المجوهرات بعد وزنها وفحصها[1].

وقد كانت الخزينة الدولة الجزائرية، أواخر العهد العثماني، عامرة بالذخائر، من سلاح ومجوهرات وحليّ وتحف ونفائس ملَكية مختلفة، حيث قدّرَ القناصل الأوروبيون المبالغ المودعة فيها في بداية القرن التاسع عشر، مابين 100و150 مليون فرنك فرنسي، أما القنصل الأمريكي شالر فيقدرها بنحو 250 مليون فرنك، كما قدرها الأستاذ "إميريت"، استنادا إلى الوثائق الرسمية الفرنسية لسنة 1830م، أن خزينة القصبة كانت تحتوي على مبالغ لا تقل على 100مليون فرنك [2] .

1 2 - مصادر دخل الخزينة ونفقاتها :

1-2-1- مصادر الدخل :

كانت موارد الخزينة متنوعة ومتعددة، منها ما هو متعلق ، بالحياة الاقتصادية في الريف، ومنها ما هو متعلق بالحياة الاقتصادية في المدن، حيث اختلف الباحثين والدارسين على أسس تقسيمها، ومن أهم هذه التقسيمات، ما جاء به الباحث "ناصر الدين السعيدوني " ، حيث قسمها إلى نوعين:

1-2-1-1- رسوم اقتصادية في الريف :

يعتبر قطاع الريف أواخر العهد العثماني موردا أساسيا لدخل الخزينة، لما يعود عليها من رسوم وضرائب شرعية، في حين عرفت الجزائر تغيرا في ميزان المداخيل، بسبب تراجع غنائم

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ط.1، ش.و.ن.ت، الجزائر1979، ص-ص.171-172.

[2] المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة الأسعار و المداخيل)**،ج3، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009، ص.64.

الجهاد البحري من جهة، والظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر من جهة أخرى[1]، ومن أهم هذه الرسوم والضرائب ما يلي :

أ -**العشور الزكاة :**

يعتبر العشور من الضرائب الشرعية المباشرة التي تمس أراضي الملكية الخاصة، التي تخضع لمراقبة البايليك، ولا تسقى بآلة، لأن الأراضي المسقية يدفع أصاحبها نصف العشور، إلا أن الإدارة في هذه الفترة تطبق العرف المعمول به آنذاك والمعتمد أساسا على التقديرات المعتمدة على مبدأ (الزويجة) أو(الجابدة)[2].

فبهذا الاعتبار تحدد كمية المحاصيل الزراعية المأخوذة على إنتاج الأرض، دون اعتبار كمية الحصاد الحقيقية[3]، إلا أن التقديرات النهائية والدقيقة هي من اختصاص قائد العشور أو خوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع [4]، والراجح أنه يفرض على كل جابدة حمولة بعير من القمح، وأخرى من الشعير، مقابل ذلك يسلم قائد المخزن وصلا يؤكد الدفع [5]، بالإضافة لذلك نجد بعض القبائل يفرض عليها زيادة حمولتين من التين ومقدار من الزبدة وبعض الدواجن مثل الدجاج [6].

---

[1] فريدة شرفة، **العوامل المؤثرة في استمرارية العلاقات بين الإدارة العثمانية وسكان الأرياف في الجزائر أواخر الحكم العثماني** الملتقى الدولي الثاني :العلاقات الجزائرية التركية، منشورات مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة –الجزائر2014، ص.71. ينظر الملحق رقم: (1).

[2] هي عبارة عن أرض زراعية يستخدم في حرثها حيوانان، وتقدر مساحتها في المتوسط مابين 8إلى 10 هكتارات .

[3] فاطمة الزهراء سيدهم، "**موارد ايالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر** "، مجلة كان التاريخية، العدد 13، الكويت – سبتمبر 2011، ص.22.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.88.

[5] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت، الجزائر 2005، ص.106.

[6] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)**، ج 4، م.و.ك، الجزائر 1984، ص. 36.

والواضح أن السلطة غيرت من مقدار الزكاة التي نص عليها الشارع الحكيم، والمحدد بالعشر، بسبب التجاوزات التي كانت تحدث بعيدا عن أنظارها من طرف الجباة، عندئذ أوجدت السلطة وسيلة تمنع تلك التجاوزات التي كانت ضد الفلاحين بالدرجة الأولى[1].

ب -**المعونة:**

هي عبارة عن رسوم نقدية وعينية تفرض على القبائل المغلوبة على أمرها ، تستند على مبدأ المحافظة على قوة الجماعة الإسلامية [2]، وتكون مدة دفع هذه الضريبة كل ستة أشهر، ويختلف مقدار قيمتها من بايليك لآخر، حسب ما تحدده السلطة [3]، فكانت بلاد القبائل تساهم بكميات من الحبوب والتين المجفف وعدد من رؤوس الأغنام والماعز وتساهم قبيلة فليسة بـ 500 ريال بوجو، وقبائل قيادة بوغني بـ 125 ريال، والقبائل المتعاملة مع قيادة سباو توفر للبايليك 8.850 بوجو، جزء منها يدفع نقدا والباقي يدفع زيت زيتون وتين مجفف، وقد سجل أن آخر وكيل تركي في إقليم سباو وفر للبايليك 2.000 صاع من الشعير ومن القمح ما يقدر بـ 1.000صاع، و 100 حمولة من التين وأخرى من زيت الزيتون، و 64 كبشا بالإضافة لـ 100خروف[4]

ج - **فوائد ورسوم أراضي البايليك :**

وهي الأراضي التي استحوذت عليها الإدارة عن طريق مصادرة أراضي التي كانت تتبع للقبائل المعادية للسلطة وتمثل أغلبها، أو أراضي شاغرة هاجرها أصحابها لجذبها، أو عند ترحيل أحد القبائل عند امتناعهم لدفع ما تقرره السلطة من ضرائب[5].

---

[1] حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص-ص.105-106.

[2] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص.149.

[3] أحمد الشريف الزهار، **مذكرات أحمد شريف الزهار 1754-1830م**، تحقيق أحمد تفيق المدني، ش.و.ن.ت.،الجزائر1974، ص.46.

[4] فاطمة الزهراء سيدهم، **المرجع السابق**، ص.25.

[5] فاطمة الزهراء سيدهم، **المرجع نفسه**، ص.23.

وقد وضع الفرنسيين يدهم عليها بعد الاحتلال الجزائر وضموها إلى أملاك الدومين، وقدروا مساحتها سنة 1876م بحوالي (146.693 هكتار)، أما ناحية وهران قدرت ملكية أراضي البايليك بحوالي (11.250 هكتار) ومعظم هذه الأراضي تقع بمسرغين، عين تموشنت، مغنية، حمام بومحجر، العاميرية،غريس، بوتليليس، وغيرها [1].

أما الرسوم التي تفرض على هذه الأراضي تختلف بالاختلاف طرق الإنتاج المتبعة في استغلالها، وتكون إما عن طريق نظام الخماسة [2]، أو يؤخذ رسم سنوي مقابل كرائها أو بما يسمى الحكور، مقدار هذا الرسم بـ: 12صاعا من القمح ومثله من الشعير، إما أن تستغل مباشرة من طرف الباي، ومنتجوها عيني، يعود لصالح السلطة[3].

د – **الغرامة :**

وهذا النوع من الضريبة استحدثتها السلطة المركزية مكان العشور، فرضت هذه الضريبة على سكان المناطق الخارجة عن السيطرة المباشرة للباي [4] بالصحراء والهضاب العليا والمناطق الجبلية، مثل بلاد القبائل الكبرى والشمال القسنطيني، وتسديدها يكون إما نقدا أو عينا، وتكون في الغالب عينا في شكل مواشي ومواد غذائية لتوفرها لدى الأهالي[5].

وتحدد السلطة قيمة الغرامة حسب عدد الخيام والبيوت، وتقوم المحلات العسكرية بالتوجه للمناطق الخارجة عن سلطتها وجمعها، أو تكتفي بمراقبة السكان الخارجة عن سيطرتهم في المناطق الحيوية مثل الأسواق، التي يتردد عليها السكان لاستبدال منتجاتهم المحلية بالمواد

---

[1] فاطمة الزهراء سيدهم،**المرجع السابق**، ص.23.

[2] يقوم هذا النظام على استغلال الأرض، مقابل خمس المحصول المتحصل عليه في آخر الموسم .

[3] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص- ص.92-94 .

[4] الأمير بوغدادة، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة – 2008، ص.44.

[5] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.95.

الغذائية، وكان الأهالي يدفعون على كل قطيع خروف، وعلى كل حمولة في قوافلهم التجارية دورو إسباني واحد[1].

هـ - **خيل الرعية :**

وهي عبارة عن مساهمة مادية من طرف هذه القبائل (قبائل الرعية)، تشتمل على العديد من الخيول لركوب عددا كبيرا من الفرسان، بفضلها تعوض السلطات ما يموت من خيول المخزن[2].

و - **ضيفة الباي :**

وهي قيمة نقدية يشتري الباي أغلب الهدايا التي يقدمها للداي، تحدد قيمتها سنويا حسب محاصيل القبيلة وأهميتها، وتدفع على جزئين شتاءا و صيفا [3]، وقد كان بايليك التيطري لوحده يوفر للخزينة (248.000) بوجو سنويا[4].

ز - **حق البرنوس :**

تفرض هذه الضريبة على كل شيخ تستند له المهام في إطار حدود قبيلته، ويكون دفعها عيني[5].

ح - **البشارة:**

وتقديمها مرتبطا بالمناسبات السعيدة، مثل تولي الباي أو تثبيته في منصبه من جديد، أو بإحدى المناسبات السعيدة، وكانت توفر للبايلك بقسنطينة (20.000) بوجو[6].

---

[1] فاطمة الزهراء سيدهم، **المرجع السابق**، ص.25.

[2] فاطمة الزهراء سيدهم، **المرجع نفسه**، ص.23.

[3] صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر2005،ص.374.

[4] فاطمة الزهراء سيدهم، **المرجع السابق**، ص.25.

[5] الأمير بوغدادة، **المرجع السابق**، ص.44.

[6] فاطمة الزهراء سيدهم، **المرجع السابق**، ص.25.

1-2-1-2- رسوم اقتصادية في المدينة:

أ - غنائم الجهاد البحري :

ظلت غنائم البحر موردا لرزق ومصدرا لثروة وعاملا حاسما لتنشيط الاقتصاد لمدة طويلة، فقد كانت مهنة مربحة في نظر العديد من المؤرخين المحدثين، تنال السلطة من غنائمها قيمة تتراوح بين السبع والعشر، كما تحظى بـ .12% من أسعار السفن المحتجزة إلى جانب الأسلحة التي يغتنمها رياس البحر التي تعود لصالح السلطة، كما يعتبر افتداء الأسرى موردا للخزينة لمشاركة السلطة في نسبة من مبالغ افتدائهم، عرفت هذه المهنة تراجعا في أواخر العهد العثماني، إذ بدأ نشاطها يخف ومداخيلها تقل، رغم فترة الانتعاش التي عرفتها مع مطلع القرن التاسع عشر، بفضل مجهودات رياس أكفاء كالرايس حميدو[1].

وتعتبر حملة "**اللورد اكسموث**" السبب الرئيسي في القضاء على الانتعاش التي عرفته البحرية مع مطلع القرن التاسع عشر، إذ لم تلبث حتى تدهورت ثم انقرضت بسبب معركة نافرين التي خسرت فيه الجزائر معظم سفنها، إلى جانب الحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية سنة 1827[2].

ب -الرسوم المترتبة على أنظمة التعامل التجاري :

تأتي بالخصوص من حقوق الجمارك ورسوم المكس على السواق وأرباح تصدير الموارد الأولية التي تحتكرها الدولة، ومن حقوق الجمارك المفروضة متنوعة منها حق الرسو في الموانئ الجزائرية المقدرة بأربعين قرشا عن السفن التي هي ملك للدول المسيحية المسالمة ، وثمانين قرشا عن السفن التي تملكها دول معادية، أما السفن التابعة للإيالة أو الخلافة العثمانية تدفع عشرين قرشا [3].

---

[1] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص.351.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.114.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **المرجع نفسه**، ص.107.

بالإضافة إلى الضريبة المفروضة على السلع المستوردة أو المصدرة والمحددة بـ 12.5 بالمئة للسلع المستوردة و 2.5بالمئة على السلع المصدرة [1]، وقد حدد شالر مدخول مصلحة الجمارك للخزينة العامة على سلع المستوردة لسنة 1822م بـ 20000دولار [2].

ج – **الإتاوات والهدايا :**

لقد كانت تدفع من طرف الدول الأجنبية، عن طريق قناصلها المتواجدين في الجزائر، تراجعت قيمة مداخيل هذه الهدايا وخاصة مع مطلع القرن التاسع عشر حيث أنها أصبحت مجرد هدايا دبلوماسية وترضيات مالية مقابل حرية الملاحة ونيل الاحتكارات والامتيازات التجارية[3]، ويرجع ذلك لعدة أسباب من ضمنها ضعف الأسطول وفقدانه السيطرة على ساحل البحر الأبيض المتوسط مثلما هو في السابق [4].

د –**الدنوش :**

يعتبر الدنوش[5]من أهم مصادر الرئيسية للخزينة، وهو عبارة عن مساهمات فصلية وسنوية للبايليكات (الشرق والغرب والتيطري)، بالإضافة إلى ما يقدم من مردود أوطان دار السلطان وقيادة سباو، طبيعة هذه المساهمات نقدية أو عينية مثل التحف والأثاث الفاخر والخيل والعبيد والملابس[6].

---

[1] وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، ترجمة عبد القادر زبادية، ط.2، دار القصبة للنشر، الجزائر2006، ص.148.

[2] وليام شالر، **مذكرات**، تعريب وتقديم وتعليق إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت.،الجزائر 1982، ص.60.

[3] محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، الجزائر 1981، ص– ص.39–40.

[4] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص.114.

[5] من دنوش وهي كلمة تركية تعني العودة، ويراد بها أن الباي يعود بنفسه أو يبعث من ينوب عنه إلى مدينة الجزائر أي إلى من عينه ليجدد له الولاء ويقدم له فروض الطاعة، بالإضافة إلى تقديمه لتقارير حول البايلك بصفة عامة مرفقة بالحسابات المالية. ينظر: الأمير بوغدادة، **المرجع السابق**، ص.42.

[6] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص– ص.35 – 36.

وكانت قيمة الدنوش تختلف من بايليك لآخر، ففي سنة 1822م قدرت قيمة الدنوش ببايليك الغرب بـ (3.2.482) فرنك، ودنوش بايليك الشرق بـ (294.150) فرنك[1].

هـ -**الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى (الجزية)** :

وهي حق الجزية المفروضة على أهل الذمة من القاطنين في البلاد الإسلامية مقابل حمايتهم وأمانهم وصيانة معتقداتهم، يراعي أمين أهل الذمة دفع هذه الرسوم نيابة عن أفراد طائفته، يقدر قيمة الرسم بمعدل قرش واحد عن كل فرد [2].

و - **فوائد الدكاكين التجارية والنقابات المهنية** :

تساهم الدكاكين التجارية بحصة نقدية كل شهر تكون إلزامية وليست اختيارية، كما تساهم النقابات المهنية بقدر من منتوجاتها المختلفة، التي قد تكون عبارة عن أسلحة وسروج وألجمه وغيرها، دون مقابل[3] .

ز - **المصادرة والتغريم** :

وهو أسلوب يقوم على مصادرة وتغريم والعزل من المناصب للحصول على الثروات والأموال، أو للحد من نفوذ بعض الموظفين، وتعد المصادرة والتغريم موردا رئيسيا لإثراء الخزينة [4]، وقد كانت الأملاك المصادرة تشمل أملاك منقولة وثابتة، وتباع هذه الأملاك في المزاد العلني تحت رعاية بيت المالجي ومساعد العدل، وتدخل فوائدها لخزينة الدولة [5].

وكانت الثروات المصادرة في هذه الفترة ضخمة، ففي سنة 1801م تم إطلاق سراح باي التيطري "**سي حسن**" المحجوز مقابل 102000 سلطاني وبعض الجواهر والملابس، وفي سنة 1797م تم تغريم محمد شاوش صهر الوزناجي باي قسنطينة بـ 3000 ريال و 400 دينار

---

[1] فاطمة الزهراء سيدهم، **المرجع السابق**، ص.25.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.105.

[3] الأمير بوغدادة، **المرجع السابق**، ص.42.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص- ص.111-112.

[5] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص.350.

و500 محبوب، والحاج حميدة بـ 400 محبوب و 3000 ريال وأشياء أخرى قيمتها مقدرة بـ 14200ريال [1].

1-2-2- نفقات الخزينة :

تنفق الخزينة الجزائرية على العديد من المجالات، مرتبطة أساسا بأجهزة تسير الدولة، من أجور الجيش، وتسديد رواتب الموظفين، بالإضافة لما تحتاجه الدولة من مقتنيات التي يتم استيرادها من الخارج .

أ - **جاريات الجند :**

تعتبر جاريات الجند إحدى التكاليف التي تواجه الخزينة العامة، بشكل منتظم، وتكون من النقود والعين في آن واحد [2]، وتدفع إما أجور شهرية أو مكافآت طارئة، فالأجور الشهرية كل شهرين قمريين بالنسبة للجنود المقيمين داخل الثكنات، أما الجنود الموزعين على الحاميات تدفع لهم كل سنة، تسمى الأولى بالجاريات الصغرى والأخيرة بالجاريات الكبرى، فقد حدد شالر تكاليف الجند سنة 1822م بـ 700.000 دولار [3].

أما المكافآت الطارئة عادة ما تكون عند تولي الداي منصب جديد أو عند الانتصار في الحروب أو عند تعبئة الجنود في حالة وجود معارك [4]، ففي هذا السياق نجد قي إحدى الرسائل المؤرخة بتاريخ 1239هـ/ 1824م يطلب فيها الداي " حسين" زيادة الأجور بصائمة واحدة لنوبة وهران بمناسبة ميلاد ابن لسلطان .

ب -**رواتب الموظفين :**

وتخص العمال والموظفين القائمين على الخدمات الثقافية والقضائية، والعمال الناشطين في الورشات التابعة للدولة، من عمال في الصناعة البحرية، وعمال المختصين في العمارة

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.112.

[2] وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص.71.

[3] وليام شالر، **المصدر السابق**، ص.61. ينظر الملحق رقم: (2)

[4] عائشة غطاس وأخريات، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، م.و.د.ب.ح.و.ث، الجزائر 2007، ص-ص.86-87.

والخدم الملحقين بقصر الداي ودواوين الحكومة، وبالرغم من هذا فهي لم تكن قيمتها باهظة مقارنة بالتكاليف العسكرية، فقد حددها شالر سنة 1822م بـ 24.000 دولار[1].

ج – **الهدايا المتبادلة بين الجزائر والباب العالي:**

تصرف الخزينة أمولا طائلة على هذه الهدايا التي يبعثها البشوات أثناء توليهم المنصب الجديد للباب العالي بإسطنبول، ومن أهم هذه الهدايا ما قدمه الداي "**عمر**"(1232/1230 هـ – 1816/1814م)[2] حين توليه الحكم، أكثر ما في هذه الهدية الجواهر الثمينة وأحجار اليواقيت، قدر قيمة الحجرة الواحد بـ 36 ألف دورو وهو شيء لا يقدر بثمن، حيث عبر عليه الشريف الزهار بـ"**الخزائن** "[3]، أما في الحالات العادية ترسل الدولة الهدية كل ثلاثة سنوات، تبلغ قيمة الهدية مالا يقل 500.000 دولار[4].

د **نفقات المرافق العامة :**

وهي من ضمن تكاليف الخزينة العامة، وهي لا تكلف خزينة الدولة أمولا باهظة بالنسبة لأوجه الإنفاق الأخرى رغم تنوع نشاطاتها وتعدد فروعها التي تتسع لتشمل جميع المنشآت الثقافية والعمرانية والاقتصادية والدينية وشبكة المواصلات ، ومن أهم المرافق التي لها اثر إيجابي في عمارة البلاد والإبقاء على كيانها الدولي مرافق الدفاع من حصون وأبراج والأسوار والثكنات، وقد جاء أن الدفاع عن وهران 1792 م استلزم إقامة العديد من المتاريس كلف كل واحد منها الخزينة العامة 4.000 ريال[5] .

---

[1] وليام شالر، **المصدر السابق**، ص– ص.60– 61.

[2] تولى الحكم عام 1230 هـ بعد مقتل الداي " محمد باشا " على يد الجيش، بعد تعيينه من طرف الديوان. ينظر : أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.117.

[3] أحمد الشريف الزهار، **المصدر نفسه**، ص.121.

[4] وليام شالر، **المصدر السابق**، ص.44.

[5] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800–1830**، ص–ص.152–153.

1 3 -النقود المتداولة (العملة) :

تعتبر العملة أحد الركائز الأساسية لأي دولة ذات سيادة ومعترف بها دوليا، لذلك نجدها رمز من رموز قيام أي كيان سياسي، لما لها من أهمية اقتصادية [1]، حيث أن الدولة الجزائرية خلال العهد العثماني أولت اهتمام كبير بالعملة، التي أصبحت أساس التعامل التجاري في الجزائر على المستويين الداخلي والخارجي، فكانت متنوعة منها ما هو محلي ومنها ما مصدره أجنبي[2].

فالعملة المحلية كانت تضرب بدار النقود أو دار السكة، التي كان موقعها قريبا من قصر الداي في الجنينة، قبل نقلها من طرف علي خوجة إلى القصبة مع الخزينة العامة [3]، يقوم على ضرب النقود من طرف صناع يهود تحت رقابة أمين السكة[4].

أما العملات الأجنبية الرائجة في الجزائر آنذاك متنوعة، منها عملات إسبانية وفرنسية وبرتغالية ونمساوية وإيطالية، إلى جانب عملات الدول العربية المشرقية والمغربية[5].

وسنحاول أن نستعرض أهم العملات المتداولة في الجزائر أواخر العهد العثماني .

أ - العملات المحلية :

تحدد الوحدة الأساسية للنقود الجزائرية على أساس نوع المعدن المستخدم وأسلوب الاستعمال[6]، فالنقود الفضية وحدتها الأساسية الريال بوجو والنقود الذهبية أساسها السلطاني ، أما أما النقود النحاسية برزت على رأسها الخروبة، أما من حيث طريقة التعامل وإجراء العمليات

---

[1] هواري قبايلي، "**العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني**"، مجلة عصور، العدد 12-13، جامعة وهران-الجزائر2009/2008، ص.42.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.191.

[3] يمينة درباش، **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، شهادة دكتوراه، معهد التاريخ - الجزائر 1989، ص.43.

[4] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص.343. ينظر الملحق رقم: (3)

[5] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1833**، ص-ص.194-195.

[6] يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2007، ص.66.

الحسابية، نجد بطاقة شيك أو الريال درهم الذي يعتبر الوحدة الحسابية لكل العملات النقدية في الجزائر [1].

ومما سبق فالنقود على أساس المعادن، نجدها نقود فضية أو ذهبية أو برونزية نحاسية، تدعى النقود الذهبية بالسلطاني، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع (سلطاني، نصف سلطاني، ربع سلطاني)، وحسب قرار 9 سبتمبر 1817م حدد قيمة السلطاني بـ 9 ريال درهم صغير، وفي سنة 1818م زاد قيمة صرف السلطاني الواحد إلى 15ريال درهم صغير [2]، أما العملات الفضية تنقسم إلى الريال بوجو ويزن عشر غرمات، والزوج بوجو ويسمى الدورو الجزائري وربع بوجو وثمن بوجو والموزونة، بالإضافة إلى الصائمة والأسبر الفضي [3]، وحسب مقياس الصرف لقرار 9 سبتمبر 1818م فإن قيمة البوجو تساوي 3ريال درهم صغير [4]، أما العملات البرونزية النحاسية تتفرع إلى الخروبة والريال درهم صغير والأسبر النحاسي والفلس وزوج دراهم صغار [5]، وكان الريال دراهم صغار يساوي قبل 1816م ما بين 1.115 فرنك و 1.125 فرنك وأصبحت قيمته قبل 1830م تساوي فرنك0.62 [6].

والواضح أن النقود الجزائرية أواخر العهد العثماني عرفت تذبذبا في قيمتها حسب الظروف التي عاشتها الدولة، فنجد أن ميزان الصرف كان مستقرا نوعيا قبل 1815م، وبعدها عرف ميزان الصرف تراجعا كبيرا لعدم وجود سياسة نقدية واضحة، إلى جانب ذلك عرفت الجزائر أواخر العهد العثماني العدد من المجاعات والأوبئة أثرت سلبا على الاقتصاد.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.205.

[2] المنور مروش، **المرجع السابق**، ص-ص.59-60.

[3] وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص- ص.153-154.

[4] المنور مروش، **المرجع السابق**، ص.59.

[5] قبايلي هواري، **المرجع السابق**، ص.45.

[6] المنور مروش، **المرجع السابق**، ص.60.

ب -العملات الأجنبية :

وتأتي في مقدمتها النقود الإسبانية، ويعود ذلك لنشاط الجالية الأندلسية وحيويتها في المجال المالي، بالإضافة إلى الغنائم البحرية التي في معظمها أكياس نقود إسبانية والتي بدورها ساعدت على انتشارها بشكل واسع[1]، ومن العملات الإسبانية في الجزائر نجد الدبلون والدبوني، وهو عبارة عن دينار مصنوع من ذهب [2]، إلى جانب الدوقة والكرونة والريال الإسباني والدورو الإسباني[3].

كما تأتي العملات التونسية في المرتبة الثانية بعد إسبانيا من حيث الانتشار، و ذلك بحكم الجوار وتشابه نظام الحكم في البلدين، ومن العملات التونسية نجد السلطاني التونسي ويزن 3.5غرام من الذهب والريال التونسي والخروبة والدرهم الناصري والفلس(أسبر) [4] .

وإلى جانب النقود التونسية والإسبانية نجد النقود المغربية، وهي عبارة عن بقايا النقود الزيانية المعروفة بالزياني الذهبي [5]، بالإضافة للسلطاني المغربي والموزونة المغربية والفلس المغربي[6].

يمكن القول أن النقود المستعملة في الجزائر أواخر العهد العثماني سواء محلية أو أجنبية، تعرضت للعديد من الصعوبات راجعة لعدم استقرار الوضع الاقتصادي بالبلاد، إلى جانب ذلك سياسة بعض الدايات بحكم صلاحياتهم أن يقرروا قيمة العملة، ورغم هذا عرفت العملة الجزائرية المحلية نوعا من الاستقرار والثبات مثل محافظتها على خصوصيتها، على عكس ما يراه البعض أن العملة الجزائرية لها نفس القيمة للعملات المتواجدة في إسطنبول .

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص- ص.195-196.

[2] نور الدين عبد القادر، **المرجع السابق**، ص.234.

[3] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص.345.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص – ص.198-203. ينظر الملحق رقم: (4)

[5] ناصر الدين سعيدوني، **المرجع نفسه**، ص.198.

[6] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص.345.

2 - مؤسسة بيت المال :

تنوعت مداخيل بيت المال في الدولة الجزائرية، فكانت مصادرها متعددة المشارب ومتنوعة المصادر، بالإضافة إلى تنوع نفقاتها، فمن مصادرها نذكر منها ما يلي :

2 1 -موارد بيت المال :

أ – التركات والودائع :

تقوم هيئة بيت المالجي والتي رئيسها تركي على الإشراف على التركات والودائع، يساعده على ذلك قاض وموثقان وكاتبا ضبط ومسجلون، وتتولى هذه الهيئة مراقبة تركات جميع الأشخاص الذين يتوفون، تعود ملكية المتوفين لبيت المال بعد تنفيذ الوصية [1]، تباع في المزاد العلني بعد أن تدفع أيضا المرتبات المترتبة عليها والمتعلقة بتكاليف الدفن ونفقات الإدارة مثل أجور الموثقين والكتاب ومصاريف البيع العام، شريطة أن لا تزيد عن سبعة بالمائة من قيمة التركات والودائع [2].

ب –الأملاك العقارية :

تعود هذه الأملاك لملك البايليك مباشرة، وتوفر قسما كبيرا من ثروات بيت المال [3]، ففي الجزائر لوحدها تحتوي على خمسة ألاف بناية، وتدر على الميزانية بأربعين مليون فرنك سنويا[4].

ج – الأوقاف (الأحباس):

يعتبر الوقف من أهم موارد بيت المال أواخر العهد العثماني، وبما أنه عمل عظيم أولت له الدولة اهتماما كبيرا، فعينت هيئة شرعية لإشراف عليه وضبطه وتسيره، لما يدره من أموال وغلال وثمار، تعود بالفائدة على المجتمع [1].

---

[1] فاطمة الزهراء سيدهم، **المرجع السابق**، ص.25.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.103.

[3] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص.33.

[4] فاطمة الزهراء سيدهم، **المرجع السابق**، ص.25.

2 2 -نفقات بيت المال :

تنحصر نفقات بيت المال على العديد من المجلات نذكر منها :

أ -**إخراج الصدقات:**

توزع على الفقراء، بحيث يستفيد منها كل يوم خميس حوالي مئة فقير، مما يكلف صندوق بيت المال كل أسبوع ما بين خمسة عشر إلى عشرين بوجو [2].

ب -**دفن الفقراء والأجانب :**

فكل ميت يكلف بيت المال ما بين ستة إلى ثمانية بوجو كتكاليف للدفن، زيادة على ذلك تدفع أجور أسبوعية للمكلف بحفر القبور، كما تدفع تكاليف للمرأة الخاصة بتغسيل النساء الأموات، وعرفت نشاطا واسعا في هذه الفترة ما بين 1817-1822م بعد أن فتك الطاعون بسدس سكان البلاد[3] .

ج - **المساهم في تغطية عجز الخزينة :**

كان لبيت المال فضل كبير على الخزينة في أواخر العهد العثماني، وذلك لسد العجز التي عرفته الخزينة، وخاصة في سنوات الطاعون 1817 م إلى 1822م، بحيث ما جمع خمسون ألف فرنك في الصندوق تحول للخزينة العامة [4].

لم تقتصر نفقات بيت المال على الأعمال الخيرية الخاصة بالمجتمع، التي كانت أساس التكافل الاجتماعي للمجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني، بل أكثر من ذلك نجدها تقدم الهدايا في مواسم الأعياد إلى الداي وكبار الضباط و خدم القصر .

---

[1] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ط.6، دار الثقافة للطبع والنشر، بيروت - لبنان 1983، ص.423.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.140.

[3] فاطمة الزهراء سيدهم، **المرجع السابق**، ص.25.

[4] فاطمة الزهراء سيدهم، **المرجع نفسه**، ص.25.

ثانيا : مؤسسة الأوقاف :

1 - تعريف الوقف :

1 1 -لغة:

يرى ابن منظور أن الوقف لغة يعني الحبس والمنع، ويقال أحبسَ وأحبَسّتُ أحبَاساَ أي وقفت، والوقف في عهده الأول يسمي صدقة أو حبس[1].

ويقال وقفت الدابة أن حبستها على مكانها[2]، ومنه الوقف والحبس.

1 2 -اصطلاحا:

وهو منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها وجعل المنفعة لجهة أخرى من جهات الخير ابتدءا وانتهاء [3].

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن الوقف عمل من الأعمال الخيرية التي تعود بالمنفعة للفرد والمجتمع على حد سواء .

وقد استدل العلماء لمشروعية الوقف من الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة، فمن القران الكريم آيات كثيرة منها : قوله تعالى << **وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ** >>[4]، وقوله تعالى **<< يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** >>[5]و قوله تعالى **<< لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ** >> [6].

---

[1] بن محمد مكرم ابن منظور، **المصدر السابق**، ص.969.

[2] زهدي يكن، **المختصر في الوقف**، مطبعة سيما للنشر، لبنان 1966، ص.7.

[3] محمد أبو زهرة، **محاضرات في الوقف**، ط.2، دار الفكر العربي، (د.ب) 1971، ص.5.

[4] سورة البقرة، آية 280.

[5] سورة المائدة، آية 35.

[6] سورة آل عمران، آية 92.

أما استدلال العلماء لمشروعية الوقف من السنة النبوية، قول النبي عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم: << إذ مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له>> [1].

ولقد فسر العلماء الصدقة الجارية بأنها الوقف، لأن غيره من الصدقات لا يكون جاريا [2]، فالوقف مظهر من مظاهر الحضارة الإسلامية، فهو يعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم وعن إحساسه العميق بالتضامن مع فئات المجتمع[3].

ولذلك أولت الدولة الجزائرية المسلمة خلال العهد العثماني هيئة تسهر على خدمة الأوقاف تقوم هذه الهيئة على ضبط مداخيلها وتنظيمها، لما فيها من فوائد عظيمة تعود بالخير على المجتمع[4]، كما أن الهدف الأساسي لهذه المصلحة تحسين أوضاع الفقراء والتخفيف من مصائبهم[5]، وما لبثت الأوقاف حتى أصبحت مؤسسة رعاية اجتماعية، ومركز تعليمي وديني له له يد طويلة في رعاية الأعمال الخيرية والمحافظة على الحياة الدينية والثقافية في الجزائر[6].

2 -أهم المؤسسات الوقفية :

عرفت الجزائر خلال العهد العثماني، العديد من الهيئات الإسلامية المنبثقة عن مؤسسات الأوقاف، والتي حافظت على كيانها إلى الاحتلال الفرنسي للجزائر، ومن أهم هذه المؤسسات ما يلي:

2 1 -أوقاف الحرمين الشريفين :

---

[1] محمد أبو زهرة، **المرجع السابق**، ص.70

[2] زهدي يكن، **المرجع السابق**، ص.10.

[3] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج.1، ش.و.ن.ت، الجزائر 1981، ص.223.

[4] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.423.

[5] حمدان خوجة، **المرجع السابق**، ص237.

[6] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.141.

احتلت مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين الصدارة عن باقي المؤسسات الوقفية القائمة في الجزائر خلال العهد العثماني[1]، لما تحتويه من أملاك وعقارات التابعة لها والتي تقدر بثلاثة أرباع الأملاك الموقوفة في مدينة الجزائر حينئذ[2]، وشملت هذه الظاهرة معظم المدن، كمدينة شرشال والبليدة وتلمسان وقسنطينة ومستغانم وغيرها من المدن ، وكان تعين الوكلاء في هذه المدن من اختصاص وكيل أوقاف الحرمين الشريفين، وفي هذا السياق جاء في إحدى الرسائل تعين "السيد حسان الإنكشاري" بتاريخ 1212هـ/1798م وكيلا على أوقاف عنابة وخارجها[3].

وكان المساهمين في مجال الوقف في هذه المؤسسة من مختلف الشرائح، فهناك الحكام والموظفون الساموں وموظف الإدارة المحلية، ففي سنة 1800م أوقف الداي "مصطفى باشا" دويرة ودار ومخزن في الموقع الكائن بحي السوق[4].

أما الجانب الإداري ولهذه المؤسسة، يتكفل به مجموعة من النظار والموظفين، يتصدرهم الوكلاء[5]، وعضوان مستشاران ينتخبان من هيئة العدول (أعضاء المحكمة الشرعية)، أما المشرف على الحسابات يدعى صايجي أو العداد، بالإضافة للشواش والتي مهمتهم نحصر في مراقبة الأملاك الموقوفة لصالح الحرمين الشريفين، ومراقبة المداخيل [6].

أما عوائدها ، جزءا منها ينفق على الموظفين القائمين إدارتها ورعايتها وحفظها، وجزءا خصص للفقراء والمساكين، وقسما ينفق على المساجد التي شيدتها مثل مسجد "ميزومورتو " وجامع" عبدي باشا" وجامع "علي باشا"، أما الجزء المتبقي يرسل على الحرمين الشريفين بمكة والمدينة، لتصرف على خدمة العلم والثقافة، أو على الفقراء المتواجدين في مكة والمدينة أو

---

[1] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.243.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت2000، ص.45.

[3] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.243.

[4] عائشة غطاس، **المرجع نفسه**، ص.245.

[5] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص.235.

[6] ناصر الدين سعيدوني، **موظفو مؤسسة الأوقاف في أواخر العهد العثماني**، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2001، ص.211.

تصرف على خدمات المسجد النبوي الشريف [1]، كما لمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين وجها سياسيا آخر يقوم على ربط العلاقات الخارجية بالدولة الجزائرية، وكانت تمثل وجه الجزائر في العالم الإسلامي[2].

وما إن وضعت فرنسا الغازية قبضتها على مدينة الجزائر، حتى أصدرت مرسوما مؤرخا في 08 سبتمبر 1830م، يقضي باستغلال عدد من الأملاك الموقوفة، ومن بعده مرسوما آخر مؤرخ بـ 7 ديسمبر 1830م، يقضي بتحويل الأملاك الموقوفة لمصالح "الدومين" أو مصلحة الأملاك العامة، منح هذا القانون أحقية للأوربيين بالتمتع بالأملاك الموقوفة[3].

2 2 -مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم :

يعد الجامع العظم من أقدم الجوامع في مدينة الجزائر، إذ يعود تاريخ تأسيسه إلى القرن الحادي عشر، ومع مطلع القرن السادس عشر أصبح أحد المؤسسات الوقفية التي تحتل المرتبة الثانية بعد مؤسسة الحرمين الشريفين من حيث الأهمية [4].

لعبت هذه المؤسسة دورا هاما في مختلف المجلات، منها الحفاظ على الجامع كمعلم وتأدية وظائفه الثقافية والدينية والاجتماعية، ففي الجانب الثقافي كان يؤدي تسعة عشر أستاذا وظيفتهم في تعليم الطلبة وتنويرهم، ودفع أجور هؤلاء الأساتذة من تكاليف عوائد أوقاف الجامع، بالإضافة على نفقات الزاوية التابعة للجامع وتدعى زاوية الجامع[5]، أما دوره الاجتماعي، مرهون مرهون بمساعد الفقراء والمساكين والمحتاجين، وتوفير نفقات الدفن للطلبة والمساكين [6] .

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص- ص.145-146 .

[2] سليمان عشراتي، **الشخصية الجزائرية (الأرضية التاريخية و المحددات الحضارية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر2002، ص- ص.180-181.

[3] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.251.

[4] عائشة غطاس، **المرجع نفسه** ، ص- ص.279- 284 .

[5] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية** ...، ص.187.

[6] الأمير بوغدادة، **المرجع السابق**، ص.49.

يشرف على إدارة هذه المؤسسة العديد من الموظفين، على رأسهم مفتي مالكي وثلاثة وكلاء وعددا من الأساتذة والمقرئين، ومجموعة من المؤذنين، يكون جميع الموظفين السابقين تحت رئاسة المفتي ، وما فتئت تتطور بداية القرن التاسع عشر عندما استولت عليها السلطات الاستعمارية في تاريخ 1843م بعد اتهام مفتيها مصطفى بن الكبابطي بمقاومة الاحتلال الفرنسي[1].

ففي عشية الاحتلال الفرنسي قدر دخلها السنوي بـ 43222.70 فرنك، تدرها1558 بناية موقوفة، وعلاوة على ذلك تحتوي على 201 وقفا غير ثابتة[2] .

2 3 -أوقاف سبل الخيرات :

لقد اكتسب هذا المشروع أهمية خاصة في مدينة الجزائر، منذ تأسيسها سنة 999 هـ / 1590م على يد شعبان خوجة، فهو من قبيل المشاريع الخيرية العامة كإصلاح الطرقات وإجراء قنوات الري، وإعانة المنكوبين وذوي العاهات وتشييد المساجد والمعهد العلمية وشراء الكتب للطلبة [3]، كما تتكفل بمساعدة الأشراف مدينة الجزائر، بالإضافة لدفع أجور الطلبة المكلفين بتلاوة القرآن في المساجد وتوزيع الصدقات على الفقراء، وفي غالب الأحيان اهتمت بالمساجد الحنفية مثل الجامع الجديد وجامع القصبة وجامع كتشاوة وجامع دار القاضي [4].

يشرف على إدارة سبل الخيرات جهاز إداري يتكون من احد عشر عضوا، منهم ثمانية مستشارون ووكيل وخوجة (كاتب) وهم ينتخبون من أهل العلم والفضل ويضاف إليهم العديد من الشواش [5] .

---

[1] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص-ص.280-281.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.426.

[3] فاطمة الزهراء سيدهم، **المرجع السابق**، ص.26.

[4] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص.25.

[5] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.424.

وقد تكاثرت أوقاف هذه المؤسسة ، كون معظم المحبسين من الطبقة الحاكمة من أفراد الجيش والطبقة الميسورة من مجتمع مدينة الجزائر، ومثال ذلك ما أوقفه "محمد بن عثمان باشا" في سنة 1214هـ/1799م جنة بالقرب من فحص السد، وفي سنة 1228هـ/1813م أوقف " الحاج محمد الخزناجي" حانوت بالقرب من سوق الملح، وفي سنة 1209هـ/1794م أوقف "حسن باشا" حانوت ومخزن ودويرة، ولكثرة الأملاك الموقوفة أصبحت تحتل المرتبة الثالثة بعد أوقاف الحرمين الشريفين والجامع الأعظم ، واستنادا إلى دفتر وقف يعود إلى عام 1212هـ/1797م، فإن عدد العقارات المحبسة على سبل الخيرات قد بلغ 412 عقارا[1]، وقد سجل أن مردود سبل الخيرات عشية الاحتلال الفرنسي بـ 150.000 فرنك [2] .

ومما سبق يمكن القول أن سبل الخيرات، باعتبارها مؤسسة خيرية كان لها دورا بارزا في المجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني، لإسهامها بفعالية، في الحياة العلمية والدينية والثقافية والاجتماعية .

2 4 -أوقاف الأولياء والأشراف:

حظي أغلب الأولياء (المرابطين)، بأوقاف خصصت لإنفاق على أضرحتهم، ففي مدينة الجزائر كانت تتوزع أوقاف الأولياء على تسعة أضرحة ثمانية منها تقع داخل المدينة، بينما واحد يقع خارجها وهو ضريح سيدي عبد الرحمان الثعالبي[3]، التي قدرت أوقافه بـ 69 وقفا، تدر بـ 6000 فرنك سنويا، ينفق جزءا منها على القائمين على الضريح وجزء نفق على الفقراء كل يوم خميس[4].

---

[1] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص-ص.245- 260.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.424.

[3] كمال دوحمان الحسني، **أشراف الجزائر ودورهم الحضاري في المجتمع الجزائري** ، ط.1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة – الجزائر 2009، ص.107.

[4] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص.25.

وفي تكاثرت أوقاف هذه المؤسسة في هذه الفترة ، بسبب تشجيع الحكام ورعايتهم بدافع الورع والتقوى والتقرب إلى الله عز وجل، أو سعيا لكسب تأييد وودّ السكان المحليين ، حتى لا تثور عليهم الطرق الصوفية مثل التجانية والدرقاوية [1] .

أما الأشراف الذين كانوا تنتسب إليهم جماعتهم 200 إلى 300 أسرة، فقد كانوا يحظون بتقدير العامة ورعاية الحكام، الذين خصصوا بعض الأوقاف لرعايتهم، مثل محمد بقداش الذي أسس لصالحهم زاوية عام 1709م، وقد عرفت هذه الزاوية، بزاوية الأشراف، التي خصصت لها أوقاف كثيرة، وفي الأخير تعرضت لتصفية من قبل الاستعمار الفرنسي سنة 1841م [2].

2 5 مؤسسة أوقاف الأندلسيين :

كان للجالية الأندلسية دورا كبيرا وهاما في أوقاف مدينة الجزائر، وذلك استنادا للوثائق الخاصة بالوقف من عقود كراء وشراء الأراضي والدور والمحلات بقصد تحبيسها لفائدة أهل الأندلس[3].

كانت البداية الأولى للجالية الأندلسية في الأعمال الوقفية بعد بناء جامع الأندلسيين بالعاصمة عام 1033هـ 1633م، وبمرور الزمن أخذ شكل المؤسسة [4]لا تقل عن أهميتها عن باقي المؤسسات الوقفية الأخرى القائمة في الجزائر، ويعود ذلك لاستقرار الجالية الأندلسية بشكل واسع في مدينة الجزائر وامتلاكها لثروات ضخمة، لاسيما بعد تأسيسها لزاوية الأندلسيين، والتي تعتبر مركزا ثقافيا ودينيا وتعليميا ، يشرف على إدارة أوقاف الأندلسيين أواخر العهد العثماني وكيل يعرف عادة بنقيب الأشراف[5].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص- ص.142-143.

[2] كمال دوحمان الحسني، **المرجع السابق**، ص.107.

[3] حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط.1، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة – الجزائر 2007، ص. 199.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص. 143.

[5] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية ....**، ص-ص. 189-190.

وكانت تضم أوقاف أهل الأندلس في مدينة الجزائر وضواحيها مابين 224هـ/1225هـ-1810/1809م، استناد لسجلات البايليك: 35 حنوتا و 18 دارا و 7 طوابق بها غرف و 7 بساتين، وحسب تسجيلات الوقف لسنة 1222هـ/1807م فكان لها العديد من البساتين والأجنة، من أهمها ما حبسه "حسين باشا" ببئر خادم من نفس السنة [1]، قدر مردود أوقاف أهل الأندلس عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م بخمسة آلاف فرنك سنويا، توزع على بعض العائلات التابعة للجالية الأندلسية [2].

ومما تقدم نلاحظ أن الأوقاف في أواخر العهد العثماني تنوعت وكثرت الجهات الموقوفة لحاسبها، لذلك نجد أن الجهاز القضائي في تلك الفترة أحدث هيئة علمية تتخذ كل الإجراءات التي من شأنها المحافظة على الممتلكات الوقفية وعدم ضياعها، وعرفت هذه الهيئة العلمية باسم المجلس العلمي، ومن مهام هذه الهيئة النظر في القضايا التي يعرضها عليه وكيل الأوقاف ليتم البث والفصل فيها.

وبالرغم من أهمية هذه الهيئة بدليل أن تعين أعضائها يتم من طرف السلطة العليا للبلاد، إلى جانب ضخامة الأوقاف التي يتم رعايتها، غير أن في الكثير من الأحيان يحدث إهمال وتهاون أعضاءها أو أحدهم في أداء مهامه بشكل كامل حسب القانون الداخلي لهذه الهيئة، وفي هذا السياق ورد في إحدى الدفاتر محكمة مدينة لمدية الذي يعود إلى أواخر العهد العثماني (1237هـ/1821م-1255هـ/1839م)، حيث ذكر في إحدى الوثائق الموجودة

---

[1] اشتملت أوقاف أهل الأندلس في أواخر العهد العثماني على صنفين، الصنف الأول مخصص لأهل الأندلس، والصنف الثاني مشترك بين الأندلسيين وعامة الناس أو بينه ا وبين الحرمين الشريفين، ويتميز الصنف الثاني بكثرة عدده وتنوع أصنافه إذ يشتمل على العديد من البيوت والأجنة والمخازن والدكاكين والأحواش، فكان من ضمن 35 حانوتا 29 منها مشتركا بينها وبين الحرمين الشرفين، حسب دفاتر البايليك لسنة 1225/1224 هـ-1810/1809م . للمزيد من المعلومات ينظر: ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (الفترة الحديثة والمعاصرة)** ، ط.1، ج.2، دار النشر المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص-ص.51-61.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص. 143.

بداخله، أن وكيل الوقف شهد عند القاضي على أن أحد مساعديه، لم يحضر سوى ثلاثة أشهر سنة (1247هـ/1831م)، وشهرين في السنة الموالية أي سنة(1248هـ/1832م)[1].

وبرغم من هذه التجاوزات فكان للوقف دور ايجابي في شتى المجالات، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ودينيا، فكانت الأموال التي تدرها الأوقاف تنفق على العلم والثقافة وخاصة الدينية في المناطق المعزولة والبعيدة عن أنظار السلطة في الجبال والقرى، كما كان لها الفضل في الحفاظ على الإسلام ورعايته لمساهمتها في بناء المساجد وتشييد الزوايا، كما حافظت الأوقاف على الروابط الاجتماعية وتقويتها حيث حملت على عاتقها التكافل الاجتماعي، فكثيرا ما كانت تحسن للفقراء والمحسنين والمعوزين وأبناء السبيل، إلى جانب ذلك أولت اهتماما لتقوية الأسرة الجزائرية بحفاظها على حقوق الورثة الشرعيين.

ثالثا: القضاء :

1 -**تعريف القضاء :**

1 1 -لغة :

القضاء بمفهومه اللغوي يعني الحكم، وهو لفظ مشترك بين عدة معاني نذكر منها الحكم والأمر أي بمعنى الإيجاب والإلزام [2] ومنه قوله تعالى << **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**>>[3]، ويكون بمعنى الفراغ والانتهاء كأن نقول قضيت صلاتي ونسكي أي فرغت منها [4]، ويكون بمعنى القتل والموت كأن نقول قضى نحبه، أي إذ مات ووفاه اجله[5]، ومنه قوله تعالى: << **فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ**>>[6].

---

[1] الأمير بوغدادة، المرجع السابق، ص.52.

[2] محمد الزحيلي، **تاريخ القضاء في الإسلام**، دار الفكر المعاصر، بيروت 1990، ص. 10 .

[3] سورة الإسراء، آية 23.

[4] محمد الزحيلي، **المرجع السابق**، ص. 10.

[5] الأمير بوغدادة، **المرجع السابق**، ص.59.

[6] سورة الأحزاب، آية 23.

1 2 - اصطلاحا :

عرفه عبد الله بن محمود الموصلي أنه " **قول ملزم يصدر عن ولاية عامة وفيه معنى اللغة، فكأنه ألزمه بالحكم وأخبره عنه، وفرغ من الخصومة، وقدر ما كان عليه وماله، وأقام قضاءه مقام صلحيهما وتراضيهما، لأن كل واحد منهما قاطع للخصومة** .."[1].

ومن هنا نعرف القضاء على أنه موقف تتخذه هيئة ممثلة في شخصها (القاضي)، يكون فيه الحكم يهدف للبث والفصل في النزاعات بين طرفين أو أكثر، أو يكون الحكم لطرف أحادي عندما يتعلق الأمر بانتهاك القوانين والأعراف المعمول بها .

2 - القضاء في المدينة أواخر العهد العثماني :

لقد عرفت الجزائر خلال العهد العثماني، شعوبا عدة وديانات مختلفة ولغات عديدة وأساليب حياة متباينة[2]، لذلك طبقت نظاما قضائيا يتماشى مع تركيبتها الاجتماعية، وهذا يعني أن سلطتها القضائية تتميز بالمرونة والازدواجية ، فكان لها قضاء حنفي خاص بأتباع المذهب الحنفي من العثمانيين وآخر مالكي خاص بأتباع المذهب المالكي من الجزائريين [3]، دون أن تلغي الأقليات الأخرى التي لها حق التقاضي أيضا .

وقد كان تعيين القضاة من اختصاص الداي، ويتم على أساس انتماء العالم إلى أحد المذهبين وتضلعه في الفقه والعلوم الدينية وشهرته بالتقوى وحسن السيرة [4]، كما يشترط في القاضي أن يكون ذكرا[5].

---

[1] الأمير بوغدادة، **المرجع السابق**، ص 60.

[2] سعيد بن عبد الله، **العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم**، مؤسسة تيسو للنشر والتوزيع، الجزائر2011، ص. 124.

[3] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة – الجزائر 2005، ص. 161.

[4] الصادق مزهود، **تاريخ القضاء من العهد البربري إلى حرب التحرير**، ط.2، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص. 216.

[5] الأمير بوغدادة ، **المرجع السابق** ، ص. 86.

كما لم يقتصر دور القاضي في البث والفصل في النزعات والخصومات بين المتحاكمين فقط، بل تعددت مهامه بشكل كبير، فهو قاضى الأحوال الشخصية والمشرف على الأوقاف وعلى البيع والشراء، فبالمحكمة يتم تسجيل عقود البيع والشراء والقروض، ويتم إضفاء الشرعية على تلك المعاملات، كما امتدت صلاحياته إلى مختلف مجالات الحياة، فهو لا يعاقب المخلين بالقوانين فحسب بل يفصل في الخلافات وينظر في الاحتجاجات ويراعي شؤون القاصرين ويسهر بنفسه على النساء والأرامل واليتامى وذوي الحقوق، ولذلك يعتبر القاضي من الموظفين السامين في الدولة [1].

فقد جرت العادة أن يقوم السلطان العثماني بتعيين المفتي الحنفي ويقوم الداي بتعيين المفتي المالكي، ويعني هذا انه كانت بالجزائر محاكم خاصة بالمسلمين الذين يتبعون المذهب الحنفي، كما كانت توجد محاكم خاصة بالسكان الذين ينتمون للمذهب المالكي كما كانت محاكم خاصة بالأسرى المسحيين [2]، بالإضافة للمحاكم الخاصة باليهود، وبالرغم من وجود محاكم خاصة بهم ومستقلة عن السلطة الإسلامية تسير وفق قوانين وتشريعات من أصول يهودية مختلفة في العديد من المدن الجزائرية، وبما أن محاكمهم اشتهرت بفسادها وعدم نزاهتها جعلت لجوءهم للمحاكم الإسلامية للبث والفصل في منازعاتهم أمرا يكاد يكون عاديا، ويعود ذلك لطبيعة المحاكم الإسلامية التي تنظر في النزعات اليهودية وفق الشريعة الإسلامية [3]، وفي حالة وجود خصومات بين المسحيين والمسلمين فإن الداي يتولى القضاء بنفسه ويفصل في هذا النوع من القضايا [4].

---

[1] حنيفي هلايلي، **المرجع السابق**، ص.82.

[2] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص. 71.

[3] فوزي سعد الله، **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون**، دار الأمة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر 2005، ص- ص . 156-157.

[4] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص. 71.

أما بالنسبة للمرتبات الخاصة بالقضاة نجد أن القاضي الحنفي كان يتقاضى كل شهر مرتب قدره مائة صائمة، بينما يتقاضى القاضي المالكي أجر قدره خمسين صائمة، كما للقضاة رسوم إضافية عن أعمالهم القضائية، حيث كانوا يتقاضون موزونة واحدة عن كل عقد ينجزونه ويوقعون عليه أو يختمونه بختمهم [1].

كما تميز القضاء في مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني بالاختصاص، فالقضايا الجنائية يختص بها الداي أو الباي، أما القضايا المدنية فإن الداي يفوض قضاة مختصين للحكم والبث في هذا النوع من القضايا[2] .

ففي القضايا المدنية مثل (البيع والشراء والإيجار والزواج والطلاق و الميراث ...إلخ) فقد كان الداي يفوض إلى القضاة كما ذكرنا سابقا لكي ينظروا في القضايا والمنازعات المعروضة عليهم وتنفيذ الأحكام يكون بسرعة، وكل مسلم يحق له أن يعرض نزاعه على القاضي الحنفي أو المالكي، سوءا كان جزائريا أو فرنسيا أو مغربيا [3]، ينظر القاضي في الدعاوى في محاكم يجلس فيها إلى جانبه عدول يضمن وجودهم سلامة الإجراءات وتطبيق الأحكام الشرعية وكتاب يقومون بتسجيل الوثائق و ضباط أو حراس المحكمة (شواش)[4] .

أما بالنسبة لاستئناف والطعن في الأحكام الصادرة عن القضاة فقد جرت العادة أن ترفع مرة أخرى أما "مجلس الشريف " أو " المجلس الكبير " الذي كان يعد أعلى سلطة قضائية في الإيالة ويضم المفتي والقاضي الحنفيين ومثليهما من المذهب المالكي، إلى جانب العديد من

---

[1] الأمير بوغدادة، **المرجع السابق**، ص. 182.

[2] صالح كليل، **سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني للاحتلال المغرب الأوسط**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة الحاج لخضر باتنة 2006، ص. 169.

[3] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص. 71.

[4] الصادق مزهود، **المرجع السابق**، ص. 216.

العلماء من كلا المذهبين، ويعقد جلساته كل يوم خميس من كل أسبوع في الجامع الكبير الخاص المذهب المالكي في مدينة الجزائر[1].

كما يحق لأي طرف من أطراف النزاع أن يعرض قضيته على الداي شخصيا، إذا كان غير راضيا على الحكم الذي يصدره" المجلس الشريف" ويكون الحكم الصادر من شخص الداي غير قابل للطعن والاستئناف مرة أخرى [2]، وفي هذه الحالة يجب على الشخص أن يذهب إلى باب مقر الحكم ويمسك بالسلسلة المثبتة بجانبه وينادي بصوت عال مقولة " شرع الله " عدت مرات إلى أن يسمع الداي صوته، فيأمر بإدخاله ويستمع لشكواه، وفي حالة إذ كانت القضية تحتاج معرفة بحدود الشريعة الإسلامية، يستدعي الداي علماء لكلا المذهبين المالكي والحنفي للنظر في القضية أمامه [3] .

أما بالنسبة للقضايا الجنائية، التي تعالج الجرائم مثل السرقة وقطع الطريق والإحراق بالعمد والخيانة والزنا ...إلخ كانت من اختصاص الداي أو احد وزراءه [4] ويكون البث فيها في مقر" دار السلطان "[5] .

كما يتمتع البايات في مقاطعاتهم بنفس الصلاحيات الخاصة بالقضاء التي يحظى بها الداي، فكانوا يتولون الفصل في القضايا الإجرامية والتأديبية والجنائية والمدنية والحكومية، حيث كانوا يقضون جزاءا من يومهم في الفصل في القضايا التي كانت ترفع إليهم، كما أخذت السلطة التشريعية في الباياليكات صورة مصغرة للسلطة القضائية في نفس الإيالة، فلم تكن هذه

---

[1] خليفة حماش، **العلاقات بين الإيالة الجزائرية والباب العالي من سنة 1798م إلى 1830م**، مذكرة ماجستير، كلية الآداب – جامعة الإسكندرية 1988، ص.79.

[2] الأمير بوغدادة، **المرجع السابق**، ص. 98.

[3] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص. 80.

[4] وليام شالر، **المصدر السابق**، ص. 46.

[5] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص.72 .

السلطة محصورة فقط بين أيدي البايات إنما كان يشاركهم فيها كبار الموظفين بتفويض منهم للبث في العديد من القضايا [1].

أما بالنسبة للقضايا التي تتعلق بأفراد المؤسسة العسكرية يتولاها آغا العسكر الذي يعتبر رئيسا للديوان، حيث يلجئ رؤساء المحاكم لرئيس الديوان لخبرته بالقوانين العسكرية وفي حالة إقرار العقوبة منه، يأمر بتنفيذها في مقر الديوان ليعطي الصبغة الشرعية للقاضي [2].

ولم يقتصر القضاء في الجزائر على القضايا الخاصة بالمجتمع وحسب، إنما تعدى للقضايا التي كان لها الطابع السياسي وتخص علاقات الدولة بالدول الأوروبية، فعلى سبيل المثال في عهد "**علي باشا**" (1225م/1810م) أوكل باي المقاطعة الشرقية إلى محكمة عنابة مهمة النظر في قضية النزاع الذي نشب بين بريطانيا وفرنسا حول أحقية أحدهما في امتلاك المراكز التجارية في المدينة نفسها [3].

أما بالنسبة للأحكام التي يصدرها القاضي تكون بحجم ونوع الجريمة المرتكبة، ففي حالة الإعدام نجد الداي أو الباي يخصص مجموعة من أفراد الأمن وعددهم أحد عشر يلبسون لباسا أخضر يقومون بتنفيذ حكم الإعدام أمام مقر دار الحكومة في المسلمين غير الأتراك، بينما الأتراك يشنقون سرا، بعيدين عن أنظار العامة [4]، أما العبيد فيشنقون أمام السجون التي كانوا موقفين فيها [5]، أما إذا كان المجرم من اليهود تقطع رأسه أو يشنق أو يحرق حيا [6]، وفي حالة

---

[1] صالح فركوس، **الحاج أحمد باي قسنطينة (1826م-1850م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص. 39.

[2] حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص. 84.

[3] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.81.

[4] وليام شالر، **المصدر السابق**، ص.46.

[5] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص.72.

[6] وليام شالر، **المصدر السابق**، ص.46.

قتل تركيا من أي طرف كان، يرمى الفاعل من المرتفعات نحو البحر، وإذ لم يتم التعرف على القاتل فإن العقوبة تكون جماعية لسكان الحي الذي وجدت فيه الجثة [1].

إلى جانب أحكام أخرى تتعلق بالمساس بتعاليم القرآن الكريم، والتي وضعت لها السلطة حدود، فبالإضافة إلى الإعدام كما ذكرنا سابقا نجد حدّ شارب الخمر والسرقة والزنا وبعض الأحكام التأديبية الخاصة بالتعزي ر، والملاحظ أن هذه الحدود الشرعية موجودة في الجزائر أواخر العهد العثماني غير أن السلطة لا تطبق العقوبة الشرعية المحددة في القرآن الكريم[2].

3 – القضاء في الريف أواخر العهد العثماني :

لقد كانت الهيئات القضائية في المناطق الريفية والجبلية أواخر العهد العثماني، سببا رئيسيا في إيجاد نوع من الاستقرار والأمن داخل السكان، وذلك عن طريق تنظيم حياتهم الاجتماعية، فكانت هذه الهيئات القضائية تتولى الفصل والبث في النزاعات والخلافات التي تنشب بين الأفراد من حين لآخر، وعادة ما تكون مسائل تتعلق بالأمور المدنية، كالطلاق والنفقة والإرث ....إلخ [3].

كما كانت الهيئات القضائية في المناطق الريفية والجبلية في يد شيوخ القبائل والجماعة أو في يد أحد المرابطين المشهورين أو مريدي إحدى الطرق الصوفية المنتشرة في تلك المناطق.

يستمد الشيوخ منصب القضاء انطلاقا من الحكمة والتعقل والسلوك الحسن دينيا ودنيويا، ورضا الناس في غالب الأحيان، فكانوا يؤدون مهامهم القضائية في الأمور العامة في الأسواق الأسبوعية المنتشرة عبر الأرياف[4]، أما بقية أيام الأسبوع التي لا توجد بها سوق أسبوعية يتولون يتولون الفصل في النزاعات والاستماع للشكاوى في ديارهم، ويكون الحكم في القضايا البسيطة وغير المعقدة فوريا في حينها، أما المسائل المتشابكة والمعقدة يتم تأجيلها لحين آخر لنظر

---

[1] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص.72.

[2] الأمير بوغدادة، **المرجع السابق**، ص– ص.148– 154.

[3] الأمير بوغدادة، **المرجع نفسه**، ص.114.

[4] الصادق مزهود، **المرجع السابق**، ص– ص.219–220.

والبث فيها، وبما أن سلطة الشيوخ لا تتجاوز مجال نفوذ الشيخ في قبيلته، فكان لزاما عليهم البحث عن طريقة أخرى للفصل في الخلافات والنزاعات التي تحدث بين قبيلة وأخرى، لذلك أوجدت لنفسها مجلسا– يطلق على هذا المجلس اسم الجماعة – يتكون من كبار زعماء القبائل من ذوي الحكمة ورجاحة العقل للفصل في هذا النوع من الخلافات التي تحدث بين مختلف القبائل[1].

أما المرابطون [2] يستمدون سلطتهم في الأرياف وأماكن تواجدهم من النسب الشريف أو الأسرة الشريفة بتوارث [3]، فقد كانوا بمثابة القضاة الشرعيين والجنائيين في الوقت نفسه، كما كانت أحكامهم فورية غير قابلة لاستئناف ولا للطعن، فهم لو يكونوا بحاجة لتسجيل الأحكام التي يقرونها، ولا لمن يقوم على مراقبة إذ ما طبقت أم لا تطبق، لذلك لم يكونوا بحاجة للكتاب وشواش لأداء مهامهم القضائية، واكتفوا على مساعدة أتباعهم الذين لم تستند إليهم منصب قضائي محدد أو تقاضي راتب معين[4].

وبما أن هذا المنصب ينتقل بالتوريث كما ذكرنا سابقا، فهذا يعني ليس بالضرورة أن يكون الحفيد يحمل صفات أبيه أو جده، إن كانا من أصحاب الكرامات وعلم بأمور الدين والدنيا، وخاصة في هذه الفترة التي انتشرت فيه الرباطات والمرابطين، حيث أن معظمهم من الدجالين والمستغلين، الذين يظاهروا بالعبادة والزهد، لذلك تكون أحكامهم نابعة من رغباتهم وأهوائهم

---

[1] الأمير بوغدادة، **المرجع السابق**، ص.123.

[2] الرباط بمعنى: رابط، يرابط، لازم، يلازم، ويطلق على مكان الجهاد والعبادة، والمقيمون بالرباط يعرفون بالرابطة. ينظر :عباس كحول، **زوايا الزيبان العزوزية "مرجعية علم وجهاد** "، ط.1، دار علي بن زيد للطباع والنشر، بسكرة –الجزائر 2013. ص.42.

[3] الصادق مزهود، **المرجع السابق**، ص.219.

[4] الأمير بوغدادة، **المرجع السابق**، ص.116.

الشخصية، حتى وإن كانت منافية لأحكام الشريعة الإسلامية، نجد أن هذه الأحكام مرضية ومقبولة اعتقادا منهم أنها من إرادة إلهية عن طريق الوحي [1] .

إلى جانب قضاء الشيوخ والمرابطين في المناطق الريفية والجبلية، كان للطرق الصوفية دورا كبيرا في تنظيم الحياة الاجتماعية عن طريق مريديها المنتشرين في المناطق البعيدة عن السلطة الرسمية، فكانوا قادة وقضاة في آن واحد، واستطاعوا أن ينشروا الأمن والاستقرار في حدود سلطتهم، عن طريق الفصل والبث في النزاعات والخلافات التي تحدث بين الأفراد والجماعات[2].

ومن الأمثلة عن قضاء الطرق الصوفية، ما كان يقوم به مقدم الطريقة الرحمانية [3]، في جبال جرجرة سيدي علي بن عيسى [4]، الذي كان يقطن في قرية فرومة [5]، ويتردد على الأسواق ليقوم بدور القاضي في مختلف النزاعات التجارية [6].

إن الهيئات القضائية في الأرياف والمناطق الجبلية، وبالرغم من أنها أدت دورا هاما في الحفاظ على بنية المجتمع الريفي في ظل الظروف التي تغيب فيها السلطة القضائية الرسمية، ففي هذه الفترة عرفت الجزائر كثرة الرباطات والمرابطين فمنهم من كان على الطريق الصحيح ومنهم من كان مزيف.

---

[1] الأمير بوغدادة، **المرجع السابق**، ص. 116.

[2] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص.223.

[3] تنتسب الطرقة للشيخ محمد بن عبد الرحمان القشتولي الجرجي الأزهري، سليل أسرة صوفية وعلمية، المولود ما بين 1715 و1725 م، بقرية "بوعلاوة" بقبائل جرجرة، تلقى تعليمه بزاوية الشيخ الصديق وأعراب بالأربعاء نايثي ايراثن والجزائر العاصمة حوالي 1739 م توجه لإداء فريضة الحج وأثناء عودته استقر بمصر، توفي عام 1739 م، دفن بزاويته، لكن أتباعه قاموا بنقل جثمانه ودفنه بالحامة . ينظر: عباس كحول، **المرجع السابق**، ص-ص. 61- 62.

[4] وهو من مريدي المرابط الشهير سيدي محمد بن عبد الرحمان، وكان يحظى بمكانة مرموقة في نفوس الجزائريين، فكان له في كل قبيلة وقرية ممثل يتقبل الهدايا المقدمة إليه ،ليوزعها بعد ذلك للفقراء والمعوزين. يراجع: حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص- ص.20- 21.

[5] قرية صغيرة تقع ضواحي مدينة الأخضرية، وتوجد الاخضرية على بعد خمسة وسبعين كيلو مترا شرقي مدينة الجزائر .

[6] الأمير بوغدادة ، **المرجع السابق**، ص. 120.

وما يمكن ملاحظته مما تقدم أن المؤسسة القضائية أواخر العهد العثماني ظلت مقسمة إلى نوعين، ففي المناطق الحضرية القريبة من السلطة كان يتولى فيها القضاء هيئة مخصصة تعينها السلطة في حدود نفوذها، فكان الداي يعين القضاة لتولي هذه المهنة، كما كان الباي كذلك يتولى القضاء في حدود سلطته، إلى جانب ذلك يعين من ينوب عنه في الأقاليم البعيدة، وأهم ما تميز به القضاء آنذاك الازدواجية، فكان لأي شخص حرية التقاضي سواء في القضاء الحنفي أو المالكي، إلى جانب ذلك كان لأجانب حق في التقاضي[1].

وفي المقابل كان القضاء التقليدي قائما في هذه الفترة في الأمان المعزولة في الجبال والمناطق الريفية، وكان يتولى مهنة القضاء في هذه المناطق شيوخ القبائل والجماعة، وإحدى المرابطين المشهورين في حدود مناطقهم، ومريدي الطرق الصوفية المنتشرة آنذاك.

رابعا: النظام السياسي:

تعتبر فترة الدايات آخر فترة وأطولها من عمر الدولة الجزائرية (1246هـ-1830م)، حيث أصبح الداي يمثل قمة الهرم السياسي، فهو رئيس للديوان عن طريف الانتخاب والمشرف على تنفيذ القرارات التي يناقشها الديوان والمتعلقة بإدارة شؤون البلاد ودفع رواتب الجند[2].

إن من أهم ما ميز النظام السياسي في الجزائر أواخر العهد العثماني القضاء على ازدواجية الحكم من خلال إلغاء منصب الباشا كممثل للسلطان العثماني، حيث أن الداي "علي شاوش" عارض استقبال أمير الأمراء " شاركا إبراهيم" كممثل للسلطان العثماني، ونجح "علي

[1] إلى جانب ذلك حق التقاضي، والمساواة أمام العدالة، ومجانية القضاء، استقلالية العدالة وحيادها. ينظر: علي آجقو، **محاضرات في تاريخ ومؤسسات الدولة الجزائرية –العدالة–**، ط.2، شركة باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، الجزائر 2001، ص-ص.8-9.

[2] علي آجقو، **محاضرات في تاريخ ومؤسسات الدولة الجزائرية –نظام سياسي ومؤسسات–**، ط.2، شركة باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، الجزائر 2003، ص.19.

شاوش" في إقناع السلطان العثماني "أحمد الثالث" لإلغائه منصب أمير الأمراء، ومن ثم غدا يستعمل في الفرمان الوارد من الباب العالي : **<<...أمير أمراء الغرب ودايها...>>**[1].

وقد عمل الدايات الذين تولوا السلطة خلفا للداي " علي شاوش " على الحفاظ على ما حققه هذا الأخير، إذ أنهم رفضوا بشدّة قبول منصب "أمير الأمراء" كممثل السلطان العثماني.

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر وتحديدا بعد تولي الداي "حسن" الحكم، الذي دامت ولايته سبع سنوات (1791-1798) وكانت وفاته طبيعية إلى غاية انهيار الحكم العثماني في الجزائر، فقد تميّزت هذه الفترة بعدم الاستقرار في النظام السياسي ، إذ أن الجند عادوا إلى ما كانوا عليه في السابق، وأضحوا يعينون ويعزلون الحكام حسب رغباتهم الشخصية[2].

كما عرفت هذه الفترة تراجعا في معدل البقاء في السلطة إلى أربعة سنوات، بعد ما كان في مابين (1710-1791) ثماني سنوات كمعدل وسطي، ويظهر ذلك ابتداء من عهد الداي مصطفى باشا (1789- 1805) الذي أطاح به الجند بعد ثلاث محاولات فاشلة، ومنذ ذلك الحين لم يتخلى الجند عن التدخل في الحياة السياسية[3].

وكانت نهاية معظم الحكام الاغتيال على يد الجند، فالداي الوحيد الذي كانت نهايته طبيعية هو الداي "**علي خوجة**" الذي توفي بالطاعون عام 1818م، رغم أنه استطاع أن يضع حد لسلطة الأوجاق، وذلك عن طريق "جزأرة " أجهزة الدولة ومؤسساتها، وبادر في نقل مقر الحكم والخزينة العامة من قصر الجنينة إلى حصن القصبة [4]، واعتمد على العنصر الأهلي الجزائري المكون من الكراغلة وزواوة وأحدث بذلك تغييرا جذريا في سير السياسة الحربية، إلى جانب ذلك وتعد سياسة "على خوجة" تحولا سياسا هاما[5].

---

[1] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.57.

[2] عائشة غطاس، **المرجع نفسه** ، ص.59.

[3] عائشة غطاس، **نفسه**، ص.58.

[4] علي آجقو، **محاضرات في تاريخ ومؤسسات الدولة الجزائرية –نظام سياسي ومؤسسات**، ص.20.

[5] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.328.

ورغم حالة عدم الاستقرار التي ميزت هذه الفترة ، إلا أن بعض الديات الأقوياء نجحوا في إعادة للسلطة مظهرها القوي وهيبتها، ومن هؤلاء الحاج علي بشا (1809-1815)، والداي علي خوجة (1817 – 1818)، والداي حسين (1818 – 1830)، هذا الأخير عرفت البلاد في عهده استقرارا سياسيا إذ دامت ولايته اثنا عشر سنة، وخلال هذه الفترة انصبت جهوده على تنظيم شؤون الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار حيث قضى على التمردات والثورات الداخلية، لكن الضغوط الخارجية التي جسدتها قرارات مؤتمر "آكس لاشابيل" التي تقضي بإلغاء ممارسو الغزو البحري والحملة الإنجليزية 1824م ومن بعدها الحصار الفرنسي عجلت بالقضاء على الكيان السياسي للجزائر[1].

[1] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص. 60.

الفصل الثاني: الجيش البري أواخر العهد العثماني .

مع مطلع القرن السادس عشر كان يسود في الجزائر فوضى سياسية وكانت البلاد غير محصنة، وهذا ما شجع ملك إسبانيا "**فرديناند Ferdinand**" [1] على تحقيق أطماعه بغزوها، وقد احتل الإسبانيون عددا كبيرا من السواحل المغربية مستغلين تلك الفوضى للوصول لأهدافهم الاستعمارية.

ومواجهة لخطر هجمات الإسبان على السواحل المغربية وتدخلهم لفائدة الزعماء الموالين لهم وتمكينهم لإنشاء قلاع محصنة، اضطر سكان المغرب طلب النجدة والحماية، في هذه الظروف ظهر الأخوين عروج وخير الدين البحران العثمانيان الطموحان ولعبا دورا بارزا رئيسا في تعجيل الأحداث السياسية مع بداية القرن السادس عشر .

أولا : الجيش النظامي:

1 -الجيش الإنكشاري :

يعود تأسيس الجيش الإنكشاري في الجزائر إلى عام 1520م حينما أرسل السلطان العثماني "**سليم الأول**"[2] مع الوفد الجزائري الذي حمل له رسالة الجزائريين المعبرة عن رغبتهم في الالتحاق بالباب العالي [3]، ويقدر عدد الجنود المرسلين بألفين جندي و اتبعوا بأربعة ألاف من المتطوعين من الرعية مع إعطائهم الامتيازات والحقوق الأدبية والمادية التي يتمتع بها الجيش الإنكشاري في إسطنبول، حيث يعتبر هذا العدد النواة الأولى لتشكل الجيش الإنكشار ي .[4]

---

[1] من مواليد سوز (1452-1516م) ، تولى الملك سنة 1474م، اشتهر بجرأته وعناده السياسي، تزوج من الملكة إيزابيل ملكة قشتالة، استطاع أن يوحد تقريبا شبه الجزيرة الإيبيرية، واتخذها قاعدة لتدمير المغرب الإسلامي والقضاء على مملكة غرناطة سنة 1492م. ينظر: صالح كليل، **المرجع السابق**، ص.14.

[2] تربع على العرش العثماني في عام 918هـ، كان يحب الأدب والشعر والتاريخ، عرف بميله وصحبته لرجال العلم وكان يصطحب المؤرخين والشعراء إلى ميادين القتال. ينظر : علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية (عوامل النهوض والسقوط)**، ط.2، دار المعرفة، بيروت- لبنان 2006، ص.198.

[3] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.69. ينظر الملحق رقم: (5)

[4] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص.311.

1 ǂ ǂالتجنيد :

نظرا لحاجة الدولة العثمانية للجنود وتناقص دور " **الدوشرمة**"[1] في تغطية الجانب العسكري، أعطي لدولة الجزائرية حرية تنظيم عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية وبصفة خاصة في الأناضول عن طريق الوكلاء الذين يسهرون على عملية التجنيد [2]، ومن المعروف أن المجندين في الإنكشارية الجزائرية يختلفون عن المجندين في الجيش العثماني الذين هم من أصول غير المسلمين الذين اسروا أثناء الحروب وربوا تربية إسلامية ودربوا على فنون الحرب والقتال، أما الجنود الموجدين في الإنكشارية الجزائرية يرجعون لأصول مسلمة أو مسيحيين اعتنقوا الإسلام مستقدمين من بلاد الأناضول ودول المشرق الإسلامي و تزايد عددهم حين سمح لهم المشاركة لجانب رياس البحر في الحملات البحرية[3].

ومن الشروط التي كانت ضرورية لقبول المجند للالتحاق بصفوف الإنكشارية في العهود الأولى : أن يكون المجند مسلما معروفا بأخلاقه، ذا سمعة طيبة، ويكون قادرا على حمل السلاح[4]، أما أواخر العهد العثماني تشير العديد من الدراسات أنه وجدت عناصر من أفراد الجيش الإنكشاري كانوا من الطبقات الدنيا أخلاقيا ممن يثيرون الفتن في أوطانهم، وفي هذا السياق أورد حنيفي هلايلي استنادا إلى إحدى الوثائق العثمانية، أنه في عام 1219هـ/1804م وجّه تقرير إلى السلطان العثماني سليم الثالث يطّلب منه السماح بإرسال قرابة خمسين شخص من الأشقياء الذين أحدثوا فوضى في إحدى القرى بجزيرة قبرص، وجاء

---

[1] كلمة تركية معناها الجمع، وهي عملية جمع الصبيان، وتدريبهم على فنون الحرب والقتال لصالح الدولة العثمانية .

[2] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط.1، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة –الجزائر 2007، ص.14.

[3] جون ب وولف، **الجزائر وأوربا (1500–1830م)**، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، م.و.ك، الجزائر 1986، ص–ص.99–100.

[4] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1800–1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1955، ص.27.

في التقرير أن الهدف من إرسالهم دفّعهم لتهذيب أنفسهم وتربيتها على الجهاد [1]"وحسب **وليام شالر** في وصفه لجنود الإنكشارية في قوله " ... متشردون وبؤساء، لا يحسنون القراءة والكتابة و يبحثون عن الشهرة والمال ..." [2].

وكان يشترط احترام إرادة السلطان العثماني في عملية التجنيد، ولا تبدأ عملية التجنيد إلا بعد أن يصدر السلطان العثماني فرمان [3]، فكثيرا ما كانت تسوء العلاقات مع الباب العالي تتوقف على إثرها عملية التجنيد، ففي سنة 1231هـ/1815م أرسل "**محمد خسرو باشا**" قوبدان دريا إلى حاكم أزمير يخبره بتراجع الباب العالي عن قراره بمنع تجنيد المتطوعين للجزائر [4].

وبموجب الفرمان يقوم ضباط من الجيش تنظيم هذه العملية، التي عرفت نشاطا واسعا في الفترة الأخيرة من العهد العثماني لحاجة الدولة الجزائرية لتعزيز قوتها العسكرية، التي كانت تتصدى للاعتداءات الخارجية والقوى الداخلية المعارضة، لذلك حرصت الدولة الجزائرية على تشكيل العديد من " **الدائيات**"[5]، وفي هذا السياق جاء في إحدى الرسائل المؤرخة في 1241هـ/1825م، أن دائي الجزائر "حسين خوجا" في أزمير بعث إلى "حسين باشا" يطمئنه بسير عملية التجنيد ويلح عليه إرسال ثلاثة إلى خمسة دائيات ليساعدوه في العملية، كما جاء في رسالة أخرى يعود تاريخها إلى 1242هـ/1826م أن مفتي الجزائر في أزمير" **الحاج خليل**

---

[1] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.25.

[2] ومهما يكن هذا أو ذاك فلا يمكن تعميم هذه الصفات على جميع الجنود الوافدين إلى الجزائر، وذلك لعدة أسباب واعتبارات، إلى جانب هذا كان بإمكانهم أن يلتحقوا بصفتهم مواطنين عاديين، كما كانت عملية التجنيد من أقاليم الدولة العثمانية يشترط فيها احترام إرادة السلطان العثماني، الذي كان أشد الحرص على سير هذه العملية بطوعية تامة، أما الصفات التي أوردها العديد من المؤلفين الغربيين أمثال شالر وجون ب وولف، فيها نوع من المغالاة والمبالغة.

[3] كلمة فارسية تعني عهد السلطان للولاة، ويتضمن في غالب الأمر أوامر وتوجيهات من السلطان. ي نظر هامش: حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص.83 .

[4] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.20.

[5] عبارة عن وكالات ولجان تسهر على تنظيم عملية التجنيد التي كانت تتم بنصب خيمة كبيرة تسمى "أوطاق " يأتي إليها المتطوعون الراغبون في عملية التجنيد لتسجيل أسماءهم . ينظر: خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.175.

أفندي" أرسل إلى الداي" **حين باشا**" يخبره بنقص الوكلاء المشرفين على عملية التجنيد، لذا يتطلب من الداي إرسال ثلاثة عشر دائيا للإشراف على الخان[1].

وكانت عملية التجنيد تستغرق قرابة سنة أو أكثر، ففي عام 1215هـ/ 1800م توجه وفد متكون من اثنا عشر رجلا بأمر من الداي " مصطفى باشا" إلى رودس، الذي عاد بعد عام ومعه 117 مجندا، كما توجه وفد آخر في أول الشهر من نفس السنة 1215هـ/1800م مكون من اثنين وعشرين رجلا، وعاد الوفد إلى الجزائر عام 1216هـ/1801م ومعه 279مجندا جديدا، أما في سنة 1220هـ/1805م أرسل وفد مكون من أربعة وعشرين رجلا، ولم يحدد تاريخ عودته[2]

وكان التجنيد في الأراضي العثمانية في هذه الفترة يكلف الكثير من أموال الخزينة ، ففي سنة 1222هـ/1807م أرسل أحمد باشا مبلغ ثلاثة عشر ألف قرش إلى " **الباشا دائي**" رفقة الريس حميدو لتكفل بمصاريف التجنيد، وقد سجل أن في الفترة ما بين 1240هـ/1825م-1244هـ/1828م كلفت الخزينة 5870 قرشا، لأي ما يعادل مائة وثلاثين قرشا في الشهر، كما تشير إحدى الوثائق أن نقل تسعمائة وثلاث وثلاثون مجندا على متن سبعة سفن كلف خزينة الدولة مبلغ 240249 قرشا [3].

فالمسئولون على التجنيد كان لزاما عليهم كسب ودّ وصداقة المسئولين العثمانيين وأعوانهم، من أميرالات الأسطول العثماني ومساعديهم، حتى يسهلوا لهم المهمة، فكانوا يرسلون لهم هدايا باهظة ونقودا، ففي سنة 1233هـ/1818م تلقى خسروا باشا [4]هدية تضمنت معطفين ومسدسا وثلاثة سبحات من المرجان وثلاثة من العنبر وساعة وجلد أسد وعبد أسود[5].

---

[1] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص18.

[2] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.70.

[3] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.18-26.

[4] أميرال الأسطول العثماني .

[5] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.70.

أما أهم المدن التي كانت بها دائيات نذكر منها: تونس، طرابلس، أزمير، الإسكندرية، القاهرة، مدينة الرشيد، جبل طارق، مالطة، إسطنبول، وبعد أن يتم من عملية التجنيد تقوم سفن مستأجرة بنقلهم إلى عاصمة الجزائر[1].

هكذا وقد شارك بعض الأتراك المقيمين في عملية التجنيد، وذلك عند رجوع العديد من المجندين إلى أوطانهم لزيارة أقاربهم وبدافع احتكاكهم بالأخريين يحدثونهم عن حياة الترف والرخاء ما يشجعهم على العودة معهم إلى الجزائر ويساعدونهم على الانخراط في صفوف الإنكشارية[2] .

أما بخصوص نقل المجندين الجدد، فإنها كانت تسير في ظروف صعبة خاصة انعدام وسيلة النقل، فكثيرا ما كان الولاة يستأجرون السفن الأجنبية للدول الأجنبية أو سفن الدول الإسلامية لنقل المتطوعين، ففي محرم 1234هـ/1818م قام بحار يوناني يسمى" **D.Micirian**" بنقل سبعة وعشرين متطوع إلى الجزائر، بالإضافة لمساهمة سفن إنجليزية لنفس الغرض التي نقلت في سنة 1239هـ/ 1823م ستة وثلاثين متطوعا وفي سنة 1242هـ/ 1826م نقلت ثلاثة وستين متطوعا وفي عام 1243هـ/ 1827م نقلت مائة وخمسون متطوعا، أما السفن الهولندية قامت بنقل أربعين متطوعا سنة1242هـ/ 1826م[3].

وعند وصول الجنود للجزائر يتم تدوينهم في سجل الجند الذي يطلق عليه اسم دفتر يكيجري مع اسم الأب والبلدة التي قدم منها كل واحد منهم والمهنة التي يمارسها إذا كانت له مهنة قبل إلحاقه بصفوف الإنكشارية وكذلك جميع المعلومات التي تتعلق بوضعه العسكري [4]

---

[1] علي خلاصي، **الجيش الجزائري في العصر الحديث**، دار الحضارة للنشر، (د.س)، ص.118.ينظر الملحق رقم: (6)

[2] أحمد شريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.121.

[3] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.21.

[4] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.95 .

وفي بعض الأحيان بعض الخصوصيات الجسدية ثم يعلم ذراعه الأيسر بعلامة تحمل رقم حجرته، فيصبح بعد ذلك جندي جديد يحمل اسم (يكجري)[1].

وما يمكن ملاحظته أن في الفترة الأخيرة من العهد العثماني عرفت الجزائر تضاءلا في عدد المجندين الوافدين من دول المشرق، وخاصة بعد ما تم القضاء على فرقة الإنكشارية في اسطنبول على يد السلطان محمود الثاني، كما كان للحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية 1826-1830م، أثر كبير في تناقص عدد المجندين بشكل رهيب، ونظرا لهذا الخطر الخارجي الذي كان يهدد الجزائر، كتب الداي "حسين" إلى السلطان محمود الثاني يطلب منه تعزيز الجزائر بقوات عسكرية جديدة.

والجدير بالذكر أن عملية التجنيد في أواخر العهد العثماني كانت غير مستقرة في حين أن الجزائر بأمس الحاجة للجنود لتعزيز قواها العسكرية، لمواجهة الأخطار الخارجية ولصد حركات العيان والثورات الداخلية التي ظهرت مع مطلع القرن التاسع عشر، وتعكس الأرقام التالية عدد المجندين من دول المشرق خلال العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني.

ففي الفترة الممتدة ما بين 1801 إلى 1810م بلغ عدد المجندين إلى 2264مجندا، وما بين عام 1810 إلى 1820م وصل عدد المجندين 4115 مجندا، أما في الفترة مابين 1820إلى 1830م تناقص عدد المجندين إلى 2153 مجندا[2].

1 2 -الثكنات(أماكن إقامة الجند) :

كان الإنكشاريون غير المتزوجين يقيمون في الثكنات وبعض الحصون والقلاع والأبراج، يطلق على الثكنات في الجزائر العديد من التسميات منها : درا الإنكشارية أو بيولداش أوده لرى

---

[1] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.16.

[2] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**، مذكرة ماجستير، كلية الآداب-جامعة الإسكندرية 1988، ص.47.

أو قشلا [1]، وعادة ما تأخذ الثكنة اسم منشئها أو مكان تواجدها [2]، تحتوي كل ثكنة مجموعة من الأوجاقات يوزعون على العديد من الغرف (أوضة) تسع كل غرفة لثلاثة جنود [3].

اتخذت الثكنات في الجزائر الطابع المعماري العثماني، المكوّن من طابقين، تتوسط كل ثكنة مجاري مائية يستعملها الجنود لنظافة والوضوء [4]، ولكل ثكنة مسجد وإمام للصلاة [5]، ومدرسا يعلمهم القراءة والكتابة وواعظا يرشدهم ويذكرهم بواجباتهم الدينية [6]ومن الميزات التي عرفتها دور الإنكشارية في مدينة الجزائر اتساعها ونظافتها الممتازة، إذ سخر لها من العبيد من يقوم على نظافتها دائما، ولم يكون هؤلاء يعاملون على أساس الخدم والعبيد، بل كانوا يعاملونهم معاملة طيبة وحسنة وكأنهم أصدقاءهم [7].

كما تخضع الثكنة لنظام عسكري محكم، وعلى الجنود تطبيق القوانين بصرامة، والخضوع لأوامر قوادهم، بحيث يسير كل كتيبة ثلاثة ضباط، الأول برتبة بولكباشي ورتبة الثاني أوضاباشي والأخير برتبة باشا يولداش، وفي حالة غياب أحدهم توكل القيادة لنائبه ويتولى الأخير الانضباط داخل الثكنة[8].

أما بخصوص عدد الثكنات في الجزائر أواخر العهد العثماني، فيحددها "**بارادي**" سنة 1202هـ/1788م ما بين سبع وثماني ثكنات، رصّدها على النحو التالي :

---

[1] كلمة تركية معناها المعسكر الشتوي . ينظر: خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.97.

[2] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.76.

[3] أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية 1519-1830م)**، ط. 1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القبة – الجزائر2007، ص. 27.

[4] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.27.

[5] جيمس ليندر كاثكارت، **مذكرات كثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص.100 .

[6] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.125 .

[7] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.77. ينظر أيضا : حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.29.

[8] حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص.82.

أ -**ثكنة باب عزون :**

ولقد تعددت تسميتها منها الكبيرة و اللبانجية، بسبب شرب أجنادها الحليب في الأوقات التي تقل فيها مواردهم المالية، تخرج منها العديد من أكابر الدولة، نذكر منهم " **حسين باشا**"و" **إبراهيم أغا**"، خصصت للجنود العزب فقط[1]، طرأت على هذه الثكنة العديد من الترميمات منها ما قام به **حسن باشا** (1212/1205 هـ- 1798/1791م) وترميم **إبراهيم آغا العرب** صهر الداي "**حسين**" آخر دايات الجزائر 1236هـ/1821م، وكانت هذه الثكنة تتكون من ثمانية وعشرون غرفة ويسكنها ألف وستة مائة وستة وستون رجلا يشكلون ثلاثة وستون أوجاقا، وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م، طرأت على هذه الثكنة العديد من التغييرات، بحيث تحولت لمستشفى، ثم مدرسة ثم مكتبة ومتحف إلى أن أصبحت ثانوية [2].

ب -ثكنة المكرّرين :

يعود تاريخ تأسيسها 1571م.1572م شيّدها " **قلج علي** "، اختلف المؤرخون حول تسميتها، تعرف بدار الإنكشارية مقربين [3]، ثم حرّف هذا الاسم وأصبح ينطق "م كارون" لأن جنودها مسنون، تغذيتهم الأساسية مادة المكارونة [4]، أما المؤرخ الفرنسي " **دوني** " يرجع أصل التسمية (مقرئين أو مكرّرين)، وذلك لوجود مسجد قرب الثكنة، وكانت عادة الجنود ترّتيل القرآن الكريم خاصة في المواسم الدينية [5]، أما المؤرخ الجزائري " **نور الدين عبد القادر** "، أرجع أصل أصل التسمية لوقوع الثكنة في شارع يسكنه موظفين وطلبة علم[6]، وكانت تتكون هذه الثكنة من

---

[1] أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق ...**، ص.28 .

[2] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص – ص.30 – 31.

[3] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.76.

[4] أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق ...**، ص.29 .

[5] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص. 30 .

[6] نور الدين عبد القادر، **المرجع السابق**، ص .30.

من سبعة وعشرين غرفة يسكنها ثمان مائة وتسعة وتسعون رجلا، يشكّلون ثمانية وأربعون أوجاقا[1].

ج -**ثكنة صالح باشا وعلي باشا (الخراطين)** :

أخذت اسمها من الحي الذي تكثر فيه محلات الخراطة[2]، أما سكان الجزائر يطلقون عليها باب الصخرية لالتصاق البنايتين ببعضهما البعض، ويعود تاريخ بناء الثكنة إلى عام 1008هـ/ 1600م، وبعد الاحتلال الفرنسي عرفت الثكنة العديد من التغيرات، بحيث تحولت لمستشفى ثم خزينة عمومية إلى أن أصبحت مركز بريدي [3]، يميز "**دوني**" بين الثكنتين :

– ثكنة صالح باشا : تتكون من ستة وعشرون غرفة يسكنها ألف ومائتين وستة وستون رجلا يشكلون ستون أوجاقا.

– ثكنة علي باشا : تتكون من أربعة وعشرون غرفة يسكنها ألف وخمس مائة رجلا يشكلون خمسة وخمسون أوجاقا .

د -**ثكنة أوسطي موسى** :

تقع هذه الثكنة من القرب من باب البحر، ولهذا تسمي" بمتاع الجزيرة " [4]، كما أخذة اسم مهندسها المعماري "**موسى الأندلسي**"، الذي كلّف بإنجاز شبكة المياه الحامة، يعود تاريخ بنائها على عام 1085هـ/1674م، وكان لها واحد وثلاثون غرفة ويقيم بها ألف وأربعمائة وثلاثة وثلاثون رجلا يشكلون أثني وسبعون أوجاقا [5] .

هـ -**ثكنة بالي** :

---

[1] هي فرقة متكونة من عدد الجنود ، وصل عددها في الجزائر 424 أوجاقا. ينظر: أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره(1800–1830م)**، ص.37.

[2] أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق...**، ص.29.

[3] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.32.

[4] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.76.

[5] أرزقي شويتام ، **دراسات ووثائق...**، ص.29 .

تعتبر هذه الثكنة أصغر الثكنات في مدينة الجزائر، إذ تحتوي على خمسة عشر غرفة يسكنها ستة مائة وجنديين، يشكلون سبعة وعشرون أوجاقا، سمية بعدة تسميات منها ثكنة القناصل، وأطلق عليها الأهالي اسم ثكنة الدروج، أما الوثائق العثمانية تطلق عليها ثكنة الإنكشارية[1].

و -**ثكنة آسكي القديمة وثكنة بني الجديدة :**

-**ثكنة آسكي القديمة :**

تقع هذه الثكنة في شارع البحرية، وتعرف بالفوقانية لموقعها المرتفع عن الثكنة الجديدة أو السفلية أو التحتانية [2]، يعود تاريخ بناء هذه الثكنة إلى عام 1627 م، تم إنجازها من طرف المهندسان المعماريان "**موسى الأندلسي** و **ابنه علي**"، وكان لها واحد وثلاثون غرفة يقيم بها ألف وتسع وثمانين رجلا يشكلون ستون أوجاقا [3].

-**ثكنة بني الجديدة :**

وتعددت تسميتها منها دار الإنكشارية الجديدة أو السفلانية والتحتانية، لوقوعها أسفل الثكنة القديمة، وكانت تتكون من تسعة عشر غرفة، يسكنها ثمانمائة وستة وخمسين رجلا موزعين على ثمانية وثلاثين أوجاقا، يطلق على جنودها " **رماة الرصاص الفضي**" لأنهم كانوا يتدربون على الرماية كل يوم [4].

والجدير بالملاحظة أن الثكنات في الجزائر أواخر العهد العثماني، استمرت لما كانت عليه في السابق، فمعظم هذه الثكنات شيّدت خلال القرن السابع عشر وحافظت على تواجدها

---

[1] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص– ص. 32 – 33. ينظر أيضا: أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق...**، ص.29 .

[2] أرزقي شويتام، **المرجع نفسه** ، ص.29 .

[3] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.33.

[4] حنيفي هلايلي،**المرجع نفسه**، ص.33.

إلى أواخر العهد العثماني، وبعد الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر سنة 1830م، حوّلت هذه الثكنات إلى مرافق إدارية وخدماتية تخدم مصالح المستعمر الفرنسي[1].

1 3 -الترقية والرتب العسكرية :

تخضع الإنكشارية لنظام عسكري محكم، فكل واحد مسؤول أمام الآخر حسب رتبته والمهام المخولة له، حسب ما نص عليه عهد الأمان، الذي يعتبر دستورا أساسيا للمؤسسة العسكرية، الذي يمنع تداخل المهام الصلاحيات[2].

ومن أهم التنظيمات التي تعتمد في الترقية العسكرية، أن لها قانون خاص لا يمكن تجاوزه، فكل جندي لا يتقدم في الرتبة إلا بعد مرور الوقت الذي يحدده القانون والمقدر في الغالب من سنتين إلى ثلاثة سنوات [3]، فعند وصول الجندي الجديد للثكنة يكون برتبة "**يولداش**" وهي أدنى رتبة في الجيش، وبعد مرور الفترة المحددة للترقية يصبح" **ايسكي يولداش** "، وخلال ثلاثة سنوات أخرى يصبح " **باش يولداش**"، وهكذا يتم التدرج بطريقة آلية حتى يصل الجندي لآخر رتبة في الجيش، فبالإضافة لمدة الترقية يجب على الجندي أن يتحلى بالسلوك الحسن والكفاءة في العمل [4] .

أما بخصوص أهم الرتب العسكرية الموجودة في الجيش الإنكشاري، هي على الشكل التالي :

- آني يولداش : الجندي الجديد، أدنى رتبة في الجيش [5].
- اسكي يولداش : وهي ثاني رتبة في الجيش، يكون الجندي قد عمل ثلاثة سنوات [6].

---

[1] ينظر الملحق رقم: (7)

[2] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.78.

[3] حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص.83 .

[4] توفيق دحماني، **دراسة في عهد الأمان (القانون السياسي والعسكري للجزائر)**، الدار العثمانية للنشر، الجزائر2009، ص- ص. 22- 23.

[5] محمد ابن ميمون، **المصدر السابق**، ص.38.

[6] نور الدين عبد القادر، **المرجع السابق**، ص.78.

– باش يولداش : يصل إلى هذه الرتبة بعد مرور ثلاثة سنوات في رتبة "اسكي يولداش"، من مهامه رئاسة فرقة الخيمة [1].

– وكيل الحرج : وهو المكلف بالشؤون العسكرية للجيش البري والبحري، ويعتبر المقتصد للحامية والفرقة والكتيبة[2].

– وكيل الحرج ألتي : وهو وكيل حرج ثانوي.

– آشجي أوعشجي : وهو الطباخ ويعمل تحت أوامر وكيل الحرج [3].

– أوده باشي : وهو القائم على مسؤولية (الأوضة)أو أوده[4].

– بولوكباشي : وهو من الضباط الذين يشكلون الديوان، ومن مهامه رئاسة فرقة من الجيش[5].

– الأغا باشي : وهو من الضباط الكبار في إلى جانب الكاهية [6].

– الكاهية : ومن مهامه الحفاظ على النظام والأمن في المدينة [7].

– آغا الإنكشارية : وهو القائد الأعلى للفرق العسكرية في الجزائر، يحمل سيفا كما يحمل معه دفتر فيه قوانين الإيالة[8]، تدوم مّدة حكمه شهريين، لهذا عرف "بآغا القمرين "، ثم يعزل ويعرف ويعرف بمعزول آغا، ويبقى محافظا على عضويته في الديوان، ويبقى يتلقى راتبه، ويخلفه في المنصب أقدم كاهية [9]، ومن أهم صلاحياته أن له الحق في الإعفاء من العقوبات التي يصدها يصدها القاضي الحنفي ضد الإنكشارية [10].

---

[1] وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص. 69.

[2] محمد ابن ميمون، **المصدر السابق**، ص.38.

[3] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص. 79.

[4] ومعناها باللغة التركية الحجرة أو البيت . ينظر : نور الدين عبد القادر، **المرجع السابق**، ص.78.

[5] حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص.83 .

[6] وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص.69.

[7] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.105.

[8] حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص .84.

[9] أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق...**، ص.19.

[10] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص.313 .

والجدير بالملاحظ أن الجندي في الجيش الإنكشاري يرتقي في الرتب بشكل منظم وفق تدرج تصاعدي، وبعد الانتهاء من الخدمة العسكرية بآخر رتبة يحافظ على منصبه في الديوان، كما يستطيع الجندي بعد التقاعد الرجوع للدولة العثمانية أو المقاطعات التابعة لها [1] .

1 4 -الحالة المادية للجيش الإنكشاري :

أ -الرواتب (الجاريات):

إن دراسة رواتب الجند أواخر العهد العثماني، من الدراسات المعقدة، نظرا لتشابهها في بعض الأحيان، واختلافها في أحيانا أخرى، وذلك في قيمة الرواتب ومدتها الزمنية، فهناك من يحددها بالشهر أو الشهرين، وهناك من حددها بالسنة [2]، كما عبر عليها البعض الآخر بالجاريات الصغرى والكبرى .

أما بالنسبة عن طريقة دفع المرتبات، فتكون بشكل منظم وفق ترتيب تنازلي، وتدفع بحضور الداي والأغا والكاهية والبلوك باشية والخوجات الثلاثة وشاوشين والخزناجي، ومعه خضريان يعدون النقود، بالإضافة لليولداش واثنين من وكلاء الحرج، وكان أول من يستلم مرتبة الداي [3]، ثم يليه الضباط والجنود، حيث يبدأ الأغا بالمناداة على كل فرد باسمه ابتدءا من الداي إلى أخر جندي في الحامية [4]، وتصرف أجور الجند طيلة أشهر محرم،جمادى الأولى، رجب، رمضان، ذو القعدة[5]، ولا يشترط يوم محدد لدفع الرواتب، وكانت تحرص السلطة على أن يكون في موعده المبكر، وذلك أما في بداية الشهر أو نهاية الشهر الذي قبله، وعلى سبيل المثال، كان راتب شهر محرم وهو أول راتب في السنة، يدفع في بداية الشهر المذكور أو في نهاية الشهر الذي قبله [6] .

---

[1] وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص .69.

[2] أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق...**، ص.22.

[3] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.85.

[4] توفيق دحماني، **المرجع السابق**، ص.25.

[5] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.129.

[6] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.111.

تشير بعض الدراسات أن في أواخر العهد العثماني ، كان الجندي له الحق من توكيل من يأخذ أجرته بدله[1]، وبعد تلقي الجندي لراتبه يدرج ضمن قوائم الخدمة الإلزامية، فإذ كان الجندي في قائمة المخصصين للعطلة، يوجه مباشرة للمحلات أو الإبحار، ويكون مجبرا لا مخيّر في العمل في النوبات [2]، وبعد عودة الجنود من العمل في الحاميات والنوبات يخصص لهم موعد سنوي يقبضوا فيه العلوفة [3]، وفي هذا السياق ورد في رسالة رسمية بعث بها "علي باشا آغا" في تاريخ 1232هـ/1816م يستجيب فيها لطلب دفع مرتبات الجند والأيتام الموجودين معهم، ويطلق على هذه العملية الجاريات الكبرى، وعادة ما يكون هذا اليوم في فصل الربيع وتدوم هذه العملية أربعين يوما [4].

أما فيما يخص قيمة الراتب الذي يتقاضاه الجندي الإنكشاري، يكون حسب الظروف التي تعيشها الدولة، فهي حسب الباحث "خليفة حماش" أن راتب الجندي في الإنكشارية الجزائرية يبدأ صغيرا في السنوات الأولى للخدمة ثم يزداد بمرور السنين، إلى أن يصل إلى الحد الأقصى الذي لم يمكن باستطاعة أحد من الجنود تجاوزه، وكان لا يتجاوز ثمانين صائمة[5].

كما تشير بعض الدراسات أن الراتب يختلف من جندي لآخر حتى وإن كانوا في نفس الرتبة، استنادا لما أورده "حنيفي هلايلي "، أنه ورد في دفتر أجور الإنكشارية أن ثلاثة من الجنود برتبة بلوكباشي كانوا ملحقين بحامية تلمسان، يتقاضون أجور متفاوتة القيمة، بالرغم من أنهم في نفس الرتبة وتابعين لنفس الحامية، فالمدعو يوسف يتقاضى ستة ريالات، والمدعو علي لا ينال سوى خمسة ريالات والمدعو حسين يتقاضى ثلاثة عشر ريالا [6]، وحسب" وليام

---

[1] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص– ص.295– 296.

[2] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص.136 .

[3] كلمة تركية معناها الراتب والأجرة .

[4] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.33–36.

[5] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص–ص.108– 109.

[6] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص. 136.

شالر" أن الراتب الذي يتقاضاه الجندي الإنكشاري لا يتجاوز نصف دولار في الشهر، ويزداد بعد ذلك بالأقدمية حتى يصل إلى ثمانية دولارات[1].

أما القاعدة التي تحدد الراتب الأعلى للجندي بثمانين صائمة، يستّثنى أغا الهلالين، الذي يصل راتبه إلى ألفي بطاقة شيك، يتمتع كل أغا بهذا الراتب لمدة شهرين بعد عزله ليصبح معروف بمعزول أغا، كما كان لآغا العسكر مداخيل إضافية ناتجة عن ترقية بعض الضباط قد تصل خلال شهرين إلى مائة وخمسون سلطاني، والدليل على ذلك أن أغوات العسكر تحصل على التزامات مالية من الخزناجي وخوجة الخيل قدرت بـ ثلاثون قطعة ذهبية إسبانية سنة 1788م[2]، أما أغا النوبة يشذّ هو كذلك على هذه القاعدة، وقد يصل راتبه إلى ثمانية مائة بطاقة شيك[3].

إلى جانب الراتب الذي يتلقاه الجندي المقيم داخل الثكنة كل شهرين، والجندي التابع للحاميات والنوبات كل سنة، كان البايليك يقدم للجندي أجرة عينية تتمثل في مساعدات اقتصادية، يحصل بموجبها على المواد الغذائية بسعر أقل بنسبة الثلث من سعره ا الرسمي في السوق، كاللحم الذي يباع للجنود بثلث السعر الموجود في السوق [4]، كما يوزع عليهم الخبز مجانا، بمعدل أربعة خبزات في اليوم بوزن رطلين [5] بالنسبة للجنود غير المتزوجين، وفي حالة وقوع الزواج يعفى الجندي من هذا الامتياز [6].

كما للجنود مكافآت ومنح مؤقتة، منها ما هو ثابت ومتعارف عليه، مثل تولي الداي الجديد أو تلقيه الخلعة من الباب العالي، أو لرفع معنويات الجنود عند الحروب أو عند المواسم

---

[1] وليام شالر، **المصدر السابق**، ص. 76.

[2] حسان كشرود، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية (1656-1830)**، رسالة ماجستير، منتوري – قسنطينة 2008، ص.91 .

[3] حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص. 95.

[4] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.113.

[5] وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص. 71.

[6] حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص.82.

والأعياد الدينية، كالمولد النبوي الشريف، الذي تنال فيه حامية بسكرة مثلا اثنا وعشرين بطاقة شيك[1]، كما يستفيد جند القصر والقصبة من منح إضافية، ففي سنة 1211هـ/1795م كرم "**الباشا**" سبعة وثلاثين جندي من ثكنة القصر برتبة يولداش بمكافئة قدرها 1000 ريال بوجو، وفي نهاية سنة 1211هـ/ 1795م خصصت لجند الثكنتين عوائد شرفية نتيجة انضباطهم تقدر بـ 4.5 ريال لكل يولداش ما يساوي 1 سلطاني[2].

كما تشير بعض الوثائق العثمانية على وجود مناسبات غير اعتيادية، مثل ما وجد في رسالة "**حسين باشا** " إلى حامية وهران أول شعبان 1239هـ / 1823م يطلب فيها زيادة في رواتب الجند، كما تشير فرمان آخر صادر من السلطان "محمود الثاني" إلى "حسن باشا" في عام 1233هـ/1818م يطلب القيام بحفلات وإطلاق المدافع وزيادة رواتب الجند بسبب زيادة ابنته المولودة "**فاطمة**" [3] .

وقد بينت الشواهد التاريخية أن زيادة رواتب الجند الإنكشارية كثيرا ما تتعلق بالفتن والمؤامرات السياسية، وفي هذا السياق نجد الباي "**أحمد شاوش القبايلي**" الذي تولى بعد الباي" علي باي بن يوسف" 1808م على بايليك قسنطينة، والذي منح الجند مكافئة مالية لمدة خمسة عشر يوم، قدرها 100محبوب لكل واحد منهم، ونفس الظاهرة مع الداي" **أحمد بن علي باشا**" (1805م-1808م) الذي رفع منح الجند بعد توليه الحكم[4].

وما يمكن ملاحظته أن الرواتب والأجور أواخر العهد العثماني كانت غير ثابتة، وذلك لعدة اعتبارات، فالظروف الاستثنائية والصراعات الداخلية أثرت في نظم دفع المرتبات والأجور، فكان الدايات يشرّفون مكافئات ومنح إضافية للجنود مما ينعكس على الاستقرار الأمني والاقتصادي للبلاد.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.129.

[2] حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص.79.

[3] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص- ص.139- 140 .

[4] حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص.72.

كما حددت الأجور والرواتب في أواخر العهد العثماني العلاقة بين الجيش والسلطة، ولذلك نجد أن العديد من الدايات تعرضوا للاغتيال بسبب تأخيرهم لدفع مرتبات الجند مثلما حدث للداي "**أحمد باشا**" سنة 1815م الذي اغتيل لتماطله في دفع مرتبات الجند وتماديه في تبذير أموال الخزينة .

ولعدم وجود سياسة مالية واضحة لتسيير أمور المؤسسة العسكرية، كلفت احتياطي خزينة الدولة الكثير، ومثال ذلك أن الداي" **عمر باشا**" 1230هـ/1815م بمراسلة السلطان العثماني لتقديم يد العون والمساعدة للجزائر: << ... **وفي ذلك الوقت ويقصد الداي" محمد باشا" كان اثنا عشر ألف جندي إنكشاري يتقاضون أجورهم، ومنذ بضع سنين كان علينا دفع مرتبات ما بين ثلاثين وأربعين ألف إنكشاري. ففي سالف الأمر كنا ندفع أجورهم دفعة واحدة.....أما اليوم فإن تسديد إتاواتهم يتم مروة كل أربعة أشهر....>>**[1].

ب –**اللباس** :

أما بخصوص اللباس، فإن المجندين في صفوف الإنكشارية الجدد، لا يملكون في الوهلة الأولى نقودا لشراء الألبسة الجزائرية[2]، فكان يرتدي لباسا تركيا استقدمه معه من بلاد الأنضول أو المقاطعات التابعة للدولة العثمانية، فكان يتشكل من سروال عريض بألوان زاهية، وكانوا يضعون قميصا ذا أكمام طويلة وعلى رؤوسهم قبعة مصنوعة من الصوف، ويلبسون نعالا من الجلد أسفلها مصفح بأربعة صفائح من حديد[3].

وبعد فترة الإقامة الأولية في الثكنة يتعرف الجندي على لباسه الرسمي[4]، المتكوّن من بذلة عسكرية[1] تتكون من قميص وصدرية وعمامة خضراء وسروال من قطن وشاشية و زوّج من الأحذية وغطاء من صوف ضيق وقصير[2].

---

[1] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.138.

[2] حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص. 84.

[3] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص. 149.

[4] وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص.70.

أما حسب الرؤية التي جاء بها المؤرخ الأمريكي " **جون ب وولف**" والمبالغ في أمرها، نجده يصف لباس الجندي الإنكشاري في الجزائر في قوله :" **... فقد أعطي لباس لا يختلف في نوعيتها عن ذلك التي أعطيت للرقيق ....**"[3].

والواضح أن في عهد **محمود الثاني** (1223– 1255هـ / 1808–1839م)[4]، عرف لباس الجندي الإنكشاري العديد من التغييرات ودخلت عليه الحداثة " **العصرية**"، فحل الطربوش محل الطيلسان، وصمم القفطان ليعطي مكان حمل السيف والمسدسات، وأصبحت السراويل تلبس فوق أحذية عالية ملساء من الجلد [5].

1 5 -مهام الجيش الإنكشاري :

تعددت مهام الجيش الإنكشاري في الجزائر أواخر العهد العثماني، حيث شملت العديد من المجالات الاقتصادية والعسكرية وحتى السياسية، وسنحاول استعراض أهم أدوار الجيش في هذه المجالات .

أ –اقتصاديا :

من أهم المهام الاقتصادية التي أوكلت للجيش الإنكشاري في الجزائر أواخر العهد العثماني، جباية الضرائب، حيث تقوم بهذه المَهَمة فرق من الجيش الانكشاري تسمّي "المحلة " التي تتوجه للبا يلك الثلاثة لجباية الضرائب من الأهالي، والتي تتم في فصل الربيع من كل عام.

---

[1] حمدان خوجة، **المصر السابق**، ص. 82.

[2] حسان كشرود، **المرجع السابق**،

[3] إن القول الذي جاء به " جون ب وولف " في تشبيهه لباس الجيش بلباس العبيد فيه نوع من المبالغة، لأن لباس الجندي كان متواضعا، بشهادة "حمدان خوجة " أحد المعاصرين للفترة الأخيرة من العهد العثماني، إلى جانب ذلك تأثر الجندي الإنكشاري باللباس البربري، مثل البرنوس الذي حل محل القفطان، حيث أصبح لباس رسمي وخاصة في حملاتهم أثناء فصل الشتاء ليقيهم من المطر.

[4] تولى الحكم (1223– 1255هـ / 1808–1839م) وكان عمره أربعة وعشرون سنة، عرفت في فترة حكمه الخلافة العديد من الحروب. للمزيد من المعلومات ينظر : علي محمد الصلابي، **المرجع السابق**، ص–ص.369–370.

[5] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.151.

كانت المحلات تعسكر في واد الحراش قبل تحركها بعشرة أيام أو اثنتا عشر يوم ا، حيث تقام خيمة كبيرة وسط الجيوش المحاطة بها من الفرسان والجنود، ولا يترك سوى ممر يقود إلى وسط المركز، وعلى جانبي الممر تقام خيمتان الأولى خيمة كبيرة تحتوي على صيدلي ة ومستشفى ومقهى والخيمة الثانية في الجهة الأخرى تنصب لإقامة آغا المحلة، حيث ينصب أمامها الأعلام والعتاد الحربي، لتنظيم انطلاق المحلة [1]، ينقسم الجند في المحلة إلى خيم وتتألف كل خيمة من العديد من الصفّرات وتحتوي كل صفرة مجموعة من الجنود [2]ويصل عدد الجنود داخل كل خيمة ثلاثين جنديا [3]، يتولى الجنود في المحلات الطبخ بأنفسهم ،[4]ويترأس كل محلة ضابط لقبه آغا المحلة عند أداء مهامه في المحلة [5]، وعلى هذا الأساس يلقب بآغا المحلة يتصدر كل خيمة بلوك باشي يساعده اوداباشي ووكيل الحرج وسبعة عشر من الجنود اليولداش، ليصبحوا عشرين رجلا، كما يساعده بعض الأهالي في الاعتناء بالدواب وحمل الأمتعة ونقلها [6] .

تختلف مدة مهام المحلة من بايلك لآخر، فحسب الشريف الزهار تقضي المحلة الموجهة نحو بايلك الغرب مدة أربعة أشهر وتمتد محلة بايلك التيطري ثلاثة أشهر [7]، أما محلة بايلك الشرق تقيم ستة أشهر، أما قيادة سباو ليس له محلة وإن خصصت له محلة تكون بهدف قمع العصيان والتمرد ولا تكون كل سنة [8].

---

[1] حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص. 102.

[2] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.83.

[3] حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص.102.

[4] نور الدين عبد القادر، **المرجع السابق**، ص.80.

[5] حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص.102.

[6] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.111.

[7] حددها "حمدان خوجة " بشهرين . ينظر: حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص.100.

[8] أحمد شريف الزهار، **المصدر السابق**، ص– ص.35– 36.

أما فيما يخص عدد الخيام في كل محلة، اختلفت المصادر حول أعددها، ففي عهد "**بارادي** " 1778م حدد عدد خيام محلة الشرق بستين خيمة، أما محلة الغرب ثمانون خيمة [1]، أما في عهد "**حمدان خوجة**" وصل عدد خيام بايلك الشرق مائة خيمة وبايلك التيطري أربعون خيمة وبايلك الغرب ستون خيمة، حيث تحوي كل خيمة ثلاثون جنديا [2]، وتحتوي محلة وهران بعد تحريرها سنة 1791م على ستون خيمة [3].

والواضح أن هذه المحلات تحولت مهامها أواخر العهد العثماني، وتغيرت مبادئها من الصبغة الشرعية القائمة على الزكاة والعشور المستند للشريعة الإسلامية، المقدر قيمته في كتابنا الكريم، وأصبحت المحلات تستنزف ثروات الأهالي وترهق كاهلهم، ما زاد في تفريق الهوة بين السلطة والأهالي، وهذا استنادا لما أورده" الشريف "**الزهار**" المعاصر لأحداث الفترة الأخيرة من العهد العثماني وذلك في قوله : <<....**وهكذا وضع الأوائل الجباية على المنهج الشرعي والأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال المسلمين، وما وقع هذا، حتى صار الناس فجارا والأمراء ظالمين** ...>> .

وكان للمحلات في الجزائر أواخر العهد العثماني أثار سلبية وسيئة تخلفها ورائها، وحسب ما أورده "**حنيفي هلايلي**" حيث جاء في إحدى الوثائق : << أن الباي محمد الكبير قاد حملة مكونة من خمسة عشر ألف رجل، منهم ألفي تركي جنوب معسكر، وخلالها عاقب أربعة عشر أو خمسة عشر دوارا وتم الحصول على غنيمة مكونة من : (67000) رأس من الأغنام والماعز و(500) جمل و (633) بغل و(720) بقرة وثورا، كما تم أسر العديد من الأشخاص معظمهم من النساء، وقد تم بيع هذه الغنائم وتوزيع الباقي منها على الجنود وقبائل المخزن>>[4].

---

[1] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.110.

[2] حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص.101 .

[3] حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص.60.

[4] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.111.

ونموذج آخر لمثل هذه الحادثة، بحيث تذكر المصادر أن باي التيطري " **مصطفى بومرزاق** " جهز حملة سنة 1825م، قاصدا بها قبيلة الأربعاء تمكن من خلالها من أسر مائة وعشرين من أعيانها واستولى على عشرة ألاف من الأغنام وألف سبعمائة جمل بيعت في مكانها لقبائل القوم ، وعاود حملة أخرى في نفس العام ضد قبيلة أولاد مختار، سلب من خلالها على خمسة مائة من الجمال وأربعة مائة خروف [1].

وما يمكن ملاحظته أن المحلات أواخر العهد العثماني كان لها أثار سلبية على العلاقة القائمة بين السلطة والأهالي، وكان لجوء السلطة إلى السياسة الضريبية التي أرهقت كاهل الأهالي، كان سببها تراجع غنائم الجهاد البحري وفقدانها لإتاوات النقدية وعجز ال دولة لدفع مرتبات الجند وتسير مؤسساتها من جهة، إلى جانب السنوات العجاف التي عرفتها الجزائر ، بالإضافة للانتشار الأوبئة والأمراض التي أثّرت على اقتصاد الدولة حينئذ ، كما كانت سببا في تناقص عدد أفراد الجيش .

ب –**عسكريا :**

من المهام العسكرية التي قام بها الجيش الإنكشاري، الدفاع عن حدود البلاد الخارجية واستتباب الأمن في الداخل، عن طريق قمع حركات العصيان الداخلية التي كثرت أوائل القرن التاسع عشر.

لقد قام الجيش الإنكشاري بدور مشرف في الدفاع على الجزائر وفي صد الغارات الخارجية المتكررة عليها، وأظهر شجاعته في القتال ووفاءه للوطن، وبشهادة اللورد "اكسموث" أثناء حملته على الجزائر سنة 1816م، إذ ذكر – على حد قوله – بأنه لم ير في حياته عدوا أكثر صمودا وتشبثا بأسلحته ولا حماس مثل حماس الجزائريين في القتال، فلا أحد تراجع ولو بخطوة واحدة للوراء[2].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800–1830**، ص– ص. 124– 125.

[2] عائشة غطاس، **المرجع السابق** ، ص.88.

ويرصد لنا "**الزهار**" العديد من النماذج الحية لبسالة الجيش في دفاعه ضد الحملات الأجنبية، فعلى سبيل المثال ردّ الجيش للحملة الإسبانية ضد الجزائر في عهد "محمد باشا المجاهد "[1]، حيث نزل الأسبانيون بعشرين ألف عسكري إلى البر ودخل البعض من العسكر للحدائق ونهبوا منها الفاكهة، وأنزلوا آلاتهم الحربية استعدادا للحرب، وفي اليوم الثاني من نزول الإسبانيين برا، أحيط جيشهم بقوات العسكر الجزائري من كل الجهات، وحملوا عليهم حملة رجل واحد، وانهزم العدو شر هزيمة، وارتفعت أصوات التهليل تاهتز في كل مكان، كما غنم الجنود في هذه الحرب نحو مائة مدفع والعديد من الآلات الحربية [2].

كما شارك الجيش الإنكشاري إلى جانب البحرية الجزائرية في حملاتها البحرية، حيث كانت تحمل كل سفينة فرقة من الإنكشارية إلى جانب الرياس والعبيد، وكان جنود الإنكشارية يواجهوا مشاكل كبيرة بسبب عدم قدرتهم على التأقلم مع أجواء البحر، وكانت وضعيتهم الجلوس في مؤخرة السفينة يحملون أسلحتهم في أيديهم ينتظرون مباغتة العدو .

وعلى سبيل المثال لهذه الحملات البحرية التي شارك فيها فرق من الجيش البري وحسب ما أورده "**الزهار**" في مذكراته، مشاركة فرقة من الإنكشارية تحمل المدافع في الحرب التي قادها "**رايس حميدو**" ضد فرنسا كرد على غزوها لمصر[3].

أما دور الجيش على المستوى الداخلي في استتباب الأمن وردّه لحركات العصيان الداخلية، التي كثرة أوائل القرن التاسع عشر، خصصت لها فرق عمل خاصة تعمل بالتناوب، ولذلك سمية هذه الفرقة بـ "**النوّبة** "[4].

---

[1] تولى الحكم سنة 1179هـ بعد "على باشا" بوصاية من هذا الأخير، وبعد المبايعة لبس الخلعة السلطانية ، وأطلقت المدافع ، وكان رحمة الله عليه مؤثرا للعدل ، متمسكا بتعاليم الشريعة الطاهرة ، وكان يحب الجهاد ، كما كان متواضعا في لباسه وطعامه. ينظر: أحمد شريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.23.

[2] أحمد شريف الزهار، **المصدر نفسه**، ص– ص .26– 27.

[3] أحمد شريف الزهار، **نفسه**، ص.77 .

[4] هي فرق من الجيش الإنكشاري تقوم بحراسة القلاع والحصون والأبراج، ويسمى الإنكشاري من يقوم بالحراسة فيها "نوبتاجي" وتشير الدراسات أن عروج أول من أسس مراكز عسكرية(النوبات) دائمة في المناطق التي أخضعها لحكمه، ومن أهم النوبات

وفي أواخر العهد العثماني أصبحت النوبات منتشرة في معظم أقطار الجزائر منها نوبة زمورة، تلمسان، مستغنانم، قسنطينة، معسكر، القصبة، القصر، بسكرة، بجاية، وهران، تبسة ، بونة[1] ويعود ذلك لكثرة الثورات ولأن الأهالي يملكون أسلحة نارية تحتم على الجنود الإنكشارية التحصّن وراء الحصون والأبراج في إقامة دائمة من أجل مراقبة القبائل المتمردة [2].

ترسل هذه الحاميات لحراسة بعض المدن والنواحي القريبة منها، تكون مدة إقامة النوبة بالسنة ثم تخلفها نوبة أخرى أي فرقة أخرى، وبعد رجوعها للعاصمة تنال قسط من الراحة مدته عام، تتكون النوبة من العديد من السفرات [3] وتتألف السفرة من أحد عشر إلى ستة عشر جنديا[4]، يشرف عليهم مجموعة من الضباط يتشكلون من الآغا والبلوك باشي والسقاباشي والأشجي باشي ووكيل الحرج والشاوش [5]، كما تعطى للنوبتاجية عطلة يومي الثلاثاء والجمعة ويمكن للنوبتاجي أن يغير نوبته بنوبة أخرى كأن يغير مثلا من نوبة مهدية إلى نوبة عنابة أو مستغانم، إلا أنه لا يستطيع الجندي تغيير نوبته عندما يتعلق الأمر بنوبة القصر والحصن بمدينة الجزائر[6] .

وكان الجنود ملزمين بالبقاء في الحاميات للسهر على الحراسة والدوام فيها ويمنع تعويضهم بجنود آخرين، ولذلك خصصت الدولة لهم احتياجاتهم الغذائية، وكان غذائهم يشتمل على البرغل والأرز واللحم بمعدل مرتين في الأسبوع، بالإضافة للمواد التي يستعملها الجند في النظافة مثل الصابون، كما كان الأهالي يقدمون مساعدة للجنود المقيمين في الحاميات، فعلى

= التي شيّدها، نوبة شرشال والتي تتكون من مائة جندي وشيد مثلها في قلعة بني راشد التي كانت تحت قيادة أخيه إسحاق . ينظر: حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص107.

[1] حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص.58.

[2] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص. 107. ينظر الملحق رقم: (8)

[3] جمع سفرة .أي مائدة يجتمع عليها الجنود للأكل

[4] نور الدين عبد القادر، **المرجع السابق**، ص.79.

[5] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.108.

[6] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.83 .

سبيل المثال حامية بسكرة تكون تحت ضيافة الأهالي لمدة ثلاثة أيام على التوالي، كما تسلم الدولة للجنود الحامية المستلزمات العسكرية من بارود ورصاص .

ومع مطلع القرن التاسع عشر عرفت الجزائر عدة ثورات قام بها بعض الطرقيين، ومن أهمها ثورة الدرقاوية التي كان قائدها ابن الأحرش [1]وابن الشريف [2]في شرق وغرب البلاد، وثورة التجاني[3] في الجنوب الغربي للبلاد.

كان أول نشاط لإبن الأحرش في تسليحه إحدى السفن وأمر بحارتها بالهجوم على السفن الفرنسية، التي كانت تصطاد المرجان في السواحل الشرقية للبلاد، وقد تمكنوا فعلا من الاستيلاء على إحدى سفن الفرنسية وقتل عدد من بحارتها وأسر أربعة وخمسين منهم، وبعد هذا النجاح قرر ابن الأحرش أن يعلن الثورة ضد السلطة الحاكمة، ولما وصل خبر تحركات ابن الأحرش لداي مصطفى، أرسل العديد من السفن إلى مرسى الزيتون بالقرب من مصب وادي الزهور للقبض على ابن الأحرش، ولكن سكان القبائل رفضوا تسليمه، وبهذا فشلت قوات الداي في القبض على ابن الأحرش واضطر البحارة الجزائريين إلى العودة إلى مدينة الجزائر[4].

---

[1] يعرف لدى العامة باسم ابن الأحرش أو بالبودالي، اجتمعت جل المصادر على أنه من أصل مغربي، ظهر لمسرح الأحداث عام 1215هـ/1800م وفي هذا العام قاد فوجا من الحجاج من المغرب لأداء فريضة الحج، وفي طريق عودته توقف بمصر التي كانت تجابه في الجيوش الفرنسية 1216/1213هـ-1801/1798م، وقد قيل أنه جمع جيشا من الجزائريين والمغاربة وانظم إلى الجنود المصريين لمجابهة العدو الفرنسي، وأظهر شجاعة كبيرة في القتال، فذاع صيته ووسعت شهرته، وفي طريق عودته توقف في تونس، فرحب به حاكمها حموده باشا، الذي ووسوس له قائلا: <<أن رجلا مثلك شجاع أو كلام بنفس المعنى، لا يستطيع أن ينزع الملك من الأتراك في الجزائر، ونحن نقدم لك المساعدة فقبل ابن الأحرش >>، وكان هدف حمودة باشا واضحا ليشغلهم عنه لا غير. ينظر: أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره(1800-1830)**،ص .78.

[2] اسمه الكامل عبد القادر بن الشريف، ويعرف لدى العامة بابن الشريف الدرقاوي، نسبة إلى الطريقة الدرقاوية التي كان ينتمي إليها ،أما أصله من الغرب الجزائري من قبيلة وادي عبد، ويذكر الزهار أنه ادعى أنه صاحب الوقت، وله كرامات، فاتبعته العرب وسارت إليه. ينظر: أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.84.

[3] وهو محمد بن أحمد ابن محمد المختار التجاني الملقب بمحمد لكبير التيجاني أو التجيني، وهو من قرية عين ماضي قرب الأغواط، وقيل أن أجداده من الأشراف من سلالة حسين ابن علي ابن فاطمة. ينظر: أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره(1800-1830)**،ص .92.

[4] أرزقي شويتام، **المرجع نفسه**، ص-ص .80-83.

وأثناء ذلك بدأ ابن الأحرش يخطط لثورته على السلطة الحاكمة فاجتمع من حوله مائة ألف رجل قادر على حمل السلاح من مختلف القبائل الممتدة من ساحل البحر إلى قسنطينة، وفي شهر ربيع الأول من عام 1219هـ-1804م أعلن ثورته وأمر بالهجوم على الحاميات التركية والاستيلاء على مراكزها، فأخضع القل إلى سلطانه، وانسحبت الحامية التركية من عنابة عندما علمت باعتزام ابن الأحرش مهاجمتها، غير أن ابن الأحرش غير خطته وأغتنم فرصه خروج الباي عثمان لجمع الضرائب من الجهة الغربية للبايليك، فأمر أتباعه والمقدر عددهم بعشرة ألاف محارب بالتوجه إلى قسنطينة لاستيلاء عليها، وفي منتصف ربيع الثاني 1299هـ/1804م التقى الجمعان بالقرب من قسنطينة في موقع سيدي محمد الغراب، وكانت قسنطينة تحت قيادة الحاج أحمد بن الأبيض الذي خلفه الباي مكانه، ووقعت المعركة خارج أسوار المدينة ولاشتداد الضغط على ابن الأبيض تراجع ومن معه داخل الأسوار لتنظيم صفوف المقاومة ومنع أتباع ابن الأحرش الدخول إلى المدينة، ولم يلبث المهاجمون أن اقتربوا من الأسوار واستطاع البعض منهم دخول المدينة، وبعد ما أكتشف أمرهم ألقي القبض على العديد منهم وألقوا من على الأسوار ليكونوا عبرة لغيرهم من المتسللين، واستطاع ابن الأحرش أن يضيق الخناق على المدينة لولا الاضطرابات التي حدثت في صفوف المتمردين الذين اهتموا بالسلب والنهب للفنادق الواقعة بالقرب من المدينة، وفي هذه الظروف بادر سكان المدينة على رأسهم ابن الأبيض والشيخ محمد الفقون بإطلاق المدافع على القبائل المجتمعة بالقرب من الفنادق فتخفف الضغط وخرج ابن الأبيض بفرسانه وإلى جانبهم شيخ فرجيوة مصطفى بن عاشور ومواليهم وجموع من أهل المدينة ووصل عددهم الإجمالي آنذاك الألف من بينهم سبعمائة إلى ثمانمائة فارس، واستطاعوا أن يهزموا ابن الأحرش في عقبة الصمار أسفل رحبة المواشي، وألحقوا بقواته خسائر كبيرة قدرت بحوالي مائتي رجل [1].

[1] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (الفترة الحديثة والمعاصرة)**، ص-ص.73-75.

ولما وصل خبر هجوم ابن الأحرش على مدينة قسنطينة إلى الباي عثمان عاد إلى قسنطينة وجهز جيشا وخرج به لقتال ابن الأحرش ووقع القتال في واد الزهور وانتهى بمقتل الباي عثمان والكثير من رجاله[1]، ولما وصل خبر مقتل الباي عثمان إلى الداي مصطفي، قرر الخروج بنفسه لقتال ابن الأحرش، ولكنه غير رأيه وأرسل فرقة من الجنود تحت قيادة الآغا الحاج علي لتهدئة الأوضاع في الشرق الجزائري، كما عين عبد الله بن سماعيل قائد الخشنة بايا على قسنطينة، وبعد وصوله لمقر حكمه رتب جيشا من العثمانيين رفقة أصهاره من العرب، وخرج لقتال ابن الأحرش والتقى بالثائرين بالقرب من ميلة وتمكن من قتل خمسة وسبعين منهم وثلاثة نصارى، وانتهت ثورة ابن الأحرش بالفشل[2].

وإلى جانب ثورة ابن الأحرش في الشرق الجزائري، كانت تحركات ابن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري، ولما وصل خبر تحركاته للباي مصطفى حاكم وهران ، جهز جيشا عظيما لمحاربته وقمع حركته، ووقعت بينهما معركة كبيرة انهزم فيها باي وهران، وحدثت الفتنة بين الأهالي، وقال الزهار:<<... **حتى أن أهل تلمسان افترقوا فريقين، وصار بعضهم يقاتل بعضا...**>>[3]، وبعد هذا النجاح استقر الدرقاوي في معسكر وعزّز قواته وأمر أتباعه بمهاجمة مدينة وهران، ولما وصلوا أرادوا أن يدخلوها بالقوة، ولكن سكانها صدّوهم عنها، فاضطر الثائرون إلى محاصرتها، ولم يقدر سكان وهران فك الحصار عن مدينتهم فالتجأت السلطة الحاكمة إلى الشيخ محمد العربي الدرقاوي من المغرب الأقصى لإقناع تلميذه بفك الحصار عن مدينة وهران، ولكن ابن الشريف رفض أوامر شيخه وواصل حصاره لوهران، فاضطر الداي زمنئذ إرسال قوات برية بقيادة علي آغا لفك الحصار، ولما وصلت القوات إلى نواحي واد الشلف، وجدت كل الطرق المسدودة فعادة أدراجها إلى الجزائر[4].

---

[1] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.86.

[2] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره(1800-1830)**، ص-ص.82-83.

[3] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.84.

[4] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره(1800-1830)**، ص-ص.88 -89.

بعد فشل محاولة الباي مصطفى قمع الثائرين قام الداي بعزله وعين مكانه محمد بن محمد بن عثمان [1]، الذي تمكن من فك الحصار على المدينة عن طريق البحر، واستطاع أن ينظم جيشا من قبائل المخزن وكاتب العرب على نصرته، ووقع القتال وانهزم ابن الشريف الدرقاوي، وكانت لهذه المعركة خسائر كبيرة وفي هذا السياق يقول الزهار<<... **ومات من العرب عدد لا يحصى، وكانت تجتمع رؤوس بني آدم مثل الجبال...**>>[2].

إلى جانب الفتن والثورات القائمة في شمال وغرب البلاد، عرف الجنوب الغربي نفس الظاهرة، فكانت تحركات التجانيين قد أثارة مخاوف السلطة الحاكمة، لذا كلفة الباي حسن حاكم وهران بأن يتتبع نشاط التجانيين في المنطقة، وتنفيذا لهذه الأوامر خرج الباي حسن في محلة لجمع الضرائب من الناحية الجنوبية لوهران فأمتنع أهل عين ماضي تقديم الضرائب المقررة عليهم، عندئذ حاصر الباي قريتهم وانتهى الأمر بدفع أهل عين ماضي ما قرّر عليهم من ضرائب وتصالح الطرفان وفك الحصار، ولكن حملات الباي على المنطقة لم تتوقف حتى عام 1826م[3].

كانت السلطة الحاكمة تخاف من تحركات محمد التجاني لكثرة أتباعه من العرب فاغتنمت فرصة خروجه للحج، أمر " **حسين باشا**" داي الجزائر من باي قسنطينة آنذاك أن يعترض طريقه عند قدومه إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك، وعند رجوع محمد التجاني جمع أتباعه من عرب الصحراء وبايع قبائل حشم غريس المتوطنة بجوار معسكر وحشد الحشود ولما انتهى من استعداداته، أمر أتباعه بالهجوم على معسكر واستطاع أن يستولي على بعض الجهات، إلا أن تشتت جيشه حال دون فوزه بالمعركة، وكانت لهذه المعركة خسائر كبيرة، وفي هذا السياق يقول

---

[1] الملقب بالمقلش وهو خامس بايات وهران، كان إلى جانب أخيه في مدينة البليدة ولما حاصر الدرقاوي وهران وفشل مصطفى بن عبد الله فك الحصار عنها، ولشجاعته ولوه عنها من بعده. ينظر:المزاري بن عودة، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، ترجمة وتحقيق يحي بوعزيز، ج. 1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر (د س)، ص.308.

[2] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.87.

[3] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره(1800-1830)**، ص.92.

الزهار<<... **قتلوا عن آخرهم، فقطعوا رؤوسهم وفرقوها على المدن كي يعتبر الناس، وبعثوا برأس الحاج محمد ولد التجيني ومعه بعض الرؤوس الأخرى للجزائر...>>**[1].

رغم الدور الذي لعبه الجيش الإنكشاري في الدفاع عن الوطن واستتباب الأمن في الداخل، إلا أن هناك جانب سلبي يؤخذ عليه، ويتمثل في تدخله في الشؤون السياسية، فكان الجيش يعزل ويغتال من يشاء ويولي من يشاء، فانحرف على مساره وواجبه العسكري، ولهذا فكر العديد من الديات في القضاء على الجيش الإنكشاري، مثل ما قام به الداي عمر (1814-1816م) لكن محاولته باءت بالفشل، ومن بعد الداي "**علي خوجة**"(1716-1817م) الذي حاول القضاء على الإنكشارية بمساعدة فرق زواوة والكراغلة واستطاع أن يقتل الكثير منهم ولكن محاولته كللت بفشل[2].

2 -المدفعية (الطوبجية) :

يعتبر الجيش الإنكشاري من أهم فرق الجيش النظامي في الجزائر خلال العهد العثماني، غير أن ذلك لا يعني التغاضي عن الفرق الأخرى في مقدمتها المدفعية، التي كان لها دور كبير في الدفاع عن السواحل الجزائرية من الهجمات الأوروبية، حيث أن جنودها كانوا موزعين على القلاع تعرف باسم "**طوبخانة**"[3].

يعود تأسيس فرقة المدفعية إلى القرن السادس عشر، حيث ورد أن الحملة الاسبانية على المرسى الكبير بتاريخ 13سبتمبر 1505م، كانت قد شهدت تبادل قصف بالمدفعية، وكانت المدفعية الجزائرية ترمي بقذاف من على الحصون يزن كل واحد منها 20كيلو غرام للقذيفة [4].

---

[1] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص-ص.159-160.

[2] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص-ص.88-89.

[3] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.135.

[4] توفيق المدني، **حرب ثلاثة مائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492-1792)**، ط.1، دار البصائر، الجزائر 1986، ص.99.

وكانت فرقة المدفعية ترتبط أساسا بثلاثة أقسام رئيسية، يعمل كل قسم منهم في اختصاص مرتبط بالمدفع، لذلك أولت الدولة اهتماما كبيرا بهذه الأقسام التي نرصدها على النحو التالي :

2-1 صناعة المدافع :

يقوم على صناعة المدافع العديد من التقنيين والعمال والصناع نذكر منهم :

- المعلم : وهو المسؤول الأول على الصناعة وعلى لجنة الاختبار والتفتيش للمدافع.
- وكيل الحرج : المقتصد الذي يستلم المدافع الجاهزة.
- الباش طبجي : وهو قائد المدفعيين والمسؤول على السباكين والعمال .
- مجموعة السباكين : وهم المكلفون بصب المعدن وتهيئة القوالب.
- مجموعة الخراطين : وهم المكلفون بصقل المدافع وصناعة القنابل والقذائف والقواعد المعدنية والعجلات.
- مجموعة النجارين : يقومون بصناعة الأسرة للمدافع[1].

أما أهم المصانع المخصصة للصناعة المدافع، دار النحاس أو المسبكة[2]، وتقع هذه العمارة بالقرب من باب الواد، في الحي الذي كان يدعى ببئر الزنق، لكن شاع استعمال اسم "**دار النحاس**" بين المواطنين على هذه العمارة، لأن المدافع التي كانت تصب هناك معظمها من البرونز[3].

كانت المسبكة تمتد إلى ثلاثين مترا طولا، كما كانت شديدة العلو تنتهي ببرج، وتحتوي على فرن واحد لكنه شيّد بطريقة جيدة، أما القالب المعدّ لاستقبال الصهارة فقد نصب بخندق

---

[1] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص- ص.148- 149.

[2] أطلق عليها "ريختكان" وهي لفظة فارسية تتكون من كلمتين "ريخته" ومعناها الصب والسبك .وكلمة "كان"بمعنى المعدن . ينظر: خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص. 131.

[3] لخضر درياس، **المدفعية الجزائرية في العهد العثماني**، شهادة دكتوراه، معهد التاريخ، جامعة الجزائر1989، ص.75. ينظر الملحق رقم: (9)

مقابل للفتحة التي تسكب منها الحمم، وقد نصب ملفاف فوقها يستعمل لرفع الكتلة الضخمة، بعد أن كانت قطع صغيرة من المعادن تمت إذابتها في فرن مبني من قطع من الأجور [1].

أما في الجهة المقابلة لهذا النهج الذي تقع فيه دار النحاس، تتمركز فيه العديد من الورشات الخاصة القوالب وصناعة الذخيرة، ولوازم المدافع من أسرة وقنابل مختلفة مصنوعة من الحديد والبرونز[2]، يضاف إلى ذلك عمل الفنيين الذين يقومون بزخرفة المدافع والأوعية التي تقع فيها الخراطيش [3]، وكانت النقوش التي تحملها المدافع الجزائرية عبارة عن زخارف لبعض الأشجار والنبتات، كما كانت تحمل فوهاتها أدعية وأهلة وكذلك اسم السلطان والباشا اللذين تم في عهدهما صناعة المدفع [4].

ومن أهم المدافع التي كان لها صدى كبير في تاريخ الجزائر والتي حافظت على مكانتها إلى أواخر العهد العثماني ، مدفع "**بابا مرزوق** "، تم صبه سنة 1552م لتسليح دار الصناعة بعد حملة شارلكان، يبلغ طول هذا المدفع سبعة أمتار، أما مدى رميه يقدر بأكثر من أربعة ألاف وثمانمائة متر [5]، كما يعد هذا المدفع من أكثر المدافع شهرة لدى ال وٴرخين الأوربيين، وترجع شهرته أساسا لحادثتي قذف القنصلين الفرنسيين بواسطته، وهما الأب **لوفاشي** (PERE LEVACHER) عام 1683م إثر الهجوم على مدينة الجزائر، ومن بعده القنصل **بيول** (M.PIOLLE) عام 1688م بعد الهجوم مرة أخرى على نفس المدينة [6]، ونظرا لهذه الذكرى الأليمة في نفوس الفرنسيين، فإن قوات الحملة الفرنسية الأخيرة على مدينة الجزائر عام

---

[1] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص. 204.ينظر الملحق رقم:(10)

[2] لخضر درياس، **المرجع السابق**، ص.80. ينظر الملحق رقم: (11)

[3] علي خلاصي، **المرجع السابق**،ص.205.

[4] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.131.

[5] مختار حساني وآخرون ، **التاريخ العسكري للجزائر (من الفتح الإسلامي إلى القرن 16م)**، م.و.د.ب.ح.و.ث.ت، الجزائر2007، ص.276.

[6] لخضر درياس، **المرجع السابق**، ص.223.

1830م، وبعد احتلال ميناء الجزائر أخذته كمعلم تاريخي، حيث نصب في مدينة " **بريست**" الفرنسية [1].

إلى جانب مدفع "**بابا مرزوق**"، نجد مدفع " **أحمد باي** " حيث يذكر في مذكراته، أنه بعد نزول الفرنسيين ميناء سيدي فرج 14 جوان 1830م، وبعد انتصارهم في المعركة وتراجع المدّفعيون إلى سهل سطوالي، حيث بنيت حصون بسرعة وزودت ببعض المدافع، فسقط مدفع أحمد باي بين أيدي الفرنسيين فرجع هذا الأخير بعد تجهيز فرسانه لاسترجاع مدفعه، وبعد معركة دامية تمكن من استرداده، مقابل خسارة أزيد من مائتي فارس [2].

فكثيرا من المعارك التي خاضتها البحرية الجزائرية كان الفضل فيها لصالح فرقة المدفعية، وهذا باعتراف الأجانب أنفسهم، ففي هذا السياق أورد القنصل الفرنسي **Dekerc**، أن الإسبان مرغت أنوفهم في التراب – على حد قوله– بواسطة قلعة صغيرة تعرف باسم باب عزون أثناء هجومهم على الجزائر سنة 1189هـ–1775م، حيث كانت كل ضربة تقضي على خمسون رجلا منهم، وكان بإمكان هؤلاء الإسبان أن يقوموا بإنزال لـ : ألفان رجل على الشاطئ فيسيطرون على القلعة لكن يجب عليهم أن يقضوا أولا على المدافع[3].

ليس هذا فحسب بل إن هذه الفرقة بقيت من أهم الفرق العسكرية إلى آخر يوم من تاريخ الجزائر، وهذا ما جعل بعض ممن حضروا سقوط مدينة الجزائر على أيدي الفرنسيين سنة 1246هـ–1830م، أمثال حمدان خوجة الذي أرجع سبب سقوط مدينة الجزائر إلى عدم حضور المدفعية في سيدي فرج ما عدا اثني عشر مدفعا نصبت بداية الاحتلال[4] .

---

[1] مختار حساني، **المرجع السابق**، ص.276. ينظر الملحق رقم:(12)

[2] محمد العربي الزبيري، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبضربة**، ط.2، ش.و.ن .ت،الجزائر 1981، ص.15.

[3] الأمير بوغدادة، **دور الأتراك العثمانيون في إنشاء مؤسسات الدولة الجزائرية (1520م–1830م)–الجيش أنموذجا–**، الملتقى الدولي الثاني :العلاقات الجزائرية التركية، منشورات مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة –الجزائر2014، ص.120.

[4] الأمير بوغدادة، **المرجع نفسه**، ص.121.

2-2 صناعة البارود :

تعتبر صناعة البارود من الأقسام الرئيسية الملحقة بالفرق الخاصة بالمدفعية في الجزائر، حيث أن الدولة خصصت مصانع عمومية لتوفير هذه المادة الأولية، ولأهمية مادة البارود فكما يقال " **ليست الرصاصة هي القاتلة لكن كمية البارود المستعملة هي التي تقتل** " كلفت الإدارة المركزية مجموعة من الأسر لتصنيع هذه المادة إلى جانب المصانع العمومية، بمقتضى عقود مزاولة الحرفة بينهما [1].

يقوم على صناعة البارود العديد من العمال، يتكونون عادة من :

- أمين المصنع : وهو القائم على الإدارة داخل الورشات .
- الوزان : وهو المكلف بالمواد المعدة للطحن (الكبريت والفحم والملح).
- العمال الفنيون : ومهمتهم تقتصر على تصفية الملح وحرق الحطب وطحنه وغربلته .
- الحراس : وهم الذين يقومون بحراسة المصنع والمخازن الخاصة البارود [2].

أما أهم المصانع العمومية الخاصة بالبارود التي عرفها الجزائر، مصنع القصبة، الذي يعتبر من أقدم المصانع، يعود تاريخه إلى بداية القصبة ذاتها [3]، يتوسط هذا المصنع قلعة القصبة، وجاءت هندسته المعمارية على شكل مضلع ثماني الأضلاع، وهو بناء واسع يحتوي على قاعات مقببة في غاية من الجمال ، وبقي يؤدي مهامه إلى غاية 1815م، بعد ما تم الاستغناء عنه من قبل الداي "**علي باشا**"[4] .

وبما أن مصنع القصبة قريب من المدينة وما يشكله من خطورة عليها، قرّر " **علي باشا**" وبتكليف منه إلى القنصل السويدي **شولتز(SCHULTZ)**، بناء مصنع جديد بباب الواد، يربط بين برج باب الواد وبرج الإنجليز بالقرب من جنان الأغا، نصب على مدخل هذا المصنع لوح

---

[1] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص- ص.150- 209 .

[2] مختار حساني، **المرجع السابق**، ص.273 .

[3] لخضر درياس ، **المرجع السابق**، ص.42 .

[4] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص.214.

من الرخام عليه كتابة تاريخية تحمل تاريخ الإنشاء، كتبت بخط جميل، وهي الآن مثبتة على الجدار الشمالي الشرقي لقصر الداي بالطابق الأرضي جنوب شرق قاعات الديوان، على لوح من الرخام يبلغ طوله 1.30م، أما ارتفاعه 0.56م [1] .

إلى جانب المصانع العمومية، التابعة للسلطة المركزية عرفت الجزائر انتشرا واسعا للورشات[2]المحلية، وخاصة في الشرق مثل منطقة القبائل ومدينة قسنطينة التي كان بها مصنع يعمل به عشرون عاملا، كما عرف الغرب الجزائري العديد من الورشات الخاصة بتصفية الملح، وامتدت صناعة البارود حتى المدن الصحراوية، حيث أن مدينة بسكرة احتوت على ورشات صناعة البارود في كل من خنقة سيدي ناجي[3] وواحات الزيبان.

ويمكن القول الإدارة المركزية لم تقتصر على المصانع العمومية في توفيرها لهذه المادة، فكان لزاما عليها الاعتماد على الورشات التي تديرها الأسر المتخصصة في هذا المجال في أنحاء القطر الجزائري .

2-3 طاقم عمل المدفع (مستعملوا المدافع) :

يتطلب العمل بالمدفع العديد من الرجال، تختلف مهامهم من شخص للآخر تكون مهامهم مرتبة وبدقة، وهم على النحو التالي :

- حامل المشعل[4]: أو حامل قبس الفتيل الذي يجب أن لا ينطفئ أثناء العمل بالمدفع ولو لوقت قصير ليقوم بحرق فتيل البارود .
- حامل المكيال : وهو المكلف بملئ سبطانة المدفع بالبارود .
- حامل المدك[1] : مهمته تكتيل البارود بالصمامة في مؤخرة السبطانة قبل حشوها .

---

[1] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص- ص.224-225.

[2] وقلنا هنا ورشات ولسيت مصانع، وذلك لأنها لم تكن في درجة من التطور إلى درجة اعتبارها مصنع .

[3] وهي قرية تقع في شمال مدينة بسكرة.

[4] المشعل هو عبارة عن عصا طويلة برأسها فتيل يبقى مشتعل طوال الرمي، مهمته إشعال البارود ليشعل بدوره العبوة الموجودة داخل المدفع. ينظر : لخضر درياس، **المرجع السابق**، ص. 176.

- المسدّد (المسؤول التسديد) : يعتبر قائد الوحدة المشرفة على العمل بالمدفع، ويجب أن يكون له معرفة بتوجه فوهة المدفع للهدف المراد به، كما يجب أن يعرف وزن كل قذيفة التي تستعمل في المدفع[2].

كما يحتاج مستعملوا المدافع عدد من الجنود لحماية البطارية أو البرج، لحمايتهم عند القيام بمهامهم، ونظرا لتناقص عدد المدفعيين الناجم عن قلة التوظيف بسبب قلة الاعتمادات من جهة وتوقف الباب العالي عن إرسال المتطوعين من جهة أخرى، لذلك تلجئ فرق المدفعية إلى الاعتماد على المواطنين العاديين في الحالات الطارئة[3].

كما كانت فرق المدفعية تتوزع على السفرات أو وحدات على البروج والأسوار والقلاع أو على السفن الحربية والمتاريس والطوبخانات، ويختلف عدد كل فرقة من برج لآخر ومن سفينة لأخرى حسب أهميتها ومكانتها وعدد المدافع المنصبة فوقها، فإذا كانت السفينة حربية فإن تسليحها يتراوح مابين عشر إلى ستين مدفعا، وقد يصل طاقمها إلى أربعة مائة رجل، أما إذا كانت بطارية بخمسة مدافع فإن عدد طاقمها يكون أكثر من عشرين رجلا، وذلك حسب الموقع وأهمية المعركة[4].

يمكن القول أن فرق المدفعية كانت في الدرجة الثانية بعد الجيش الإنكشاري من حيث الأهمية، فقد كانت متكاملة العناصر من حيث التنظيم والإشراف، مثلها مثل أي جيش نظامي في العالم وقتئذ ، لذلك نجد أن أفرادها يخضعون لسلم ترتيبي يبدأ من قائد السرية إلى القائد العام للمدفعية (طوبجي باشي).

---

[1] يصنع المدك من الخشب، وضيفته ضغط كمية البارود، لذلك يجب أن يكون قطر مقدمته يساوي تقريبا قطر المدفع. ينظر: لخضر درياس، **المرجع السابق**، ص.176. ينظر الملحق رقم:(13)

[2] مختار حساني، **المرجع السابق**، ص. 274.

[3] مختار حساني، **المرجع نفسه**، ص- ص.274-275.

[4] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص.151.

3 -الصبايحية (الفرسان) :

3-1 التعريف بفرقة الصبايحية :

بالإضافة لفرقتي الإنكشارية والطوبجية، توجد فرقة الفرسان التي تتكون من كبار السن من جنود الإنكشارية [1]أو فرسانا من الأهالي، إلا أن غالبيتهم من الأهالي [2]، وكان عدد هذه الفرقة قليلا مقارنة بفرقة الإنكشارية، كما كان تواجدهم مقتصرا على عواصم المقاطعات فقط، أي وهران وقسنطينة والتيطري [3]، أما قائد هذه الفرقة يسمى " **أغا الصبايحية**"، وهو من الشخصيات البارزة والمشكلة للديوان، وقد كان الباشا يوكل إليه قيادة الجيش في المعارك والحروب[4]، تعرف هذه الشخصية في بعض المقاطعات بخوجة الخيل أو أغا العرب أو الباش أغا، ومن مهامه تعيين البايات والقيام على مراقبة علاقتهم مع دار السلطان[5].

وبما أن فرقة الصبايحية تحتاج للخيول، اهتمت الدولة بتربيها، حيث اشتهرت الجزائر بنوعين من الخيول الأصيلة، وهما الحصان العربي والحصان المغربي (BARBE)، وقد سمحت تربية الخيول بتنشيط الصناعة الخاصة بالخيل من عتاد حربي وسروج، كما سمحت بتطوير فنون والمهارات الخاصة بامتطاء الخيل والمبارزة وإطلاق النار واختراق الصفوف من على ظهورها[6].

---

[1] بعد أن يحال الجندي في صفوف الإنكشارية إلى التقاعد برتبة الأغا يمكنه أن يلتحق مرة أخرى بفرقة الصبايحية أو الفرسان. ينظر: جون ب وولف، **المرجع السابق**، ص.104.

[2] الأمير بوغدادة، **المرجع السابق**، ص.31.

[3] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص. 131.

[4] حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص. 172.

[5] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص- ص.20-21 .

[6] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص.140 .

3-2 أصناف الفرسان :

يأتي الصنف الأول من فرق الصبايحية ما كان مخصص لحراسة قصر الداي (الحرس الجمهوري حاليا)[1]، وهم أغلبيتهم شيوخ، منهم العثمانيين بالأصل ومنهم من تربوا تربية حسنة على يد الباشوات[2]، وهذه الفرقة تكون دائما في أتم الاستعداد لمواجهة كل زائر يزور القصبة، لذلك نجد العديد من الإسطبلات المخصصة للخيول، تبعد على قصر الداي بحولي مائة وخمسون مترا للجهة الجنوبية، وهي عبارة بنايتين متوازيتين، تبلغ مساحة الأولى أربعة ألاف ومائتي مترا وبها ساحة تبلغ مساحتها أربعة وخمسة و خمسون مترا، أما الثانية فهي عبارة عن بناية مضلعة الشكل تتوسط ساحة واسعة، توضح هذه النظرة مكانة وأهمية الخيول في نفوس أكابر الدولة .

كما تحتوي كل مدينة على إسطبلات مخصصة لخيل العامة والتجار والمسافرين، وتعرف هذه المرافق بأسماء التي تكون بمحاذاتها، مثل إسطبلات باب عزون وإسطبلات باب الواد، كما يقوم على تربية الخيول والعناية بها قائد يسمى " **الباش سايس** " ومن مهامه حراسة الإسطبلات وتنظيف الخيول وخاصة التابعة للداي والجيش [3] .

أما الصنف الثاني من فرق الصبايحية، هم الذين يمثلون ما نصطلح عليه اليوم بالشرطة القضائية، كانوا تابعين لخوجة الخيل ومهمتهم مساعدة أغا العرب في أداء مهامه [4].

يشرف خوجة الخيل على فرق من عرب الصحراء من أهمهم فرقة الزناجرة والبواعيش، ولهم قادة يسمون بالمقاديم يرافقون خوجة الخيل على جيادهم، مهمتهم تطبيق أوامر قائدهم [5]،أما قائدهم[5]،أما أغا العرب فله من الجباة من يقومون بتلبية مطالبه المخزنية، وكان يعين أربعة من

---

[1] مختار حساني، **المرجع السابق**، ص. .

[2] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص. 318.

[3] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص.69 .

[4] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص.142.

[5] الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص. 49 .

من كبراءهم – الباش شاوشي أو كبير الحرس وكاهيته وباش علام وهو رئيس حملة الرايات، وباش مكاحلي وهو كبير القناصين من الجيش البري– وهم بمثابة فرق مساعدة للعدالة مهمتها فرض الأمن، فهم الذين يعينون الصبايحية للأشغال ولتخليص الحقوق والإتيان باللصوص وقطاع الطرق [1].

أما الصنف الأخير من فرق الصبايحية يشكل قوة الفرسان التي ترتبط مع قائد الأعلى للجيش، حيث استعملهم في توطيد الحكم والحفاظ على عواصم الدولة، يتميز هؤلاء عن بقية الرعية لما لهم من امتيازات من طرف الإدارة المركزية، فكانوا تحت رعايتهم الدائمة، فهم من الرعية التي تلبس الخلعة يوم العيد، وكانوا موزعين على المناطق القريبة من دار السلطان [2]، ومعظم هذا الصنف من السرارجة [3]من بني سليمان ووطن الخشنة ووطن بني جعد ووطن حجوط ووطن بني خليل ووطن عريب، كما يضم كل وطن من هذه الأوطان مجموعة من القبائل، يكونوا تحت تصرف قائد كل وطن من هذه الأوطان تعينه الإدارة المركزية [4].

ثانيا: الجيش غير النظامي :

إلى جانب الجيش النظامي الذي اعتمدت عليه الدولة الجزائرية أواخر العهد العثماني ، نجد أنها مزالة لمزيد من الجنود لتعزيز قوتها العسكرية، لسد النقص الناتج عن قلة جنود الجيش النظامي من جهة وكثرة الهجمات الأوروبية والثورات الداخلية من جهة أخرى، ولذلك خلقت جيشا موازيا للجيش النظامي، والذي يتكون من قبائل المخزن، والكراغلة، وفرق زواوة .

وسنحاول عرض هذه الفرق بشيء من التفصيل، على النحو التالي :

1- قبائل المخزن :

---

[1] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص. 143.

[2] علي خلاصي، **المرجع نفسه**، ص.141.

[3] نسبة لمستعملي السروج ونقصد بهم الفرسان أو الصبايحية .

[4] الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص. 48.

أسست الدولة الجزائرية على النظرية العثمانية التي اعتبرت الخدمة العسكرية واجب من واجبات المسلم، وعلى هذا الاعتبار قسمت الرعية إلى فئتين، فئة تؤدي هذا الواجب، ويكون لها امتيازات من طرف الإدارة المركزية، أما الفئة الثانية لا تؤدي واجبها، فتفرض عليها ضرائب من طرف السلطة[1] .

وكانت قبائل المخزن من الفرق التي تؤدي واجبها العسكري، التي تحدده لها السلطة المركزية، فهي تنحدر من أصول مختلفة، فمنها القبائل المحلية العريقة، التي تقطن الأراضي الخصبة الواقعة في المناطق التلّية أو القريبة من المدن، ومنها ما شكلته السلطة من عناصر غير متجانسة تنحدر من أصول مختلفة، ومنها من أرغمت بالقوة لدخول تحت جناحها[2].

كما عرفت قبائل المخزن بالعديد من التسميات، منها قبائل الصحاري، والعبيد، وهاشم، العثمانية، والغزازلة، في حين عرفت بألقاب مشتقة من الوظائف والمهام التي تمارسها هذه القبائل، مثل قبائل الزواتنة والمكاحلية [3]، أما المعنى الحرفي للكلمة – رجل المخزن – هو أداة أوعون الخزينة، لكنه جندي في الوقت نفسه [4]، ويبقى على هذا الحال في الفترة التي تكون الدولة في حاجة إليه.

1 1 -التمركز الجغرافي لقبائل المخزن :

ويمكننا تلخيص المحطات التي تتمركز بها قبائل المخزن من خلال العناصر التالية :

---

[1] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص. 85.

[2] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني(1519-1830م)**، ط.1، دار الكتاب العربي، القبة – الجزائر 2009، ص- ص.235- 236 .

[3] عرفوا بهذا الاسم لتوطنهم على ضفتي واد الزيتون الذي يقع على الضفة اليسرى لواد يسر جنوب شرق مدينة الجزائر. أما المكاحلية عرفوا نسبة للسلاح الذي يشتهر به فرسانها ينظر : حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني** ، ص.85 .

[4] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص.319 .

- حول الحصون والأبراج التي تقيم بها الحاميات العثمانية، ونجد في هذه الحالة أن فرسان المخزن يقومون بمساعدة قائد الحامية[1].

- بالقرب من الخوانق الجبلية والممرات الصعبة وعند الجسور والقناطر الرئيسية [2].

- عند محطات الفوناق(KONAQ)، وتكون عند نهاية كل طريق، وهي عبارة عن نقطة توقف للقوافل التجارية وخاصة التي تحمل الضرائب الفصلية، كما تستعمل لتوقف ساعي البريد.

- عن الطرق السلطانية التي تربط بين البايليكات، مثل الطريق الرابط بين قسنطينة والجزائر التي تتمركز به القبائل الآتية: (الصحاري، الزواتنة، عريب، حرشاوة)[3].

- بجوار الأسواق الرئيسية الأسبوعية منها والفصلية، كسوق عين اللوحة القريب من تيارت ومنه تراقب قبيلة أولاد حليف تحركات أولاد سيدي الشيخ، وسوق الأربعاء جنون التيطري وسوق العثمانية الذي تتوطن بالقرب منه مخزن بوصلاح [4].

- بالقرب من المواقع الحساسة، والمعرضة للهجمات الخارجية والثورات الداخلية، ومثال ذلك ما قام به الباي محمد لكبير بإسكان دواوير الزمالة بوهران، خوفا من ثورات التي تقوم بها درقاوة .

1 2 دور قبائل المخزن :

كانت قبائل المخزن بمختلف أنواعها، تؤدي العديد من الأدوار في قطاع الريف أواخر العهد العثماني، فتعتبر الجهاز الإداري والاقتصادي والعسكري الذي اعتمدت عليه السلطة.

وسنتطرق لدورها في هذه المجالات على النحو التالي :

أ -الدور الإداري:

---

[1] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.86.

[2] من أهم الممرات نجد ممر سور الغزلان، تقطن به قبائل عريب، ومرر رأس العقبة بين قالمة وقسنطينة تحرسه قبيلة زناتية، أما المضايق نجد مضيق واد يسر بالقرب من حرشاوة والزواتنة، ومضيق واد مينا وتحرسه مجموعات مخزن لمكاحلية، أما القناطر والجسور، نذكر منها قنطرة الحراش وتقطن بالقرب منها قبائل الخشنة، وقنطرة الشلف الكبرى غرب مليانة وبجوارها مخزن الصحاري. ينظر : ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...**، ص.268.

[3] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، ص.239.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...**، ص.268.

كانت قبائل المخزن تمثل الجهاز الإداري الحقيقي للعثمانيين في الريف، حيث أنها حلقة وصل بين السلطة والأهالي، فكان دورها يتمثل في توفير الأعوان الإداريين المكلفين بجمع الضرائب من قبائل الرعية، كما تتولى في نفس الوقت مراقبتها وتسيير شؤونها وجرد أفرادها[1].

ولأهمية هذه القبائل من الجانب الإداري، وضعت السلطة تنظيما محكما لتسييرها وإخضاعها لأرادتها، لذلك حرص البايات والدايات تعيين شيوخ وقيادا على رأس كل قبيلة، وكانت هذه التعيينات تخضع لمقاييس وضوابط معينة، فالقبائل القوية يسمح لها تعيين شيوخها بنفسها، أما القبائل الضعيفة تتولى الإدارة تعين شيوخها وقادتها، ومهما كان نوع التعيين فالشيوخ مطالبين بدفع قيمة كحق تقلد المنصب وتسمى " حق القندورة"[2].

ب –**الدور الاقتصادي :**

كانت قبائل المخزن تقوم بدور أساسي في المجال الاقتصادي، لكونها تستغل معظم الأراضي الخصبة التابعة للبايليك، تقدر مساحة هذه الأرضي حوالي 3400000 هكتار من المساحة الإجمالية التابعة للإدارة المركزية والمقدرة بحوالي 7825000 هكتار، ولذلك نجدها تساهم في تزويد البلاد بقسط وافر من الإنتاج الزراعي، كما كانت توفر إلى جانب الإنتاج الزراعي موردا أساسيا للخزينة يكمن في الضرائب مثل الزكاة والعشور والحكور وغيرها [3]، في حين شحت فيه الإتاوات وتناقصت فيه موارد الجهاد البحري[4] .

ج – **الدور العسكري :**

كانت قبائل المخزن تؤدي دورا عسكريا، إذ كانت مطالبة بتوفير الجنود لتدعيم الحاميات العسكرية المرابطة في مختلف الجهات، بسبب قلة الجنود النظاميين الذي لم يتجاوز عددهم في

---

[1] فريدة شرفة، **المرجع السابق**، ص.74.

[2] ذكرها ناصر الدين سعيدوني " بحق البرنوس". ينظر : ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.129.

[3] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، ص.240.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...**، ص.260. ينظر أيضا : وليام شالر، **المصدر السابق**، ص–ص. 58– 59.

سنة 1817م ثلاثة ألاف جندي [1]، وعلى سبيل المثال تستطيع قبيلة الحراكتة تجنيد أربع آلاف فارس في حالة الحروب [2]، أما قبيلتي الدواوير والعبيد بالتيطري فبمقدورها تجنيد أثنا عشر ألف فارس، أما دوار ميلة وجميلة وواد الزناتي فكان بإمكانهم تزويد السلطة بألف فارس، أما القبائل التابعة لإقليم سباو فكان باستطاعتها توفير ثلاثمائة فارس [3]، بينما قدر عدد فرسان مخزن الزمالة التابع لبايليك الغرب سنة (1207هـ-1792م) ثلاث مائة وسبعة عشر فارس، وكخزن عزابة التابع لنفس البايليك كان به ثلاث مائة وثلاثة عشر فارس [4] .

1 3 امتيازات قبائل المخزن:

قدمت السلطة امتيازات لقبائل المخزن نتيجة للخدمات والدور التي اضطلعت به، ومن أهم هذه الامتيازات ما يلي:

- إعفائهم من الضرائب الإضافية والاكتفاء بدفع جباية العشور والزكاة، في حين ألزمت قبائل الرعية بدفع الضرائب الإضافية إلى جانب الزكاة والعشور [5].
- تمنح السلطة كل عشيرة السلاح والخيول حسب عدد الفرسان التي يمكن لأي قبيلة تجنيدهم [6] تجنيدهم[6] وتدفع لهم مرتبات مؤقتة عند مشاركتهم في الحملات العسكرية تساوي أجرة اليولداش[7].
- منحهم أرضي زراعية وتدعيمهم بالأدوات الفلاحية لاستعمالها في الزراعة، في حالة مشاركتهم في الحملات العسكرية[1].

---

[1] رشيدة شرري معمر، **العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات**، رسالة ماجستير، معهد التاريخ – جامعة الجزائر2005، ص- ص.25- 26 .

[2] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص. 93.

[3] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، ص.241.

[4] الأمير بوغدادة، **دور الأتراك العثمانيون في إنشاء مؤسسات الدولة الجزائرية (1520م-1830م)-الجيش أنموذجا**-، ص.130.

[5] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية ...**، ص.265.

[6] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص137.

[7] صالح عباد ، **المرجع السابق**، ص.319.

– منحهم مكافآت مالية طارئة مثل ما قام به الحاج أحمد باي (1826–1837م) آخر بايات قسنطينة لفرسان المخزن عندما أغار على قبيلة أولاد عبد النور، حيث أعطى لكل فارس 30 ريال استظهر رأس عدو، ومنح 10 ريال لكل من يغنم بندقية للعدو مع الاحتفاظ كل فارس ما تم الاستيلاء عليه من لباس وأمتعة [2].

– كما كان لقبائل المخزن وضع نفسي ومعاشي مخالف لبقية الأهالي، فنجدها تتمتع بالحماية والأمن وتعيش في مأمن من الغارات والاعتداءات، إلى جانب هذا تنعم بحياة كريمة لما تدره أراضيها من خيرات.

ومجمل القول أن قبائل المخزن أواخر العهد العثماني كان لها فضل كبير في توفير الجنود للسلطة في حين تراجع عدد الجنود الوافدين من المشرق الإسلامي بسبب صعوبة عملية التجنيد وعدم قدرة الدولة الجزائرية تلبية الاحتياجات المالية لسير هذه العملية، وبفضل الخدمات العسكرية لقبائل المخزن تمكنت الدولة الجزائرية على القضاء على حركات العصيان والثورات الداخلية التي عرفتها البلاد مع مطلع القرن التاسع عشر.

2 – فرق زواوة :

أورد صالح عباد " أن زواوة أخذت هيكلها من قبائل زواوة في جرجرة، حيث جند الجنود الأوائل من هذا الصنف، يتكون هيكل زواوة من الأهالي فقط، جنوده يعملون مؤقتا ويأتون من جهات مختلفة من البلاد مثل بايليك التيطري، الذي إشتهر فيه زواوة قبائل معقيف وأولاد سيدي عمر من أولاد علان.زواوة جنوده مشاة، يقومون بالحراسة في مدينة الجزائر، خاصة في الأبراج المجاورة لها، ولا يتقاضون راتبا إلا أثناء الخدمة ولهذا قيل عنهم: "زواوة مقدمون في البلاء ومؤخرون في الراتب " .....يعود تأريخ إنشاء زواوة إلى عهد حسن باشا بن خير الدين، الذي أقام علاقات حسنة بملك كوكو أو ملك قبائل زواوة .لا شك أن حسن كان يريد

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية ...**، ص–ص.266–267.

[2] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.89.

الحد من نفوذ الإنكشارية، بإنشائه فرق زواوة. وكان هذا التصرف سببا في تمرد الإنكشارية عليه.....كان زواوة الأداة التي تستعمل ضد تمردات هذه الإنكشارية.... "[1] .

كانت أكبر مساهمة لفرق زواوة أواخر العهد العثماني في عهد الداي علي خوجة، الذي استطاع تجنيد الكثير منهم للقضاء على فرقة الإنكشارية، وكان فشلهم سببا في قتل ونفي الكثير منهم[2].

3 -الكراغلة :

يعتبر الكراغلة [3] أبناء الإنكشارية، نتيجة تزاوج بين عناصر الجيش الإنكشاري ونساء جزائريات[4]، ومن الطبيعي أن يطمح هؤلاء الأبناء إلى مهنة أبائهم، ولكن نظر إليهم الإنكشارية على أنهم خطر على مستقبلهم، لأن الآباء اعتبروا أبناءهم نتاج اجتماعي أقل درجة منهم [5]، ولذلك نجدهم في الأطوار الأولى في العهد العثماني إذ وقع أي نزاع أو خلاف بين الإنكشارية والأهالي، نجد الكراغلة ينظمون إلى الأهالي بدلا من الانضمام إلى الإنكشارية، وبعد سنة 1630م زادت الهوة بينهم، بسبب محاولة الأبناء الاستيلاء على الحكم وطرد أبائهم وأجدادهم، إلا أن محاولتهم باءت بالفشل، واستمر هذا الحقد طيلة قرنين كاملين، وبعد ذلك فكر الكراغلة في التقرب من أبائهم واستعطافهم ونيل رضاهم، وبهذا استطاعوا أن يدخلوا في الجيش كمتطوعين[6].

---

[1] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص-ص. 318- 319.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وأفاق**، ط.2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2008، ص.172.

[3] باللغة التركية " قول أوغللري" وهو مصطلح يجمع بين كلمتين " قول " بمعنى " عبد " و "أوغل" بمعنى"إبن " بإضافة إلى أداة الجمع " لر " وعلامة الجمع " ي " وحسب قواعد اللغة التركية يصبح معنى المصطلح " أبناء العبيد "، ولكن كلمة "قول" لا تنطبع على هؤلاء في الجزائر لأن أمهاتهم مسلمات أحرار وإنما من على أساس وضع أبآئهم، الذين يعتبرون حسب الفلسفة العثمانية في الحكم، على أنهم عبيد للسلطان، ومن ثم يصبح المعنى التاريخي للمصطلح " أبناء عبيد السلطان العثماني".
ينظر هامش: خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.131.

[4] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص. 19.

[5] حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ص. 166.

[6] حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص-ص،116-117.

كما يعتبر تاريخ (1648 – 1650 م) – الذي عرفت فيه الجزائر وباء هلك فيه الكثير من أفراد الإنكشارية – نعمة على الكراغلة، حيث قدم لهم حق الامتياز في الانضمام إلى الأوجاق، كما استمر العثمانيون يستخدمونهم في الغزوات، إذ سمح لهم "شعبان أغا " (1661-1665 م)، بحق الانتساب للأوجاق [1]، كما نصت وثيقة عهد الأمان، في أحد نصوصها على قبول الكراغلة في الأوجاق.

والظاهر أنه وجد مع نهاية القرن الثامن عشر أسماء بعض العناصر التركية في سجلات دفتر أجور الإنكشارية، كما تشير بعض الدراسات استنادا إلى السجلات الإدارية لمدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، أنه جند من أفراد الإنكشارية مابين سنتي 1229 هـ – 1235 هـ / 1819 م– 1824 م ثمانمائة وستة أشخاص، وذلك في المدن الثلاث : الجزائر، قسنطينة، التيطري، كما يشير كتاب "لمحة تاريخية عن الجزائر" أنه كانت فرقة من الكراغلة إلى جانب الإنكشارية، وكان عددها 5000 رجلا، إلى جانب ذلك نجد أن التقارير التي قدما الضباط الفرنسيين الذين رافقوا المارشال" دي بورمون "في معركة سطوالي أنه وجدت فرقة كانت تحت قيادة إبراهيم أغا [2] .

وما يمكن ملاحظته أن اعتماد العثمانيين على الكراغلة أواخر العهد العثماني مرتبطا أساسا بالفترات التي يقل فيها التجنيد، وخاصة حينما تسوء العلاقة بين الجزائر والباب العالي، حيث لا يسمح السلطان العثماني بإرسال المجندين جدد، أو تأخر وصول الترخيص الخاص ببدء عملية التجنيد، إلى جانب ذلك فإن الدايات في المواقف الصعبة نجدهم يكونون بحاجة للكراغلة في الكثير من الأحيان .

وقد استفاد الدايات من الكراغلة أواخر العهد العثماني، وكانت أكبر مساهمة لهم في عهد الداي "علي خوجا" في عام 1233 هـ / 1817 هـ، الذي استعان بهم للقضاء على فرقة

---

[1] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص . 81.

[2] حنيفي هلايلي، **المرجع نفسه**، ص.82.

الإنكشارية، حيث أن الكراغلة بمساعدة فرق زواوة تمكنوا من القضاء على العديد من أفراد الإنكشارية وصل عددهم 1200جندي إنكشاري، لكنهم فشيلوا في الاستيلاء على الحكم، وقد نتج عن فشلهم هذا قتل عدد كبير منهم ونفي بعضهم من مدينة الجزائر [1].

ورغم التقارب القائم بين الكراغلة والحكام العثمانيين أواخر العهد العثماني، إلا أنهم لم يصلوا للمشاركة الرسمية في الإدارة والجيش، لذلك نجدهم مازالوا مهمشين من طرف الحكام العثمانيين.

ومهما كان وضع الكراغلة السياسي والاجتماعي، فهم لم يرقوا في المناصب القيادية العليا، إلا القليل منهم [2]، ويعود ذلك لتغير طريقة تعيين البايات التي كانت في السابق على أساس القدرات العسكرية والإدارية في شخص الباي، أما في أواخر العهد العثماني، فيكفي أن يكون الباي مرتبطا بعلاقات مصاهرة قوية، حتى يتلقى الدعم والمساندة، كلما تطلب الأمر في الفترات التي تحدث فيها حركات العصيان والفتن بين الأهالي والسلطة[3].

ومن جهة أخرى فإن سياسة التقارب والترضية التي انتهجها العثمانيين، أثر سيء على العلاقة التي كانت في السابق بين الكراغلة والأهالي، إذ أصبح الجزائري العادي ينظر للكرغلي نظرة لا تختلف عن نظرته للسادة العثمانيين [4]، وربما كان موقف الأمير عبد القادر من كراغلة تلمسان وزواتنية القبائل ذات الأصل الكرغلي، تعبيرا صادقا على تلك العلاقة [5].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وأفاق**، ط.2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2008، ص.172.

[2] تولى بعض الدايات العديد من المناصب الضرورية والهامة في البايليكات الثلاثة ، وقد تم إحصاء تولي في بايليك قسنطينة في الفترة ما بين 1700 إلى 1713 م أربعة بايات وهم: أحمد خوجة 1700- 1703 م – عبد الرحمان باي 1709 م – حسين شاوش 1708 م – علي بن صالح باي 1710 – 1713 م، أما في بايليك الغرب تولى باي واحد في الفترة 1780- 1803 م، أما في بايليك التيطري تم التعرف على كرغلي واحد وهو محمد الذباح في الفترة مابين 1768 – 1771 م . للمزيد من المعلومات ينظر : حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص- ص.82- 83.

[3] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، ص.179.

[4] ناصر الدين سعيدوني ،**النظام المالي للجزائر 1800-1830**، ص. 44.

[5] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.84.

وقد وجد الكراغلة أنفسهم عند سقوط الجزائر في أيدي الفرنسيين، معزولين من طرف الجزائريين والعثمانيين، فأصبحوا عرضة للهجمات التي تقوم بها ضدهم بعض القبائل من حين لأخر، مما جعلهم مضّطرين للانضمام للجيش الفرنسي، بينما العناصر المحلية التحقت بصفوف قادة المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي [1]، وإلى جانب هذا، استغل الفرنسيين الفرصة لكسب ودّ وميل الكراغلة لجانبهم، وذلك من خلال البيان الموجه من طرف الجيش الفرنسي عشية احتلال مدينة الجزائر، ومن أهم ما جاء فيه مايلي :

" ... **نحن الفرنسيين أصدقاءكم سنذهب إلى مدينة الجزائر لنطرد منها الأتراك الذين قد طغوا عليكم واضطهدوكم واغتصبوا جميع ممتلكاتكم ومنتوجات أراضيكم .....فأبقوا حيادين مسالمين فالفرنسيون لا يحتاجون إلى من يساعدهم .....**"[2] .

ومن خلال ما تقدم في الفصل الذي يحدد الجيش البري في الجزائر أواخر العهد العثماني، نخلص بأن الإستراتيجية الحربية البرية التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، كانت مقسمة إلى جيش نظامي يتكون من الجيش الإنكشاري وفرق المدفعية وفرقة الفرسان، وجيش احتياطي يتكون من قبائل المخزن وفرق زواوة والكراغلة.

عرف الجيش الإنكشاري تقهقرا في أداء مهامه وأصبح دوره سلبي بعد ما كان في السابق يحمل على عاتقه مسؤولية الدفاع عن الوطن وأصبح يتدخل في الشؤون السياسية للبلاد ما أثار الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، وكان الجيش الإنكشاري وراء اغتيالات الحكام الذين تولوا الحكم في الجزائر وانحرف بذلك عن مساره ولهذا قام الداي " **علي خوجة**" 1816م بوضع حد لتجاوزاته وكبح جماحه واستطاع القضاء على العديد من أفراده.

أما المدفعية الجزائرية أواخر العهد العثماني تعتبر من أهم الفرق العسكرية في الجيش البري رغم أن وحداتها تضاءلت وأعدادها تناقصت، ويعود ذلك لعدم مواكبتها التطور الذي كان

---

[1] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، ص.182.

[2] عبد الحميد زوزو ، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008، ص.30.

في أوروبا زمنئذ، إلى جانب إهمال العديد من الدايات الصناعة الحربية المحلية في الجزائر في حين تناقصت الإمدادات العسكرية التي كانت تقدمها الدول الأوروبية والمساعدات التي يقدمها الباب العالي للجزائر .

كما كان لفرقة الفرسان دور كبير في تعزيز القوة العسكرية النظامية للجزائر في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، وسبب ذلك قلة عدد الجنود المجندين في صفوف الإنكشارية الجزائرية لسوء العلاقة مع الباب العالي من جهة وكثرة تكاليف التجنيد من جهة أخرى.

أما قبائل المخزن فكان دورها في قطاع الريف في أواخر العهد العثماني محدد من طرف السلطة، ومن المهام التي قامت بها جمع الضرائب من الأهالي التي تكاثرت وتعددت أنواعها، والسبب في ذلك تراجع غنائم الجهاد البحري وقلة الإتاوات التي تقدمها الدول الأوروبية وأصبحت عبارة على ترضيات مالية لكسب استثمارات اقتصادية.

أما فرق زواوة فكانت أكبر مساهمة لهم في أواخر العهد العثماني في عهد الداي " **علي خوجة**"، الذي استطاع تجنيد الكثير منهم للقضاء على فرقة الإنكشارية، وكان فشلهم سببا في قتل ونفي الكثير منهم .

كما ساهمت فئة الكراغلة بدخولها في الجيش الاحتياطي في سد النقص التي عرفته الجزائر من حيث عدد المجندين، إلا أنهم لم يرقوا إلى المناصب العليا وبقوا في المرتبة الثانية في السلم الاجتماعي، وبهذا كانت استمالة العثمانيين لهم مرتبط أساسا بالفترات الشحيحة التي تقل فيها عدد المجندين من المشرق.

الفصل الثالث: الجيش البحري أواخر العهد العثماني .

يتمتع البحر الأبيض المتوسط بموقع استراتيجي هام، باعتباره حلقة وصل بين القارات الثلاث المحيطة به، إلى جانب ذلك إطلاله على المحيط الأطلسي من جهة الغرب، ولهذا الموقع الفعال أثر كبير على الحياة السياسية لدول القائمة على ضفتيه، التي سعت جاهدة للسيطرة عليه لفرض سيادتها ومكانته على المستوى الدولي، ومن المعروف أنه تعاقبت عليه العديد من الحضارات برزت كل واحدة منها بشكل متفاوت.

ومع مطلع القرن السادس عشر ميلادي ظهرت الجزائر كقوة بحرية كان لها دور كبير طيلة ثلاثة قرون، وكانت هذه القوة مصدر رعب وخوف شديدين للقوى المسيحية، لذلك استحقت لقب الجزائر المحروسة[1]، ولم تفتأ أن أصبحت البحرية الجزائرية تأخذ شكل المؤسسة، وأصبحت مثلا يقتدى به بالنسبة لرجال البحر في تونس وطرابلس وجمهوريات أبي رقراق [2]، ولم تتوقف شهرتها على المحيط المغاربي، بل تعدت شهرتها إلى المستوى العالمي لمحاربتها القرصنة، حيث أنها شغلت الكثيرين ممن كتبوا عن تاريخ البحرية من المؤرخين الأوروبيين[3].

أولا: التسيير والتجهيز في البحرية الجزائرية:

1- إدارة الأسطول البحري وتسييره:

1 1 -طاقم إدارة وتسيير السفن:

لقد كانت البحرية الجزائرية على شكل مؤسسة كأي مؤسسة زمنئذ، لها إدارة مسؤولة عن الأسطول، فتتكون إدارتها من العدد من القادة أبرزهم:

- وكيل الحرج: ومن مهامه الاهتمام بالشؤون البحرية، يعمل تحت إدارته إثنا عشر بلوكباشيا يسهرون على حراسة مخازن البارود وتموينات الأسطول، ويتولى قيادة الأميرال

---

[1] Albert Devoulx, **La Marine De La Régence D Alger**, N° 77, Libraire Rue du palais, Année 1869, p.5.

[2] وهي جمهورية قامت على مصب نهر أبي رقراق، أسسها قسم من الأندلسيين المطرودين من اسبانيا، وكونوا بها حركة جهاد بحري، وفي سنة 1527م استقلوا عن الحكم السعدي بفاس وكونوا جمهوريات صغيرة في كل من الرباط وسلا . ينظر: حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، **ص.44**.

[3] عبد الرحمان الجلالي، **المرجع السابق**، ص.487.

وقبطانات الميناء وقبطانات الحملات والرياس، ولأهمية المنصب ففي كثير من الأحيان تمكن وكيل الخرج من الارتقاء إلى منصب الخزناجي أو حاكم الإيالة[1].

– قائد المرسى: وهو المسؤول على الميناء وشرطته والمراكب الداخلة والخارجة سواء التجارية أو الحربية[2]، وكانت له سفينة خاصة يجوب بها المياه الإقليمية لمدينة الجزائر تساعده في أداء المهام المنوط بها، ومن وظائفه كذلك الاهتمام بالأخبار الدولية التي يتناقلها أصحاب السفن القادمة للجزائر واستلام الرسائل التي يحملونها إلى لباشا أو أحد وزرائه [3]، ومن مهامه إيصال الرسائل والتقارير إلى الدول، مثل ما فعل عمر باشا (1230–1232هـ) (1815–1817م) عندما كلف أحد القائمين على إدارة الميناء بحمل تقرير إلى السلطان العثماني محمود الثاني لإخباره بالحملة البريطانية على ميناء الجزائر عام 1231هـ/1816م[4].

– القوبدان: ويعتبر القائد العام لأسطول عند خروجه إلى عرض البحر، وبرغم أهمية هذا المنصب في البحرية الجزائرية، فكثيرا ما يواجه مشاكل وصعوبات تنتهي بعزله من منصبه[5].

– ورديان باشي: وهو مفتش الميناء، يقوم بمراقبة وحراسة [6]الأعمال التي يقوم بها الخدم في الميناء، كما يقوم بتعين لكل ريس سفينة العدد الكافي من العمال للعمل على متن السفينته[7].

ولم يقتصر التنظيم في البحرية الجزائرية على الميناء وأعماله بل تعدى إلى داخل كل سفينة، فقد كان لكل سفينة طاقم يتكون عادة من :

– القبطان رايس: وهو قائد السفينة وقد يكون مالكا في بعض الأحيان.

---

[1] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ص–ص.51–52.**

[2] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص.174.

[3] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.139.

[4] محمد بن جبور، " **البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني** "، مجلة عصور، العدد 12–13/14–15،جامعة وهران–الجزائر2009/2008، ص. 16.

[5] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ص.53.**

[6] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص.174.

[7] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.140.

- باش رايس: وهو نائب قائد السفينة [1].
- موصو رايس: وهو النائب الثاني بعد باش رايس [2].
- رايس العسة: ومن مهامه تفتيش المراكب ويشرف على صيانتها والعناية بها.
- باش طبجي: وهو ضابط المكلف بالمدفعية داخل السفن [3].
- الآغا: ومن أهم صلاحياته مراقبة السفن عند الإبحار وتقديم تقرير مفصل للباشا بعد عودة السفينة [4].
- باش دوماجي: قائد النوتينة [5] يشرف على الأشرعة وكيفية استعمالها.
- الإمام: مهمته تلاوة القرآن الكريم، وإمامة البحارة والدعاء لهم حين المعارك [6].
- الخزناجي: ومهمته الإشراف على مخزن الذخيرة.
- الجلفاط: وهو المكلف بدهن السفينة [7] حتى لا تنكسر وتتشقق ويتسرب الماء بداخلها [8].
- باش جراح: وهو الطبيب الجراح للعلاج المصابين أثناء المعارك.
- ورئيس فرقة الإنكشارية(باش طريق): مهمته الإشراف على فرقة الإنكشارية المتواجدة على متن المراكب [9].

1 2 -أشهر رياس البحر:

عرفت طائفة الرياس استقلالا نوعيا على النظام الإداري، حيث أن لها حكما خاصا بها، فهي عبارة عن نقابة لربانية البحر، كما كانت تتمتع باحترام ومحبة في نفوس جمهور الشعب،

---

[1] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص.172.

[2] Moulay Belhamissi, **histor de la Marine Algerienne (1515-1830)**, En ere paris Nationale de lire , Alger 1983, p. 77.

[3] عبد الرحمان الجلالي، **المرجع السابق**، ص.489.

[4] محمد بن جبور، **المرجع السابق**، ص.116.

[5] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص.181.

[6] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص.173.

[7] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص.181.

[8] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص.173.

[9] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.489.

لأنها تحمي البلاد من الغزوات العدو الخارجية، بالإضافة إلى ذلك نجدها غنية جدا بسبب الغنائم التي تحصل عليها في عرض البحر، ما سمح لها تجنيد رجالا من شتى الفئات الاجتماعية، ولمكانتها الاقتصادية والسياسية أصبحت كلمتها مسموعة وأوامرها مطاعة في صفوف الجيش[1].

واشتهر من طائفة رياس البحرية الجزائرية أواخر العهد العثماني الريس حميدو الذي ذاع صيته وأصبح مثلا للقادة الأكفاء، وبفضل جهوده في تنظيم البحرية الجزائرية مع مطلع القرن التاسع عشر عرفت البحرية انتعاشا وعادت غنائم الجهاد البحري للوجود بعد ركودها لمدة قرن.

-الرايس حميدو(1765-1815):

أصله قبائلي، استوطنت أسرته مدينة الجزائر، بدأ حياته خياطا لدى أحد الخياطين في المدينة، وهو في سن العاشرة وجه اهتمامه للعمل في البحر، انخرط في قوات باي وهران البحرية، تمكن من أسر مركبتين إسبانيتين من نوع بولاكر، منحه "حسين باشا" مركب من نوع "شبك" به 12 مدفعا ويحمل 160 بحارا، ثم تحصل على مركب بـ 44 مدفعا من صنع إسباني، وبواسطته تمكن من أسر الباخرة البرتغالية الكبيرة –Le cyjne- وعلى متنها 282 بحارا وبها 44 مدفعا، وأطلق عليها البرتوقيزية [2]، وقال فيه شالر:".... **وقد ارتقي إلى مركز القيادة بسبب ما كان يتمتع بذكاء حاد وقوة خارقة** ...."[3]، وفي إحدى المعارك البحرية ضد الأمريكان الأمريكان مات رايس حميدو في بداية المعركة بعد أن واصل أصدقائه القتال لخمسة ساعات [4] .[4]

يمكن القول إن بروز شخصية الريس حميدو مع مطلع القرن التاسع عشر كان لها دور كبير في المجال الاقتصادي والعسكري، ففي الجانب العسكري استطاع أن يدفع الأخطار

---

[1] محمد بن ميمون، **المصدر السابق**، ص.106.

[2] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص.177.

[3] وليام شالر، **المصدر السابق**، ص.52.

[4] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.118.

الخارجية، من حملات أوروبية على الجزائر من جهة البحر، وخاصة حروبه مع الأمريكان، بالإضافة إلى ذلك كان له الفضل في إنعاش الجهاد البحري [1].

---

[1] كما اشتهرت الجزائر في العهود الأولى بالعديد من أعلام البحر كان لهم الفضل في دفع الأخطار الخارجية على الجزائر، كما كانوا مصدرا لثراء الخزينة، ومن أهمهم:

- الريس عروج874 /924هـ(1470-1518م):

ولد بمدينة ميديلّي وهو ثاني أباء يعقوب، وكان مولعا بركوب البحر إلى جانب أخيه خير الدين، وقع تحت الأسر على يد فرسان رودس، واستطاع عروج الفرار من الأسر بعد أن عمل في التجديف في مراكب العدو، وكان معروفا بصمعته الطيبة لدى الجميع ، فبادله الجميع الحب والصداقة، توفي وهو شاب عمره 44 عاما. ينظر: بربروس خير الدين، **مذكرات خير الدين بربروس**، ترجمة محمد دراج، دار الأصالة، الجزائر2010، ص-ص.20-29.

- الريس خير الدين:

ولد خير الدين في مدينة ميديلّي عام 877 هـ/ 1470م، عرف بشجاعته وإقدامه وحنكته السياسية، كما اتصف بهدوء أعصابه وحسن التصرف تجاه الأزمات، وبفضل خبرته ودهائه استطاع أن ينظم البحرية الجزائرية في القرن السادس عشر، أما عن شخصيته فيكفي قول توفيق المدني: " ....شخصية لامعة فذة، لا يبالي الصعوبات توفي عام 1546م تاركا وراءه ابنه الوحيد حسان من أم جزائرية....." . ينظر: أحمد توفيق المدني، **حرب ثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا**، ص.391.

- الريس علي علج:

ولد في إيطاليا، وقع أسيرا في إحدى الحملات البحرية التي قام بها خير الدين ضد جنوب إيطاليا في الفترة مابين 971هـ-1564هـ /974- 1567 م، وعند تقاسم الغنائم وقع في حصة .....، عمل في التجديف مثله مثل العبيد النصارى، وحبب له الإسلام فدخل في ملته، وذاع صيته وأصبح أحد أعلام رياس البحر في الجزائر زمنئذ ، وواصل جهاده في البحر إلى أن وفاه أجله عام 995هـ/1587م. ينظر: أحمد توفيق المدني، **حرب ثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا**، ص-ص.392-310. وينظر أيضا: حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.48.

- ريس صالح رايس:

يرجع بأصوله إلى الإسكندرية، وكان مرافقا لعروج وخير الدين في حملاتهم البحرية، ما أكسبه خبرة ومعرفة لفنون الحرب في البحر، وخبرته أهلته لتولى منصب بلربيك في الجزائر عام959هـ/ 1552م، وعمل على إستراتيجية حربية على وجهتين داخليا وخارجيا، فعلى المستوى الداخلي أراد أن يوحد الجزائر جغرافيا، أما على المستوى الخارجي فأراد أن يضع حد للمشاكل التي تقوم بها الدول المغربية، إلى جانب ذلك إبعاد الإسبان على الأرضي الجزائرية وإعلان الجهاد في الأندلس، ومن إنجازاته العسكرية تحرير بجاية من يد الإسبان 1555م، وبعد عام جهز جيشا للخروج لتحرير وهران، مات مصابا بالطاعون الذي انتشر في الجزائر في السنة نفسها. ينظر: علي محمد الصلابي، **المرجع السابق**، ص-ص.263-264.

- علي بتشين:

اسمه الحقيقي بتشينو (Piccinio) من أصل إيطالي، وهو أحد رجال البحر بدون منازع في الفترة مابين (1641-1646م)، عرف لامتلاكه لثروة ضخمة. ينظر: جون ب وولف، **المرجع السابق**، ص.202.

2- هياكل الأسطول البحري الجزائري خلال العهد العثماني:

2-1- مصادر التجهيز في البحرية الجزائرية:

اعتمدت الجزائر في تجهيز أسطولها على ثلاثة مصادر رئيسية، فقد كانت تعتمد على التجهيزات الأوروبية، التي تكون إما على شكل هدايا وإتاوات أو غنائم بحرية، أما المصدر الثاني ما تقدمه الخلافة العثمانية للجزائر ويكون عادة كل سنة، أما المصدر الأخير ما يصنع في أحواض الصناعة داخل الدولة .

وسنستعرض لأهم التجهيزات التي عرفها الأسطول الجزائري أواخر العهد العثماني، على النحو التالي:

أ- التجهيزات الأوروبية:

ومن أهم الدول الأوروبية التي كانت تمد الجزائر بالتجهيزات البحرية، دولة الدانمارك، وإنجلترا وهولندا والسويد، وكانت تجهيزاتهم تتمثل في الأخشاب، والصواري، ومادة البارود، والكابلات الحديدية، والقنابل، والقذائف، والحبال والأشرعة.

ففي عام 1680م زودت هولندا الجزائر بـ: 8 مدافع من البرونز، 16 مدفعا حديديا، و12 ألف قنبلة، 8 مدفع ذات عيار 50 رطلا لقذائفها، 800 بندقية و 400 شفرة سيف، و 25 حبلا غليظا من نوع الكابلات.

وفي عام 1731م زودت السويد الجزائر بـ : 40 مدفعا، و 800 برميل بارود، و 800 بندقية، و600 قنبلة، و50 صاريا، و8 كابلات .

وفي عام 1746م زودت الدانمارك بالتجهيزات التالية: 20 مدفعا حديديا من عيار 20 رطلا، و 90 مدفعا حديديا من عيار 12 رطلا، و 8 آلاف قذيفة، و 100 ألف بارود، و 4 مدافع من نوع مورتي(هاون)، و 50 صاريا، و 500 قنطار من الحبال و 10 حبال ذات غلظ 10 بوصات، و 30 حبلا غلظها مابين 5 إلى 8 بوصات.

كما زودت إنجلترا للجزائر عام 1201هـ/ 1787م التجهيزات التالية : 4 مدافع عيار 40 رطلا و 200 برميل بارود، و 400 قنبلة ذات عيار 40 رطلا[1].

---

[1] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص-ص.165-166.

ب- التجهيزات البحرية العثمانية للجزائر:

لقد كانت الخلافة العثمانية تدعم البحرية الجزائرية في كل سنة بالعديد من التجهيزات، وخاصة عند تولية للوالي الجديد أو مساندة الخلافة في حروبها أو عند العودة من تقديم الدنوش للسلطان العثماني.

ففي سنة 1180هـ/1766م ، أرسل السلطان العثماني للجزائر التجهيزات التالية على متن سفينة هولندية: 8 مدافع أربعة حديدية، وأربعة نحاسية، 19 صاريا كبيرا، و 38 صاريا صغيرا، و25 مجداف صغيرا، و200 مجداف كبيرا، و 250 عودا للحمالين، و22 عودا لفة السفن، و 60 عجلة للمدافع، 1577 قذيفة مدفع، و 100 قنطار من العلك اليابس.

وفي 1819م قدم السلطان العثماني للجزائر بطلب من الداي حسين التجهيزات التالية: 40 مدفعا من النحاس، ثلاثة آلاف قنبلة من عيار 18، و 3 آلاف من عيار 16، و1300 قنبلة من عيار 12/ و6 مدافع مقنبلة (OBUS) من تزن 2 طن، و100 مدفع حديدي، و 40 مركب من نوع فركاطة و 60 قارية فريقات، 100 قطعة سلاح، و 150 قنطار شانفر و 2000 قنطار من الحديد و 2000 من النحاس، 1200 شراع كبيرة ، و 15 ألف من البارود أسود ، و2000 قنطار زيت ونفط و 500 قنطار من الزفت[1].

ج- التجهيزات المحلية:

كان في مدينة الجزائر دار صناعة بحرية خاصة لبناء السفن وتجهيزها وتسليحها، وكانت هذه الأحواض كاملة التجهيز لإصلاح وبناء السفن الحربية بمختلف أنواعها [2]، وبالإضافة لمدينة الجزائر توجد العديد من دور الصناعة البحرية من أهمها ترسانة شرشال التي تبنى فيها سفن من نوع الفركاطة والبرغانطي، كما كان بميناء الأزقاق المجاور لساحل مدينة عنابة ترسانة لا تقل أهمية عن الترسانة الموجودة في مدينة الجزائر وكانت مخصصة لصناعة السفن البسيطة مثل الشبك والمسطحات والقوارب التجارية[3].

---

[1] للمزيد من المعلومات حول التجهيزات الأوروبية والعثمانية للبحرية الجزائرية . ينظر: يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص-ص.164-169.

[2] وليام شالر،**المصدر السابق**، ص.62.

[3] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.100.

أما بالنسبة للمواد الأولية التي تستعملها في الصناعة، فقد كانت الأخشاب تنقل من نواحي شرشال، إلى جانب القل التي كانت غنية بأشجار البلوط، ومن أهم غابات التي تساهم بشكل كبير في تمويل الترسانة البحرية غابات اليودغ وبني صالح والقالة، هذه الأخيرة تميزت أخشابها عن باقي الغابات لقابليتها للانحناء والتقوس ما يساعد على صنع أقفاص السفن[1].

ولأهمية الخشب في صناعة السفن، أنشئت السلطة مصلحة خاصة لتوفير الخشب تسمى (الكراستة)[2]، وكان موقعها في بجاية وضمت إليها كل من جيجل والقل[3].

ومع مطلع القرن التاسع عشر عرفت الصناعة البحرية تراجعا بسبب الامتيازات التي قدمها الدايات لليهوديين بكري وبوشناق، لاحتكارها للأخشاب واستثمارها في المجال التجاري، بعد ما كانت تستعمل في بناء السفن والبواخر الحربية، بالإضافة إلى نقص الإتاوات والهدايا التي كانت تدفعها الدول الأجنبية، عن طريق قناصلها المتواجدين في الجزائر، وتراجع قيمة مداخيل هذه الأتاوات والهدايا خاصة مع مطلع القرن التاسع عشر حيث أنها أصبحت مجرد هدايا دبلوماسية وترضيات مالية مقابل حرية الملاحة ونيل الاحتكارات والامتيازات التجارية [4]، ويرجع ذلك لعدة أسباب من ضمنها ضعف الأسطول وفقدانه السيطرة على ساحل البحر الأبيض المتوسط مثلما هو في السابق[5].

2-2- أنواع المراكب والسفن:

عرف الأسطول البحري الجزائري أواخر العهد العثماني العديد من المراكب والسفن مختلفة الأنواع ومتباينة الأحجام، حسب التطورات والظروف التي شهدتها الدولة، فمنها ما هو مصنوع محليا ومنها ما قامت بشرائه، ومنها ما قدم لها على شكل هدايا وإتاوات من طرف الدول الأجنبية، إلى جانب ما تقدمه الخلافة العثمانية كهدايا، كما كان البعض منها يصادر كغنائم بحرية لدول التي لا تربطها معاهدات مع الدولة الجزائرية.

---

[1] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.100.

[2] كلمة تركية تعني الألواح وغيرها من القطع الخشبية .

[3] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص-ص.321-322.

[4] محمد بن ميمون الجزائري، **المصدر السابق**، ص- ص.39-40.

[5] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص.114.

وسنستعرض أهم المراكب والسفن المكوّنة للأسطول البحري الجزائري أواخر العهد العثماني، على النحو التالي:

- القالير: وهي أكثر السفن انتشارا في الأسطول الجزائري، حمولتها متوسطة وتتميز بسرعتها الخفيفة، يصل طولها 50 مترا.
- الغليون: مركب حربي يتميز بكبر حجمه، وشاع استعماله في القرن 16 و17 و 18 .
- الطريدة: وهي نوع من القاليرة ، ولكنها أكثر منها سرعة.
- الشبك : ويسير بالمجاديف والأشرعة معا، ويقدر على حمل 12 إلى 30 مدفعا، وحمولته ما بين 150 إلى 200 طن، يركبه مابين 30 و 200 بحارا[1].
- الغليوطة: وهي من صنع محلي، وتحتوي 25 مصطبة، وتحمل 20 مدفعا، وعدد بحارتها لا يتجاوز 30 رجلا[2].
- الغزال: وهي من صنع محلي، وتحمل 50 مدفعا .
- القصر: وهي كذلك من صنع محلي وعدد مدافعا يصل إلى 50 مدفعا[3] .
- البريكات (البريك): وتتميز بصغر حجمها وخفة حركتها وسرعتها[4].
- الفرقاطة[5]: وهي مركب حربي يحتوي على 16 مقعد تجديف[6].
- الكروفيت: وتدعى الحراقة، وهي مركب حربي صغير وحمولته مابين الفرقاطة و البريك.
- الشالوب: فلوكة، وزورق طويل[7] .
- البريكوندا: شاع استعماله عند الجزائريين أكثر من المسحيين[1].

---

[1] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص.170.

[2] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص.321.

[3] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**،ص.57.

[4] محمد بن جبور، **المرجع السابق**، ص.122.

[5] ونقصد هنا " فرقاطة" ليست من نوع الذي ظهر خلال القرن الثامن عشر، والتي كانت تحمل من عشرين إلى أربعين مدفعا، ومجهزة بالشراع، والظاهر أن النوع الأخير أخذ نموذج الهيكل من النوع الأول. ينظر هامش : جون ب وولف، **المرجع السابق**، ص.181.

[6] جون ب وولف، **المرجع نفسه**، ص.181.

[7] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص.171.

– الذانزيك: ولا يعرف مصدرها إن كانت قدمت هدية أم تم الاستيلاء عليها، تحمل 58 مدفعا[2].

وتوجد أنواع أخرى إلى جانب السفن والمراكب سابقة الذكر، كالكرافيل، والشيطة، والبولاكر، الجفن، واللنجور، والبلاندرة، والقوليت....إلخ.

وكانت السفن الأسطول البحري في الجزائر تعرف بعدة التسميات من قبل الأوربيين، فمنها ما سمي على قائدها مثل: الأهرام للحاج مسعود، ومنها ما يسمى على الرسومات والنبتات المنقوشة على خلفية المركب، مثل: الزهرة الذهبية، والحصان الأبيض، والتنين، والأسد الأبيض [3] .

2-3- أعداد وحدات الأسطول الجزائري :

اختلف المؤرخون حول تعداد وحدات الأسطول الجزائري من خلال التقارير التي قدموها، والسبب في ذلك التغيير الذي يصيب عدد الوحدات مرتبط أساسا بالأعمال البحرية، أو المساعدات التي تقدمها الجزائر للباب العالي، إلى جانب أن السفن والمراكب كثيرا منها يخرج في مهام بحرية تصل مدتها إلى أزيد من سنة[4].

وسنستعرض لأهم وحدات الأسطول البحري في العديد من المراحل التاريخية:

كانت النواة الأولى لهذا الأسطول السفينتان التي جاء على متنهما عروج وأخوته، والعديد من البحارة من المشرق إلى المغرب [5]، وبحلول 1510م وصل عدد السفن عروج مابين 9 إلى 11 قطعة بحرية [6]، وبحلول سنة 943هـ/ 1536م بلغ عدد قطع الأسطول الجزائري إلى 44 قطعة بحرية، وبمرور الزمن وبضبط سنة 975هـ/1568م ينقص بأربعة مراكب، فينزل إلى

---

[1]Moulay Belhamissi, Op. Cit , p. 137.

[2] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**،ص.57.

[3] Moulay Belhamissi, Op. Cit P.56.

[4] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص.171.

[5] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص. 323.

[6] جون ب وولف، **المرجع السابق**، ص.183.

40 قطعة، وفي سنة 979هـ/ 1571م يرتفع ليبلغ 50 مركبا بحريا [1]، لينزل في سنة 1580م إلى 35 غليوطة فقط وبعض السفن من الأنواع الأخرى.

وفي العقد الثالث من القرن السابع عشر، وبالضبط سنة 1634م أزداد عدد قطع الأسطول فبلغ 70 سفينة مستديرة منها 35 غليوطة[2]، وفي سنة 1067هـ/1657م تناقص عدد مراكب الأسطول الجزائري إلى 30 مركبا يحمل كل واحد منهم مابين 30إلى 50 مدفعا، وفي سنة 1072هـ/ 1662م كان بمدينة الجزائر 22 بارجة و 9 مراكب من نوع غليوطة، وبحلول سنة 1092هـ/1681م تناقص هذا العدد إلى 17 مركبا وسفينتين كبيرتين تحمل 112 مدفعا.

كما جاء في تقرير الدكتور دوكرافطون(Duc de grafton) المؤرخ بتاريخ 14 أكتوبر 1687م، أنه عدد وحدات الأسطول الجزائري يقدر ستين سفينة، بلغ عدد مدافعا 570 مدفعا بكل أشكالها وأنواعها[3]، وفي العقدين الأوليّن من القرن الثامن عشر قدر حجم المراكب الجزائرية بـ 24 سفينة[4].

وحسب الدراسة التي قام " **البير دوفلوكس**"، عدّد وحدات الأسطول الجزائري في العديد من الفترات، من حيث سفنه، كما يلي:

- 13 سفينة تحمل 196 مدفعا في سنة 1770م.
- 9 سفن تحمل 38 مدفعا في سنة 1775م.
- 18 سفينة تحمل 248 مدفعا في سنة 1777م.
- 19 سفينة تحمل 280 مدفعا سنة 1779م.
- 28 سفينة تحمل 360مدفعا سنة 1780م.
- 7 سفن تحمل 100 مدفعا سنة 1791م.
- 10 سفن تحمل 326 مدفع سنة1792م.
- 16 سفينة تحمل 335 مدفعا في سنة 1800م.

---

[1] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.489.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...**، ص.194.

[3] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص-ص.491-490.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...**، ص.194.

- 14 سفينة تحمل 320 مدفعافي سنة 1820 م[1].

أما حسب تقرير لجنة، دوبوا طهينفيل (Dubois thainuville) المؤرخ سنة 1215هـ/ 1800م، أورد أن الجزائر زمنئذ تملك 16 سفينة فقط، تحمل 355 مدفعا[2].

أما حسب التقرير الذي قدمه بوتان (Boutin) سنة 1808م، فإن الأسطول الجزائري يتكون من ثلاث بوارج تحمل الأولى 50 مدفعا والثانية 44 مدفعا، والثالثة 44 مدفعا، وسبعة أشباك بـ 12 إلى 32 مدفعا، و 10 شالوبات وثلاث بلا قرات تحمل بين 10 إلى 22 مدفعا، راسية فس حالة تأهب، وخمسين شالوبا من الصنع القديم لحماية الميناء ولومانتان لحماية الميناء أيضا وعدة بوارج قرصان صغيرة (لنجور) تحمل ما بين 4 إلى 6 مدافع[3].

أما القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية " **وليام شالر**" فيقدر عدد وحدات الأسطول الجزائري قبل عقد معاهد الصلح مع الولايات المتحدة الأمريكية، أنه كان بالجزائر أربعة بوارج حربية تحمل مابين 40 إلى 44 مدفعا، وواحدة تحمل 38 مدفعا، و 4 مراكب ذو سالوب بصارية واحدة مزود كل واحد منهم مابين 16 إلى 30 مدفعا، بالإضافة لسفينة مزودة بصاريتين وتحمل 20 مدفعا وأخرى ذات مجاديف مزودة بـ 4 مدافع، وزيادة على ذلك 30 زورقا حربيا[4].

أما حسب التقرير الذي قدمه المترجم بيانكي (Bianchi) على تعداد القوة البحرية للجزائر سنة 1825م، أنه يوجد بميناء الجزائر 15 باخرة مختلفة الأنواع والأشكال، إلى جانب سفينتين من نوع بريقانتين مزودة بـ 34 مدفع، و 4 مراكب من نوع القربيط ، إلى جانب وبولاكر وشبك، ويضاف إليهم وثلاثة مراكب في دار الصناعة و 35 شالوبا تحمل مدافع[5].

---

[1] Albert Devoulx, , Op, Cit P.24-37.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.491.

[3] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص.175.

[4] وليام شالر، **المصدر السابق**، ص.62.

[5] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص.176.

وحسب الأخبار والاستعلامات التي قدمها بيانكي(Bianchi) 1236هـ-1820م، أنه لم يبقى من الأسطول الجزائري سوى 17 مركبا مختلفة الأشكال والأحجام ومجموعة من المدافع قدر عددها بـ 368 مدفعا، ومن هذه المراكب ما يسمى "مفتاح الجهاد" .

أما حسب التقرير الذي بعث به الأميرال دوبيري (Du Perre) سنة 1830م، بعد الاستيلاء على مدينة الجزائر، أنه يوجد بميناء المدينة عدة سفن صالحة الاستعمال من ضمنها 7 بريقانتين و 18 شباك تحمل مابين 18 إلى 22 مدفعا، وبارجة يبلغ طولها 28 مترا وقربيطا يحمل 38 مدفعا[1].

يمكن القول أن الأرقام سابقة الذكر، والتي تخص تعداد القوة البحرية للجزائر أواخر العهد العثماني، عبارة عن تقديرات تقريبية وأنها خاصة بميناء مدينة الجزائر، ويعود الاختلاف والتباين فيها إلى عدة أسباب تتحكم فيها العديد من المعايير، ومن جانب آخر نجد أن تزايد أو تناقص عدد وحدات الأسطول الجزائري مرهون بالظروف التي تعيشها الدولة، فكثيرا من الأحيان تفقد عددا من مراكبها في الحروب التي تخوضها وبالعكس نجدها يزداد قطع أسطولها في غزوها البحري الذي يكسبها عدد من المراكب والسفن، إلى جانب ذلك فإن الأسطول في حركة تجارية وعسكرية دائمة لدرجة أنه لا يمكن إحصاء سفنه بشكل دقيق، وما هو واضح وجلي أن وحدات الأسطول الجزائري تناقص عددها أواخر العهد العثماني مقارنة على ما كانت عليه خلال القرن السابع عشر .

ثانيا: الدور السياسي والاقتصادي للبحرية الجزائرية أواخر العهد العثماني:

1 -الدور السياسي للبحرية الجزائرية أواخر العهد العثماني:

إن قوة الدولة الجزائرية خلال العهد العثماني، كانت مستمدة من وجود جيش بحري قوي بلغ تعداده في عهد الرايس حميدو حوالي 500 قطعة بحرية يعمل على متنها ما بين 30.000 إلى 40.000 ألف بحار [2]، ولهذا الإشعاع العالمي والشخصية البارزة وهيبتها المهيمنة على

[1] علي خلاصي، **المرجع السابق**، ص.177. ينظر الملحق رقم:(14)

[2] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص.76.

المتوسط[1]، فإن الدول الأوروبية كانت تسعى جاهدة إلى أسلوب الحوار من خلال عقد المعاهدات وإقامة علاقات مع الدولة الجزائرية[2]، وعلى الرغم من أن علاقات الجزائر مع الدول الأوروبية كانت ما بين السلم والتعاون حينا، وفي المناورات والمؤامرات، والغارات والحروب في معظم الأحيان[3].

1 ـ دورها على المستوى الداخلي:

كان رياس البحر يتدخلون في المسائل السياسية، وهم أشبه بتنظيم سياسي يقابل تنظيم الأوجاق، وكان لثراء طائفة الرياس أثر كبير على سوء العلاقة القائمة بينهما وبين الإنكشارية، وكان الرياس بدورهم ينظرون إلى الإنكشارية نظرة احتقار وكانوا يسمونهم "ثيران الأناظول"[4].

ومع بداية القرن التاسع عشر اتسم النظام الحكومي في الجزائر بالفوضى السياسية، وكان سبب هذا التدهور في النظام السياسي، شدة الصراع بين طائفة رياس البحر والإنكشارية وباقي الأطراف الأخرى للإنفراد بالحكم[5].

كما كان لثورات والفتن التي عرفتها الجزائر أواخر العهد العثماني، دور في تعتيم العلاقات بين طائفة الرياس والإنكشارية، وذلك لتدهور الجيش البري وتراجع قيمة البحرية في هذه الفترة[6].

والواضح أن رياس البحر ارتقت مكانتهم السياسية أواخر العهد العثماني، ففي العهود الأولى كانت مهمة وزير البحرية(وكيل الحرج) تقتصر على محاسبة ومراقبة الذخيرة والإشراف على بناء السفن وتجهيزها بالأسلحة، أما في الفترة الأخيرة من العهد العثماني ارتقت مكانة (وكيل الحرج)، الذي أصبح بإمكانه أن يترأس الإيالة أو يعين في منصب الخزناجي (الوزير

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج.1، ط. 1، دار الأمة، الجزائر2012، ص.79.

[2] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ط.1، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر1994، ص.47.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، **المرجع السابق**، ص.79.

[4] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.127.

[5] الغالي الغربيي وأخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر**، ط.1، م.و.د.ب.ح.و.ث.ت، الجزائر 2007، ص.20.

[6] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر**، ص.104.

الأول) فبعد وفاة الداي محمد بن عثمان، خلفه وكيل الحرج "بابا حسن"، وهذا الأخير تمكن خصمه علي بروغول من الهرب إلى طرابلس، فأرجع الداي حسن اللوم على الخزناجي الذي استبدله بقبطان ميناء باب الجهاد "أحمد زمرلي" .

وكان لوكيل الحرج أهمية بارزة ودور استراتيجي في التأثير على القرارات التي تصدر من طرف الداي، فقد كتب "**فاليير**" أن وكيل الحرج يحتل مكانة سامية بعد الداي في الجزائر وهذا في عهد الداي "**محمد بن عثمان**" ، وكان يقوم وكيل الحرج بعقد الصفات التجارية مباشرة مع الدول الأوروبية.

وتتضح لنا أهمية وكيل الحرج أواخر العهد العثماني، من خلال ما رصدته لنا التقارير الرسمية المحفوظة بأرشيف القنصلية الفرنسية بالجزائر، حيث تشير أن الداي استدعى المفاوضون الفرنسيون المقيمون في الجزائر لحضور مراسيم تعيين" عمر رايس" في نصب وكيل الحرج، كما وضح أحمد المسؤولين الفرنسيين بهذه المناسبة، أن مساندة شخصية وكيل الحرج تعتبر دعما كبيرا لتحسين العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا[1].

والجدير بالملاحظة أن طائفة رياس البحر كان لها دور سياسي في هذه الفترة، على الرغم من حدة الصراع بينها وبين الإنكشارية، إلا أنه كان لرياس البحر دور في التأثير على القرارات السياسية من طرف الداي، ولم يتوقف دور رجال البحر عند المشاركة في دواليب الحكم، بل تعرض العديد من الدايات الاغتيال من قبل الرياس، وفي هذا السياق نسجل اغتيال الداي محمد بن الحسن من طرف رياس البحر، كما اغتيل الداي علي باشا (1809-1815) من طرف وكيل الحرج [2].

1 2 -دورها على المستوى الخارجي:

أ -مع فرنسا:

تميزت علاقات الجزائر وفرنسا بالسلم والتعاون حينا، والحرب حينا آخر، وكان لاحتلال فرنسا لمصر سنة 1798م سببا رئيسيا في قطع العلاقات مع فرنسا، ومع أن داي الجزائر كان

[1] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.103.

[2] حنيفي هلايلي، **المرجع نفسه**، ص.103.

قد وقع معاهدة صلح مع فرنسا لمدة سنتين، إلا أنه أكره لإعلان الحرب عليها، وقطع علاقاته مع فرنسا إثر إنذار شديد اللّهجة من طرف الباب العالي[1].

وبعد تصالح فرنسا مع الدولة العثمانية، عقدت الحكومة الجزائرية اتفاقية صلح مع فرنسا في(11 شعبان 1216هـ -17 ديسمبر 1801م)، وقد اشتملت هذه المعاهدة على تسع عشر مادة مفاده إعادة العلاقات الودية بين الدولتين[2].

وبعد أن انتصر الأسطول الإنجليزي على فرنسا في معركة الطرف الاغر " Trafalgar " البحرية وسيطرة انجلترا على البحر المتوسط، استولت الجزائر على مراكز التّجارية الفرنسية، التي أجّرتها لإنجلترا لمدة عشرة سنوات، زادت تلك الأحداث في توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا، ما دفع نابليون للتفكير في الاستيلاء على الجزائر، بعد أن عقد معاهدة سنة 1807م مع أمبراطور روسيا من أجل ذلك[3].

وضلت العلاقة عدائية بين الجزائر وفرنسا إلى غاية ولاية الداي " **عمر باشا**" 1815م، الذي رفض تعيين قنصل فرنسي جديد في الجزائر، ويعود ذلك لتوتر العلاقات بين البلدين بسبب الديون المترتبة على فرنسا من قبل ما تقاضته من قمح وشعير وغيرها[4].

وبعد قيام الملكية في فرنسا من جديد، حسنت علاقاتها مع الحكومة الجزائرية، وفي سنة 1817م استرجعت فرنسا مراكزها التجارية الموجودة في الجزائر، ومع هذا فإن المراكز التجارية الفرنسية في الجزائر أصبحت منذ نهاية القرن الثامن عشر وسيلة لتسوية العلاقات بين الحكومة الجزائرية وفرنسا[5].

---

[1] كوران آرجمنت، **السياسة العثمانية اتّجاه الاحتلال الفرنسي (1827- 1847)**، ترجمة عبد الجليل التميمي، ط.2، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس 1974 ، ص.31.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص-ص.284-285.

[3] كوران آرجمنت، **المرجع السابق**، ص.32.

[4] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.319.

[5] كوران آرجمنت، **المرجع السابق**، ص.32.

ب –**مع إيطاليا:**

تميزت العلاقات الجزائرية الإيطالية بطابع الحرب الدائمة وآخرها كان سنة 1814م، حيث انضمت فيه الدول الإيطالية إلى الحلف السباعي ضد الجزائر المتكون من إيطاليا، وإسبانيا، وبروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، التي شنت مجتمعة حربا بحرية على الجزائر، وبعد هذه الحرب عقدت الجزائر معاهدة سلم في 03 أفريل 1816م بين الداي عمر وملك السقليتين فرديناد الرابع[1].

ج –**مع هولندا:**

كان الهولنديين دائمي العداء للجزائر للموقع الإستراتيجي للبحر المتوسط، فأساطيلها دائمة الحضور والمشاركة في مجال القرصنة البحرية التي ترجع لها بالأموال، وفي محاربة الأساطيل الجزائرية[2]،

د – **مع البرتغال:**

أبدت البرتغال علاقتها نحو الجزائر بطابع المناورات والمؤامرات ، وكانت تسعى دائما إلى تشكيل تكتلات حربية ضدها، ففي سنة 1785م حاولت إقناع الدول التي كانت في حالة حرب مع الجزائر، بضرورة تشكيل حلف فيما بينها ضد دول المغرب كلها وفي مقدمتهم الجزائر، وكانت البرتغال آنذاك دولة بحرية معتبرة، وعقدت مع الجزائر أربعة معاهدات، الأولى سنة 1785م، والثانية معاهدة هدنة في 17 سبتمبر 1793م، أما الثالثة معاهدة سلم في سنة 1795م، والأخيرة معاهدة سلم 14 1813م[3].

هـ **مع روسيا:**

حاولت روسيا كسب ودّ الدولة الجزائرية في الكثير من المرات، وكان موقف الجزائر الرافض لإقامة علاقات مع روسيا تحكمه طبيعة علاقاتها مع الدولة العثمانية، التي كانت في حالة حرب دائمة معها، وقد وجدت الجزائر نفسها في حالة حرب مع روسيا على الأقل مرتين:

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، **المرجع السابق**، ص.88.

[2] يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا (1500–1830)**، ط.1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1997، ص.82.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، **المرجع السابق**، ص.88.

الأولي في عهد الداي محمد بن عثمان سنة 1787م، والثانية عندما انضمت روسيا للحلف السباعي ضد الجزائر سنة 1814م[1].

و -**مع الولايات المتحدة الأمريكية:**

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية رفضها لدفع الأتاوات للجزائر مثلها مثل الدول الأخرى، فكانت تحاول تأليب الدول الأوروبية للتحالف معها ضد الجزائر، وكان صاحب فكرة هذا الحلف الرئيس الأمريكي ط. جيفرسون والدبلوماسي المفكر بنجامين فرانكلان (1758-1786م)، وبقيت علاقتها مع الجزائر إلى غاية 1207هـ-1792م حيث أمر الداي بإبعاد جميع مفوضي السفارة الأمريكية من الجزائر، كما أمر باعتراض السفن الأمريكية في عرض المتوسط، وبعد ما تم احتجاز العديد من المراكب الأمريكية، حينئذ جنحت الولايات المتحدة الأمريكية للسلم، وأبدت رغبتها في عقد معاهدات دبلوماسية وتجارية مع الجزائر، وأمضيت بذلك معاهدة سلم وصداقة بين الطرفين بتاريخ 21 صفر 1210هـ - 5 سبتمبر 1795م ، تعهدت من خلالها أمريكا دفع مبلغ 725 دولار سنويا، وظلت هذه الضريبة تدفع للجزائر إلى غاية سنة 1225هـ- 1810م[2].

وبعد انتهاء الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا سنة 1814م، قرّر الكونجرس الأمريكي إعلان الحرب على الجزائر [3]، وفي 7 حزيران 1815م اشتبك الأسطول الجزائر والسفن الأمريكية في مضيق جبل طارق [4]، وبعد ثلاثة عشر يوم من المباحثات الأمريكية الجزائرية توصل الطرفان إلى توقيع معاهدة سلم بتاريخ 07 تموز 1815م، على الرغم من أن الجزائر كانت رافضة للصلح في البداية[5].

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، **المرجع السابق**، ص.88.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.273.

[3] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**، ص.122.

[4] عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية** ، ترجمة عامر محمود علي، ط.1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان 1989، ص604.

[5] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**، ص.123.

ز -مع ألمانيا:

لم تعرف ألمانيا وحدتها إلا بعد سنة 1871م، وقبل هذا التاريخ كانت موزعة إلى دويلات عديدة، ومن أهمها " **هامبورغ**" التي كانت تدفع ضريبة سنوية للجزائر مقابل حامية سفنها في البحر الأبيض المتوسط، ومنها من كان لها تمثيل دبلوماسي في الجزائر مثل " **هانوفر**"، ومنها من كانت علاقتها عدائية نحو الجزائر مثل " **بروسيا**" التي انضمت إلى الحلف السباعي ضد الجزائر سنو 1814م[1].

ما يمكن ملاحظته من خلال علاقات الجزائر الخارجية أنها غلب عليها الطابع الدبلوماسي، فكانت بين السلم والتعاون حينا، وبين العداء والحرب حينا آخر، بالإضافة إلى أن الرابط الأساسي لهذه العلاقات يكمن في نيل استثمارات ومراكز تجارية أو حرية الملاحة في البحر المتوسط ، وزيادة على ذلك أن معظم الدول الأوروبية ضلت تناور لعقد معاهدات وأحلاف وتكتلات ضد الجزائر.

2 -الدور الاقتصادي للبحرية الجزائرية أواخر العهد العثماني:

2 1 -غنائم الجهاد البحري:

عرفت حركة الجهاد البحري نشاطا واسعا أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر[2]، ويرجع هذا الانتعاش إلى التحسينات التي أدخلت على البحرية الجزائرية وإلى سياسة بعض الدايات آنذاك مثل محمد بن عثمان ومن بعده حسن باشا، إلى جانب الظروف الدولية القائمة، والرخاء الناجم عن المداخيل المالية الضخمة التي وفرتها الحركة التجارية لتصدير الحبوب لأوروبا، والتي كان لها الفضل في تجهيز الأسطول البحري بالمستلزمات الضرورية [3]، وقد برز في هذه الفترة عدد كبير من رياس البحر في مقدمتهم الرايس حميدو، الذي كان له دور كبير في تنظيم البحرية الجزائرية[4].

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، **المرجع السابق**، ص.93.

[2] عزيز سامح التر، **المرجع السابق**، ص.599.

[3] المنور مروش، **المرجع السابق**، ص.449.

[4] محمد بن جبور، **المرجع السابق**، ص.123.

إلى جانب انغماس أوروبا في حروبها الداخلية، ساعدت ظروف أخرى تنامي حركة النشاط البحري الجزائر، فكان الانسحاب الإسباني من وهران والمرسى الكبير وعقد معاهدة الصلح مع الجزائر 1792م وعقد هدنة مع البرتغال في عام 1793م، لأن مضيق جبل طارق أصبح تحت يد الإنجليز، التي استفادت منها الجزائر في مجال تموين وإيواء السفن[1].

وكانت مداخيل الجهاد البحري تتحول للدولة التي تأخذ الخمس(البنجق) ويوزع الباقي على أصحاب السفن المساهمين في تجهيز االسفن، وكانت تأتي من ثلاثة مصادر رئيسية، حمولات الغنائم البحرية (غنائم الجهاد البحري)، ومبالغ افتداء الأسرى، والآتاوات والهدايا التي تدفعا مختلف الدول الأوروبية تحت تدابير ثنائية شكلية لحماية نفسها، إلى جانب حقوق الرسو في الميناء ورسوم ترميم وإصلاح السفن وورشات بناء السفن[2].

وفي سنة 1793م قام بالاستيلاء على 11 سفينة أمريكية مشحونة ببضائع مختلفة، وفي نفس السنة غنم سفينة تجارية هولندية كانت محملة السكر واللبن، وقدرت قيمة حمولتها بنحو 1.6 مليون فرنك[3].

وفي عام 1794م غنم البحارة الجزائريون العديد من المراكب الأخرى في المحيط الأطلسي مشحونة بالقهوة والسكر، وعندما وقع الصلح بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وفق معاهدة 05 سبتمبر 1795م، قدت أمريكا للجزائر فركاطة، وبلاندرة وثلاث سكونات، مجهزة بجميع لتجهيزات اللازمة، والتزمت بدفع 25 سلطاني[4].

وفي خريف 1798م تمكن مركبان جزائريان بقيادة الحاج يعقوب وأحمد رايس من الاستيلاء على سفينة يونانية محملة بالصابون والقمح والكاغط، قدرت قيمة بضائعها بـ 277750.60 فرنك[5]

---

[1] المنور مروش، **المرجع السابق**، ص.471.

[2] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص. 68.

[3] المنور مروش، **المرجع السابق**، ص.475.

[4] يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ص.192.

[5] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص.57.

وفي عام 1214هـ-1799م خرج الأسطول الجزائري لاعتراض السفن البرتغالية وفي طريقة صادف مراكب نمساوية، واستولى عليها، واصطدم الرايس ابن طاباق بسفينتين برتغاليتين، استولى على واحدة وفلتت الأخرى من قبضته، فلاحقها إلى سواحل برشلونة، وأغرقها، وكان على متنها 300 رجلا أسرهم وجاء بهم إلى الجزائر[1].

ومن أشهر بطولات الرايس حميدو في الغزو البحري ما قام به سنة 1215هـ /1800م، عندما وصل إلى مضيق جبل طارق واحتجز سفينة برتغالية من نوع "فركاطة" وممن عليها ما أسرى الذي وصل عددهم إلى خمسمائة أسير[2].

وفي 08 ماي 1802م تمكن الرايس حميدو من أسر سفينة حربية برتغالية (Le cygne) ، وكان على متنها 282 بحارا، و 44 مدفعا، وقادها إلى الجزائر مع رفيقيه الرايس وليد شريف بابا، والرايس شلبي، واستقبلهم الداي استقبال يليق بالأبطال واطلق على تلك السفينة اسم ((البورتقزية))[3]، وقد قدرت قيمة بضائعها بـ 166246 ريالا، أي ما يعادل 19423125 فرنكا[4].

وفي عام 1810م اتجه حميدو على رأس ستة مراكب، وأربعة لنجورات نحو الشرق وغزا جربة التونسية، وصادف مراكب تونسية في جزر قرقنة، وأسر واحدة منها وترك الباقي يفر إلى تونس دون ملاحقتها[5].

وفي عام 1813م هاجمت المراكب الجزائرية، مراكب السويد والدانمارك وغنمت منها عشرين مركبا، كانت مشحونة بالسكر والقهوة والكاكاو وغيرها من السلع، وحدد الزهار قيمة كل سهم بـ 24دورو[6] .

---

[1] يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ص.192.

[2] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص-ص.74-76.

[3] يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ص.193.

[4] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص. 68.

[5] يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ص.194.

[6] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.109.

وفي عام 1814م عند تولي عمر باشا منصب الداي خلفا للداي محمد باشا، أمر بتجهيز خمسة مراكب للقبطان الحاج عثمان، وخمسة مراكب أخرى للقبطان الرايس حميدو بن علي، وكلفهما بغزو نابولي الإيطالية، واعتراض سفنها في عرض البحر وعندما وصل الرايس حميدو إلى بوغار جبل طارق اشتبك مع عشرة مراكب أمريكية، فأحاطت به ودخل معها في معركة غير متكافئة، وأصابته كرة مدفع قسمته إلى نصفين، وواصل الحاج أحمد ولد عمر القتال حوالي خمسة ساعات انتهت بهزيمة الجزائريين الذين اقتادهم الأمريكان أسرى إلى مع مراكبهم إلى سواحل قرطاجنة الإسبانية، وكان ذلك في 15 جوان 1815م[1].

وما يمكن ملاحظته أن غنائم الجهاد البحري استمرت إلى غاية 1827م، حيث فاقت مداخيلها ما بين 1817- 1827 م، 700000 فرنك، ومن الواضح أن الانتعاش الذي عرفته البحرية الجزائرية أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، كان له دور كبير في تغطية العجز المالي لاحتياطي الخزينة، لكن سرعان ما وضعت حملة "اللورد اكسموث " سنة 1816 م حدا لهذا الانتعاش[2].

والواقع أنه بعد سنة 1816م لم تعد مداخيل الغنائم قادرة على سد متطلبات البسيطة للجهاد البحري، فلم يعد لرياس الرغبة في الغزو ومهاجمة الدول الأوروبي، بالإضافة إلى التطور الأوروبي في مجال السفن، حيث أن "القادر غات" أصبحت غير قادرة على مواجهة الصعوبات في البحر، وبهذا فعهد السفن الصغيرة قد مضى، ولهذا تلاشت شجاعتهم، وملت نفوسهم من ممارسة النشاط البحري[3].

وإن كانت غنائم الجهاد البحري مصدرا هاما في ثراء الخزينة، فإننا لا نطمئن إلى كتابات بعض الأوروبيين أمثال الكاتب بيرو (Perrot)، كما ذهبت بعض الروايات الأوروبية إلى حد القول بأن الغنائم البحرية أساس تكوين الخزينة الجزائرية وثرائها كما هو الحال عند السيد **غوراي** "**Guerey**"، صاحب المؤلف المتعلق بالخزينة الجزائرية 1791م، بل تدخل مصادر

---

[1] يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ص-ص.195-196.

[2] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.70.

[3] عزيز سامح التر، **المرجع السابق**، ص. 411.

أخرى على رأسها الضرائب والرسوم الداخلية، وبهذا فإن مصادر دخل الخزينة العامة كانت متنوعة ومتعددة المشارب[1].

2 2 ~~2~~ الأتاوات والهدايا الإلزامية:

لقد كانت الأتاوات والهدايا تدفع من طرف الدول الأجنبية، عن طريق قناصلها المتواجدين في الجزائر، تراجعت قيمة مداخيل هذه الأتاوات والهدايا خاصة مع مطلع القرن التاسع عشر حيث أنها أصبحت مجرد هدايا دبلوماسية وترضيات مالية مقابل حرية الملاحة ونيل الاحتكارات والامتيازات التجارية [2]، ويرجع ذلك لعدة أسباب من ضمنها ضعف الأسطول وفقدانه السيطرة على ساحل البحر الأبيض المتوسط مثلما هو في السابق[3].

وما يمكن ملاحظته أن هذه الأتاوات والهدايا تختلف من دولة لأخرى حسب العلاقة التي تربط كل دولة بالجزائر، بالإضافة للظروف السائدة في تلك الفترة التي تتحكم في تحديد قيمة تلك الأتاوات.

وسنستعرض أهم الأتاوات والهدايا وقيمتها بالنسبة لكل دولة في حدود دراستنا:

أ -**إسبانيا:** كانت تساهم بمبلغ قيمته 96.800 فرنك كاتاوة سنوية من أجل حماية مصالحها في الجزائر وإقرار السلم معها، إلى جانب ما تدفعه من تجهيزات حربية للجزائر، ففي سنة 1999هـ-1785م أرسلت 2000 قنطار من البارود، وفي سنة 1804م زودت الجزائر بـ 9 مدافع ذات عيار 24، و 18 مدفعا من عيار 18، وفي 1826م أكدت مع معاهدة السلم المبرمة مع الجزائر الالتزام بدفع مبلغ 250000 فرنك كل سنتين بالإضافة إلى إرسال هدايا معتبرة[4].

ب -**فرنسا:** كانت تدفع قبل 1790م ما قيمته 37000 جنيه، ففي شهر جوان 1790م كانت قيمة اللزمة التي تدفعها فرنسا تقدر بـ 56700 فرنك تدفع على ستة أجزاء [5]، وفي سنة

---

[1] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص-ص.70-71.

[2] محمد بن ميمون الجزائري، **المصدر السابق**، ص- ص.39-40.

[3] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص.114.

[4] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.72.

[5] جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830**، ط.1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1987، ص.173.

1791م قدم القنصل الفرنسي **فالبير** هدايا قيمتها 2000 ريال بوجو، بمناسبة تعيين الآغا والخزناجي في وظائفهم الجديدة[1].

ج -**انجلترا:** التزمت بتزويد الجزائر بمعدات السفن الخاصة بالتجهيز، ففي سنة 1201هـ-1787م قدمت التجهيزات التالية: 4 مدافع ذات عيار 40 رطلا، و 200 برميل بارود، يزن كل واحد منهم نصف قنطار، و 400 قنبلة من عيار تلك المدافع[2].

د -**السويد:** زودت الجزائر سنة 1216هـ - 1802م بالعديد من المعدات منها: 23 قنطار من البارود وقذائف مدفعية، و 230 قطعة خشبية من نوع الروبلو، و 2398 قطعة خشبية لصنع البراميل، وكميات من المسامير وتجهيزات لصنع السفن [3]، كما التزمت بدفع 24000 دولار، سنة 1822م[4].

هـ -**الولايات المتحدة الأمريكية:** وكانت تدفع للجزائر مائة ألف دولار سنة 1783م، وفي أواخر سنة 1794م وافق الداي "**حسن**" أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ضريبة سنوية في شكل تجهيزات بحرية، وأن تقدم الهدايا مرة كل سنتين ما مقداره 279.500 دولار، وبعد عقد معاهدة السلم مع أمريكا سنة 1795م، التزمت الولايات المتحدة الأمريكية دفع مبلغ 642.500 دولار للجزائر نقدا، بالإضافة إلى ضريبة سنوية تتمثل في عتاد حربي وتجهيزات بحرية ما يقدر قيمته بـ 21600دولار، وفي هذا السياق قدمت الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر سنة 1210هـ- 1796م، 1000 قنطار من البارود، و 1000 قطعة خشبية وعددا من قذائف مدفعية، كما زودت الجزائر سنة 1215هـ- 1801م على متن سفينة أمريكية التجهيزات التالية: 12 قنطار من البارود، 28 قنطار من المسمار، 29 قطعة خشبية التبطين، و 130 قطعة خشبة من نوع الروبلو، و 2615 من الحجم الصغير[5].

---

[1] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.72.

[2] يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ص.166.

[3] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.75.

[4] وليام شالر، **المصدر السابق**، ص. 60.

[5] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.74.

و -**البرتغال:** وكانت تدفع سنة 1822م مبلغ 42000 دولار سنويا[1].

ز -**البندقية:** ففي سنة 1802م وافق البندقيون على دفع ضريبة للجزائر مقدارها 50 ألف دوكة و 5 ألاف دوكة كل سنة، وذلك مقابل امتياز يسمح بموجة تسيير خمسةعشر سفينة تجارية تابعة للبندقية في البحر الأبيض المتوسط[2] .

والجدير بالملاحظة أن هذه الأتاوات والهدايا لم تعد في الفترة الأخيرة تساهم بدخل محترم للخزينة، بل أصبحت مجرد هدايا دبلوماسية وترضيات مالية تقدم مقابل نيل الاحتكارات والامتيازات التجارية وحرية الملاحة، كما أن تراجع قيمة هذه الأتاوات والهدايا كان له أثر كبير على تكوين الأسطول الجزائري الذي فقد مصدر مهم للتجهيزات البحرية التي كانت تدفعها الدول الأوروبية، ويعود ذلك إلى تغير الوضع الدولي بعد سقوط نابليون بالخصوص، مما دفع الكثير من الأوروبيين محو ما تعتبره اعتداء واغتصاب واهانة ما يلحقها من الجزائر والشرف المسيحي والقانون الدولي[3].

2-3- الأسرى المسيحيون:

لقد شكل بيع الأسرى المسحيين قسم وافر من مداخيل الجهاد البحري في مدينة الجزائر، وذلك من خلال سعر بيعهم ومن خلال المبالغ التي تعطى بعد ذلك لافتدائهم [4]، وأصبح الأسير بضاعة يسعى إلى التخلص منها في أسرع وقت وبأغلى الأثمان [5]، وبالرغم من أنه كان يشار إليهم في كل المصادر الأوروبية بـ " **العبيد**"، فإن الأسرى في مدينة الجزائر، الذين هم من أصل غير المسلمين، كانوا يعتبرون بمثابة " أسرى حرب" أكثر مما يعتبرون أسرى عبيدا[6].

---

[1] وليام شالر، **المصدر السابق**، ص. 60.

[2] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.75.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.114.

[4] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.64.

[5] شارل اندري جليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، ترجمة محمد مزالي والبشير سلامة، ج. 2، ط.1، الدار التونسية للنشر، تونس 1983، ص.357.

[6] وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص.156.

وكان الأسرى الذين لا يختارهم الداي ليخدموا كحراس وخدم ولا يشتريهم الباعة ترجع ملكيتهم إلى الدولة، التي تستخدمهم في العمل في دار صناعة بالجزائر أو ورشات بناء السفن أو في الحجارة عبر طرق الايالة، وهذا النوع من الأسرى تخصص لهم الدولة بنايات لإقامتهم أوقات فراغهم من العمل[1] .

وكانت عملية افتداء الأسرى الأوربيين تسيير في ظروف صعبة، ومن أشهر طرق الفداء ما يكون عن طريق جهود القساوسة، وكانت في الجزائر ثلاث مجموعات مسيحية وهي: جماعة الثالوث المقدس (**Les trinitaires**)، وتعتبر من أهم مجموعة في الجزائر، ففي سنة 1789م كان لها حوالي 250 منتشرة في إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية لقناصل الدول الأوروبية، التي كان لها دور كبير في الافتداء المباشر للأسرى، أو التدخل لدى إدارة الداي للقيام بالعملية، وكان يتم اعتماد وسطاء أوروبيين غالبا ما يكونون دبلوماسيين فرنسيين، أو من رجال الدين الإسبان [2]، وأشتهر اليهود بلعب دور الوساطة بين الأسرى وأسرهم، ففي الكثير من الأحيان يقترضوا أموالا من اليهود بالزيادة (الرّبا) ما يعود عليهم بأرباح طائلة [3].

ترصد معظم المصادر الأوروبية عن قصد صورة قاتمة عن الوضع الذي يعشه الأسير المسيحي في مدينة الجزائر، في حين لا نجد في ذكرهم دور والمصحّات التي أقيمت خصيصا من أجل الأسرى، ومهما يكن فإن معيشة الأسرى الأوروبيين أحسن بكثير من الأسرى المسلمين في أوروبا [4]، حيث أن الأسرى الأوربيين يتمتعون بحريتهم الدينية ومنهم من اعتنق الإسلام واندمجوا في المجتمع الجزائري وأصبحوا يستفيدون من الأشغال الحرفية واليدوية[5].

---

[1] وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص.156.

[2] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص-ص.64-65.

[3] كمال بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر أواخر عهد الدايات**، ط.1، بيت الحكمة للنشر، الجزائر 2009، ص.82.

[4] أمين محرز، **الجزائر في عهد الأغوات(1659-1671)**، ط.1، دار البصائر للنشر والتوزيع،الجزائر 2011، ص.162.

[5] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، ط.1، نشر مكتبة النهضة، مصر 2001، ص.72.

وقد بينت الشواهد التاريخية أن العديد من الأسرى المسحيين ارتقوا إلى مناصب عليا في الجزائر، مثل ما هو الحال بالنسبة للألماني " **سيمون بفايفر**" الذي أسر رفقة عدد من العبيد سنة 1825م، الذي مارس الطبخ في بيت خزناجي الجزائر، لكن معرفة " **بفايفر**" بالطب أهلته ليكون طبيب الخزناجي الخاص، وفي أواخر وجوده في الجزائر تولى لمدة أسبوعين منصب خزندار لباي التيطري، بالإضافة إلى الأسير " **تيدنا**" الذي أسر في أحدى السفن الفرنسية، ولكنه من حسن حظه أنه اشتراه باي معسكر (محمد بن عثمان باشا الملقب بمحمد لكبير)، فبقي في مدة ثلاثة أعوام تدرج تيدنا خلالها إلى أن صار خزندار[1].

تشير إحدى الوثائق التاريخية أن في أواخر القرن الثامن عشر، أن فرنسا افتدت عبيدها من الجزائر مبلغ 51 مليون فرنك، وافتدت إسبانيا أسراها في نفس الفترة بمبلغ مليون قرش للأسير الواحد أي ما يعادل 320 ألف فرنك، كما افتدت الدانمارك عبيدها سنة 1770م بمبلغ قيمته 30000 سلطاني، أما البرتغال افتدت أسراها المقدر عددهم بـ 615 بمبلغ قدره 698237 دولار.

كذلك فقد وافقت نابولي وإسبانيا شراء عبيدها من الجزائر، ففي سنة 1787م دفعت نابولي مبلغ قدره 1.003.020 ليفرة مقابل 237 أسيرا، وفي نفس سنة اشترت إسبانيا أسراها الذي يقدر عددهم 389 أسير، بملغ مالي قدره 3.003.652 ليفرة[2].

ومن الواضح أن الأسرى المسيحيين في مدينة الجزائر، كانوا من مختلف الجنسيات الأوروبية، ففي ما بين السنتين 1799-1800م بلغ عدد الأسرى من مختلف الجنسيات، نحو 1047 أسير، وفي الفترة مابين 1802-1803م وصل عدد الأسرى نحو 940 أسير من مختلف الجنسيات الأوروبية[3].

وما يمكن ملاحظته، أن في الفترة الأخيرة من العهد العثماني تناقص عدد الأسرى لما كان عليه في السابق، وبالتالي انخفضت أرباح الدولة التي تحصل عليها مقابل إطلاق

---

[1] احميده عميراوي، **الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني(مذكرات تيدنا أنموذجا)**، دارالهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة -الجزائر2009، ص-ص.18-25.

[2] عزيز سامح التر، **المرجع السابق**، ص.551.

[3] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.66.

سراحهم، فبعد أن كان عددهم خلال القرن السابع عشر يقدر بـ 25 ألف أسير حسب "**هايدو**"، و35 ألف أسير عند غراماي Gramaye، أي ما يقارب ربع سكان مدينة الجزائر، ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر انخفض عددهم حسب شاو Shaw إلى 2000 أسير، ثم لم يعد يتجاوز عددهم نهاية القرن الثامن عشر 500 أسير حسب بارادي V.de Paradis، ومع مطلع القرن التاسع عشر ارتفع عدد الأسر إلى أن بلغ 1200 أسير[1].

وبالإضافة إلى تضاؤل عدد الأسرى فإن المبالغ الناتجة مقابل حريتهم لم تكن تذهب كلها إلى خزينة الدولة، فكان الوسطاء المسيحيون واليهود يأخذون مقابل وساطتهم على حوالي 40% من هذه الصفقات في غالب الأحيان، وفي بعض الأحيان يتم استبدال الأسرى المسيحيين بأسرى جزائريين من الذين وقعوا تحت أسر الأوروبيين[2].

والجدير بالملاحظة أن في أواخر سنة 1814م، أي بعد عقد مؤتمر فينا الذي ضم معظم الدول الأوروبية، التي أثارت مسألة ما تسميه القرصنة المغاربية والتجارة بالرقيق في شمال إفريقيا[3]، وبعد أن اتفقوا طلبوا من السلطان العثماني " **محمود الثاني**" إلغاء الأسر، وفي هذا السياق يقول **الزهار**:<<...**وفي تلك السنة اتفق جميع الرايات مع السلطان العثماني محمود على إلغاء الأسر فالمسلمون لا يأسرون النصارى والنصارى لا يأسرون المسلمين واتفقوا على ذلك** ...>>[4].

ثالثا: دور العسكري للبحرية الجزائرية أواخر العهد العثماني:

لعبت البحرية الجزائرية دورا كبيرا في المجال العسكري بشهادة الأوربيين أنفسهم، فقد كانت حاجز أمام القراصنة المسحيين، وفي ذلك أبدوا بسالة في القتال والدفاع عن الإسلام، حيث نالت البحرية الجزائرية إعجاب العديد من المؤرخين.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.69.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **المرجع نفسه**، ص-ص.69-70.

[3] مبارك الميلي، **المرجع السابق**، ص.262.

[4] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص. 119.

ففي هذا الصدد يقول المؤرخ الفرنسي " **هانري غارو** ": " .. **إن القرصنة الإسلامية المنظمة في البدء كدفاع على مشروع للرد على الفرسان النصارى، الذين ظلوا يتصرفون تصرفات الحروب الصليبية، قد تحولت في مملكة الجزائر إلى مؤسسة دائمة، وريعها يصب في ميزانية الدولة...**".[1]

ويقول المؤرخ الفرنسي **كاط** "**CAT**" : " **...لم يقتصر خدمته الدفاع عن الجزائر وحماية شطوطها ...كان يدافع عن السلم والأمن الدوليين، ويحطم شوكة القرصنة الأوروبية. وكان له أيضا دوره في مساندة الدولة العثمانية التي تكالبت عليها أوروبا كلها ...**" [2].

ومن هنا يتبيّن لنا أن الدور العسكري للأسطول البحري كانت بدايته في العهود الأولى مساندة مسلمي الأندلس [3]، وما لبث أن أصبح مؤسسة بحرية تعمل على الدفاع والتصدي

---

[1] يصف الأوروبيون نشاط البحرية الجزائرية بالقرصنة، وهذا الوصف بعيد عن والواقع والحقيقة، لأن هذا النشاط مارسته في البداية الدول الأوروبية بكل وحشية وقسوة وهمجية ضد المسلمين بعد سقوط أخر معقلهم في الأندلس، ويرجع ذلك للحقد الديني والرغبة في الانتقام، فكانت حكومات الدول الأوروبية تشجع على أعمال القرصنة بل أن البابوات ذاتهم شجعوا هذا الأسلوب البحري، كما أن الجزائر كانت تعمل بالعرف الدولي آنذاك، فكانت كل دولة لها الحق في استغلال إقليمها المائي بما فيه من الثورات، كما لها الحق في الاستيلاء والحصر البحري في حدود سلطانها . ينظر: علي البارودي وأخرون، **القانون البحري والجوي**، ط.1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت– لبنان2001، ص–ص.8–12.

[2] مولود قاسم نايت بالقاسم، **المرجع السابق**، ص–ص.71–74 .

[3] وتعبر من أهم المواقف التي يشهد لها التاريخ في العهود الأولي من التواجد العثماني في الجزائر، حيث عرفت الجهة الغربية الجهة الغربية للبحر الأبيض المتوسط خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين العديد من التغيرات، أعطت مؤشرا لبداية حروب صليبية جديدة، وخاصة بعد ما عرفت شبه الجزيرة الإيبيرية سلطة واحدة بزواج الملكة إيزابيلا ملكة قشتالة بفرديناند ملك اراغون، الذيّن سعا جاهدين لتصفية الوجود الإسلامي في أسبانيا، ووضعوا مخططاتهم لهذا الغرض مستعينين بوزيرهما(خمينيس).

وفي الجهة المقابلة للبحر كانت بداية لعصر جديد، ظهرت فيه الجزائر كقوة بحرية قادرة لمواجهة الأحداث القائمة زمنئذ بقيادة خير الدين، الذي كان على معرفة دقيقة بالملف الموريسكي، مما جعله يعمل على إنشاء دولة قوية بالمغرب الأوسط، لتكون قاعدة لاسترجاع الأندلس، والعمل على إنقاذ الموريسكيين من الاضطهاد والعنف الذي تمارسه محاكم ودواوين التفتيش

ونظرا لمرراة الصراع الذي اشّتد على المسلمين، استنجد المسلمون إخوانهم في المشرق(المماليك البرجية)، كما استنجدوا بالخلافة العثمانية، غير أن كل قوة من القوى الإسلامية كانت مشغولة بأكثر من أعبائها، لذلك كانت الجزائر أكثر قوة عسكرية مهيأة لتقديم الدعم والمساندة، وهذا لفعالية أسطولها البحري في الحوض المتوسط الغربي، إلى جانب كثرة بحارتها ورياسها أمام الأسطول الإسباني الذي يراقب كل التحركات البحرية في اتجاه سواحله.

للحملات الأوروبية بغرض حماية مياهها الإقليمية، إلى جانب ذلك مساندة الخلافة العثمانية في حروبها .

1- أهم المعارك التي خاضتها البحرية الجزائرية أواخر العهد العثماني:

-تحرير وهران والمرسى الكبير 1791م:

استكملت الجزائر استقلالها بعد أن استرجعت وهران من يد الإسبان بعد صراع دام ثلاثة قرون، وللوضع المزري الذي عاشه سكان وهران تحت نير الإسبان استصرخ أهلها ولاة لجزائر وقادتها ويبعثون فيهم الحماس لإنقاذهم من ظلم الأسبان، ففي 1119هـ-1707م أعد الداي "**محمد بقطاش**" حملة عسكرية بقيادة "**حسن الوزن**" تحتوي على ثمانية ألاف وخمسمائة جندي نظامي وهذا من غير المتطوعين من سائر طبقات الشعب، ولما وصل الأسطول لميناء وهران ولتعثر الرسو فيه تحول الأسطول إلى ساحل أرزيو فأرسى هناك ووجهوا مدافعهم نحو

= تشير مذكرات خير الدين أنه أرسل الريس" آدين "في حملة بحرية غرب البحر بعشرة سفن، وفي طريقه استولى على خمسة سفن من نوع قادرغة في غاية الجودة، وأغار على المدن والبلديات المطلة على الساحل الجنوبي لإسبانيا، وقصفها بالمدافع، وكان يحمل من يعثر عليه من المسلمين في سفنه، حتى امتلأت السفن بالمسلمين.

وفي شهر أكتوبر 1569م نجحت البحرية الجزائرية من إيصال 400 بندقية وكمية من الذخائر إلى أراضي الأندلس، وكان على متن الأسطول فرقة من الجيش الإنكشاري لمساعدة الموريسكيين.

ومع بداية شهر نوفمبر 1569م اندلعت انتفاضة في مدينة غرناطة، حاصر من خلالها الثوار مدينة ألمرية، بدعم من قلج علي(1568-1571م) الذي ساند الموريسكيين بأربعين سفينة، وكان الهدف الأساسي من هذه الثورة إعادة تكوين غرناطة الإسلامية ودفع الظلم والجور الإسباني والدفاع على المصالح الاقتصادية للمسلمين.

وفي مابين (1607-1607م) أرسلت الجزائر أسطولا بالقرب من مدينة دانية لمساعدة الموريسكيين للقيام بالثورة، ولما كشفت المؤامرة من قبل الإسبانيين، أعلن المجلس الملكي الإسباني في عهد فليب الثالث (1598-1621م) على المصادقة على قرار طرد جميع الموريسكيين الأندلسيين من إسبانيا، المؤرخ في يوم 4 أفريل 1609م.

وبعد هذا القرار لم يتوقف الجزائريون عن نجدة إخوانهم الموريسكيين المطرودين من إسبانيا، فكانوا يقومون بنقلهم إلى الموانئ الجزائرية، فقدر أن خير الدين قام بنقل ما يقارب سبعين ألف موريسكي على متن ستة وثلاثين سفينة على مر سبعة سنوات.

ولم تتوقف عمليات الإنقاذ للمسلمين في الأندلس طوال القرن السادس عشر، ففي عهد ولاية حسن فنزيانو استطاع هذا الأخير في عام 1584م، نجدة ألفى موريسكي من منطقة أليكانت (Alicante) من الرجال والنساء ونقلهم إلى الجزائر. ينظر: حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص-ص.113-116.

ثكنات العدو، ووقف للدفاع عنها زمنئذ الجنرال الإسباني " **ميلشيورد** و**أفيلا**" إلا أنه لم يحقق انتصارا وفتحت وهران في أفريل 1708م[1].

وفي جوان 1732م استطاع الأسطول الإسباني المزود بحوالي خمسمائة سفينة ما بين حربية وحاملة للتموين والبريد، وكان على متن هذه العمارة 30 ألف رجل، ووقف للدفاع عن وهران آنذاك" **مصطفى بوشلاغم** " الذي بدأ المعركة ضد الإسبان في 30 جوان 1732م وبعد 24 ساعة من القتال تمكن من خلالها الإسبان احتلال وهران والمرسى الكبير[2].

رغم الاتفاقية المبرمة بين حكومي الجزائر وإسبانيا سنة 1198هـ-1784م لإ عهد الداي "**بابا حسن**"، التي تشير إلى جلاء الاسبان عن وهران والمرسى الكبير، إلا أن إسبانيا بقيت على ما كانت عليه ليحصوا على امتيازات تجارية بوهران[3].

وكان الباي "**محمد بن عثمان**" واليا على بايليك الغرب آنذاك، واستمر محاصرا لمدينة وهران إلى غاية 1780م ا أجبر الإسبان على قبول المعركة خارج أسوار المدينة واستمر حصاره لوهران إلى غاية 1784م، حيث تمكن من قطع الماء على المدينة، واحتل البرج الأحمر[4].

وفي يوم 9-8 أكتوبر 1790م ضرب زلزال عنيف مدينة وهران دمر المنازل والبنايات العسكرية، واشتعلت النار في الباخرة الإسبانية " **بريانت**" التي كانت مزودة بأربعة وستين مدفعا، ولا يستبعد أن الجزائريين قد أضرموا النار فيها، لكن الزلزال لم يمنع الجزائريين من مواصلة الحصار، بل لقد تمكنوا من إحداث ثلمات في الأسوار، ونشب معارك ومناوشات، بعث على إثرها قائد الحامية العسكرية الإسبانية طلب الإمداد، الذي وصله في أوائل 1791م[5].

وواصل محمد بن عثمان باشا الحرب إلى صيف 1791م، حينها أدركت إسبانيا أن استمرارها في المعارك يكلفها الكثير، لذلك رأت أن تنتهج الحل الدبلوماسي، فوجهت إلى سفارة

---

[1] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص-ص.208-210.

[2] جون ب وولف، **المرجع السابق**، ص-ص.400-401.

[3] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.268.

[4] صالح عباد، **المرجع السابق**،ص.171.

[5] مبارك الميلي، **المرجع السابق**، ص.239.

الداي تعرض عليه التخلي عن القاعدة العسكرية مقابل منحها مركزا تجاريا في وهران، لكن الداي" **محمد بن عثمان باشا**" رفض شروط الإسبان[1].

وفي سبتمبر 1791م أرسل شارل الرابع سفارة أخرى إلى "حسان باشا" على أمل أن يقبل الصلح بين الطرفين، ووافق "حسان باشا" على منح الإسبان مركزا تجاريا في جمعة الغزوات، وعلى هذا الأساس ابتدأ الجلاء من وهران في 17 ديسمبر 1792م ولم يتم إلا في شهر مارس 1792م[2].

2- مساندة الخلافة العثمانية في حروبها:

عرف حوض البحر الأبيض المتوسط حربا صليبية جديدة بين القوى المسلمة والمسيحية، فكانت الجزائر أحد الأقطاب الفاعلة فيه، فكانت تجمعها مع الخلافة العثمانية راية الدفاع عن الإسلام وأرضه، وإفشال المخططات الصليبية في المنطقة، فكثيرا ما شكلت القوى الصليبية تحالفا للردع القوة العثمانية، وفي المقابل وجدت الخلافة العثمانية أمامها الدولة الجزائرية، التي خاضت معها العديد من المعارك والحروب جنبا إلى جنب[3].

وسنتطرق لأهم المعارك التي شارك فيها الأسطول الجزائري أواخر العهد العثماني إلى جانب الخلافة العثمانية، على النحو التالي :

أ -حملة نابليون على مصر1797- 1801م:

في 17 محرم 1213هـ- 1798-1801م توجه نابليون إلى الإسكندرية، وبذلك فتحت باب الحرب على مصراعيه مع الدولة العثمانية بشكل صريح وعلني، ومهما كانت دوافع هذه الحملة فإنها كشفت عن بداية نهاية الدولة العثمانية كقوة عظمى قادرة على حماية أراضيها من

---

[1] مبارك الميلي، **المرجع السابق**، ص.240.

[2] مبارك الميلي، **المرجع نفسه**، ص.240.

[3] التحم الأسطول الجزائري إلى جانب نظيره العثماني في الكثير من المعارك في العهود الأولى من أهمها:

-حملة جربة سنة 1560م.

-حملة مالطة سنة 1560م.

-معركة ليبانت سنة 1571م.

-تحرير تونس من الاستعمار الإسباني سنة 1574م. ينظر هامش: حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ص.117.

خطورة التنافس الأوروبي القائم آنذاك، كما كانت امتحان للباب العالي حول متانة علاقاته مع الايالات المغاربية[1].

وقد أدرك الباب العالي أهمية الدور الذي يمكن للجزائر أن تلعبه في الحرب الدائرة بين فرنسا والدولة العثمانية [2]، وبتالي قدرتها على التأثير في الوجود الفرنسي في مصر، بحكم العلاقات الاقتصادية التجارية لهذه الأخيرة مع الجزائر[3] .

بعد إعلان السلطان العثماني الحرب على فرنسا سنة 1797م، قام بإرسال فرمانا مؤرخا في أواخر صفر 1213هـ-1798م لوالي الجزائر يخبره بضرورة المشاركة في الحرب إلى جانب الخلافة العثمانية، ونصحه بالتزام باليقظة حتى يبعده عن الدعاية الفرنسية وعدم تصديق الادعاءات التي تنشر البلبلة والفوضى في الولايات العثمانية، كما كشف له خطة فرنسا الاستعمارية لاحتلال الجزائر[4].

وقد وصل فرمان الباب العالي إلى الجزائر في 29 جمادى الأولى – 15 أكتوبر من نفس السنة، أي بعد شهرين من تاريخ كتابته، إلا أن مصطفى باشا لم يكترث لهذا الفرمان، واستمرت علاقة الجزائر بفرنسا، وفي هذه الظروف أرسل مصطفى باشا إلى حاكم فرنسا رسالة يخبره فيها أن الجزائر لن تعلن الحرب على فرنسا ما لم تتعرض للجزائر بسوء[5].

وفي 19 ديسمبر 1798م جاء كبير البوابين القابجي باشي وألح على الداي ضرورة إعلان الحرب ضد فرنسا والقبض على قنصلها وجميع رعاياهم وسجنهم، مذكرا بأن الاعتداء على مصر انتهاك لحقوق الرعايا المسلمين الذين أصبح الكثير من أسرى في أيدي الفرنسيين [6]، كما أمره بتعزيز الحصون وتجهيز الجنود، وكذلك إرسال السفن الحربية إلى عرض البحر

---

[1] صبيحة بخوش، **مظاهر من التعاون الجزائري التركي خلال عهد الدايات 1710-1830**، الملتقى الدولي الثاني :العلاقات الجزائرية التركية، منشورات مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة –الجزائر2014، ص.52.

[2] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.203.

[3] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص.52.

[4] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.203.

[5] خليفة حماش، **المرجع نفسه**، ص.205.

[6] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص.54.

المتوسط لاعتراض السفن الفرنسية المنتقلة بين ميناء طولون والإسكندرية، وأن تعلن الجزائر الحرب على فرنسا والقبض على جميع قناصلها ورعاياها والزج بهم في السجن.

وبعد أن عقد الديوان جلسته لمناقشة الفرمان طلب كل من "وكيل الحرج" و "الخزناجي" بإتباع سياسة الحياد في النزاع بين الدولة العثمانية وفرنسا، إلا أن المبعوث العثماني هدد بنقل الخبر للسلطان العثماني باعتبارهم خونة، ولهذا الموقف المتشدد من المبعوث العثماني صدر قرار بقع العلاقات مع فرنسا وإعلان الحرب عليها إلى جانب الدولة العثمانية، وبعد هذا القرار تم القبض على القنصل الفرنسي" **مولتيدو**" والرعايا الفرنسيين وإغلاق منازلهم، وأمروا بتطبيق نفس الشيء في المدن الساحلية الأخرى، وفي 25 ديسمبر خرجت ست سفن من ميناء الجزائر بأمر من الباشا للبحث على السفن الفرنسية في عرض البحر، كما أمر بالقبض على جميع الفرنسيين وحتى وإن كانوا في سفن تابعة للسفن غير فرنسية[1].

كما وجه مصطفى باشا رسائل إلى كل من والي طرابلس ووالي تونس وسلطان فاس طالبا منهم ضرورة مساندة الدولة العثمانية في حربها مع فرنسا، ومع إنتشار خبر إعلان الجزائر الحرب على فرنسا أصبح فرنسا محاصرة يتعذر على سفنها عبور المتوسط خوفا من السفن الجزائرية التي أصبحت تغير على السواحل الفرنسية، ففي 1799م اعترضت السفن الجزائرية سفينة فرنسية قادمة من جزيرة " **كورفو**" الواقعة غرب المورة باتجاه ميناء طولون، وكان على متنها العديد من الضباط والجنود مع عائلاتهم واقتدت بمن عليها إلى ميناء تونس ومنها إلى الجزائر[2].

وبتوتر العلاقات مع الباب العالي بسبب رفض باشا الجزائر أمر السلطان العثماني بالإفراج عن بعض السفن اليونانية المحجوزة في الجزائر، وبهذا اغتنمت فرنسا الظروف المواتية آنذاك لإصلاح علاقاتها السياسية مع الجزائر، وفي 19 جويلية 1800م تمكنت فرنسا عقد هدنة غير محدودة" **Armistice illimite"** مع الجزائر، وفي سبتمبر أعادت الشركات الفرنسية

[1] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص-ص.204-208.

[2] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص.55.

مراكزها التجارية وسمحت للرعايا الفرنسيين بمزاولة نشاطهم بشكل عادي، وتوقفت جميع العمليات العسكرية ضد فرنسا[1].

وعند بلوغ الخبر للباب العالي للتقارب الفرنسي الجزائري، أصدر الديوان الهاميوني أمرا قطعيا إلى الجزائر بشأن دوام الحرب ضد فرنسا، ولهذا وجد داي الجزائر نفسه مجبرا على احترامه، فاستدعى القنصل الفرنسي الأول " ديبوا تانفيل" إلى قصره وأخبره بقراره ووعده بتأمين سفينة له تنقله إلى فرنسا بأمان، وبقيت علاقات الجزائر بفرنسا على هذا الوضع من القطيعة إلى غاية جلال الجيش الفرنسي عن مصر وإبرام معاهد الصلح بين الباب العالي وفرنسا في 18 أكتوبر 1801م، وفي 28 ديسمبر 1801م عقدت معاهدة أخرى تأكد على جميع المعاهدات الأخرى [2].

ب -معركة نافرين1827م:

بدأت اليونان تسير على مبادئ الثورة الفرنسية آخذت بذلك نفس التجربة، وكانت هذه الثورة بعد استياء سكان اليونان من الوجود العثماني، حيث كونوا جمعيات سياسية بطريقة سرية أطلقوا عليها اسم " **هيتري**" ومعناها الجمعية الأخوية، وابتداء من سنة 1821م بدأت هذه الجمعية تعمل في العلن، واستطاعت أن تجمع صفوف اليونانيين في أقليم مورا الذي وصل عددهم مائة وعشرين شابا قويا، وقد كلفة الدولة العثمانية خورشيد باشا بإخضاع بلاد اليونان والقضاء على الثورة، إلا أن الجند العثمانيين تفرق شملهم وانهزموا في المعركة في ذي الحجة 1237هـ الموافق لأوت 1822م[3]، وشارك الأسطول الجزائري في هذه المعركة بست سفن أرسلها داي حسين باشا سنة 1820م بقيادة الريس ارناؤوط، والتي اشتبكت إلى جانب الأسطول العثماني مع سفن اليونانيين بالمياه اليونانية اثنتي عشر مرة تمكنت أثنائها من الاستيلاء على 16 عشر مركبا يونانيا أخذتها إلى ميناء بالي بالمورة، وأرسل واحد من هذه

[1] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.209.

[2] صبيحة بخوش،**المرجع السابق**، ص.56.

[3] محمد بن جبور، **المرجع السابق**، ص118.

المراكب للداي الجزائر [1]، وعادة السفن الجزائرية في سنة 1823م لتتزود بالمؤن والذخيرة والاستراحة وقضاء فصل الشتاء[2].

بعد سنتين من الراحة بادر الداي حسين باشا مجددا بإرسال ست سفن مسلحة تحت قيادة القبطان مصطفى رايس وصاري عسكر الحاج عبد الله شاوش صهر مصطفى باشا سنة 1825 م، والتي بمجرد وصولها تلاحمت مع الأسطول العثماني الذي كان بقيادة القبطان مختار باي واستطاعوا محاصرة قلعة نافرين التي كانت زمنئذ تحت سيطرة الثوار اليونانيين، كما شارك الأسطول الجزائري في نقل الجنود والذخيرة من الإسكندرية إلى سواحل اليونان[3].

وبعد سنتين وشهرين عاد الأسطول الجزائري للوقوف إلى جانب الدولة العثمانية، ضد التحالف الأوروبي، الذي يضم كلّ من روسيا وبريطانيا وفرنسا، اتجه قادة أساطيل الحلفاء إلى سواحل اليونان، وفي اليوم الثّامن والعشرين من ربيع الأوّل سنة 1243هـ/1827م تكامل اجتماع سفن هذه الدّول ضدّ العثمانيين بميناء مدينة نافارين، وبينما كان الأسطول العثماني المتكوّن من سفن جزائرية وتونسية ومصرية مرابطا ببحر اليونان للحراسة، وقد كان يبلغ عدد المراكب الجزائرية في هذه الواقعة ستة عشر مركبا، واستطاع التحالف الأوربي أن يضرم النيران في الأسطول العثماني من غير سابق إنذار فغرت أساطيل المسلمين دفعة واحدة ما عدا مركبتين جزائريتين سلمتا من الغرق، وقد كان يبلغ عدد المراكب الجزائرية في هذه الواقعة ستة عشر مركبا، فانسحبت المركبتان الجزائريتان إلى مرسى بالإسكندرية[4].

ولم يقتصر العثمانيون في اسطنبول على الاعتماد على الأسطول الجزائري في الحروب البحرية، بل ضلت الجزائر تزود الدولة العثمانية بأفضل بحارتها وأكبر قادة أساطيلها، **كعلي باشا** الذي استدعاه السلطان سليم الثالث عام 1807م لدراسة أسباب الأزمة السياسية التي حدثت بين بريطانيا والدولة العثمانية، وفي عام 1809م ارتقى لقيادة الأسطول العثماني، وإلى جانب علي باشا كان "الطاهر باشا" الذي كان جنديا في الإيالة، ثم تحول إلى جندي في

---

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص.60.

[2] أحمد الشريف الزهار، **المرجع السابق**، ص.149.

[3] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص.61.

[4] للمزيد من المعلومات حول تفاصيل المعركة ينظر: ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...**، ص-ص. 351-365.

المدفعية بالبحرية العثمانية، ولخبرته العسكرية وإتقانه للعديد من اللغات الأجنبية، فتحت أمامه أبواب البحرية العثمانية وأصبح من أشهر رياس البحر زمنئذ[1].

يمكن القول أن البحرية الجزائرية كان لها دور فعال في القضايا الإقليمية، وخاصة لما يتعلق بمساندة الخلافة العثمانية في حروبها ضد الحملات الأوروبية الموجهة ضدها، كما كانت الدولة الجزائرية كثيرا ما تتكبد في هذه الحروب خسائر مادية وبشرية تؤثر على تكوين أسطولها التي كانت دائما بحاجة إليه بحكم موقعها الجغرافي والظروف الدولية القائمة حينئذ.

3- الحملات الأوروبية على الجزائر أواخر العهد العثماني:

كانت الجزائر أكثر اهتمام بالأسطول، الذي كان يشكل محورا أساسيا في قوتها العسكرية وجعل منها قوة بحرية من الدرجة الأولى، تكون قادرة على صدّ هجمات الأساطيل الأوروبية التي كانت كثيرا ما تتكرر على سواحلها، وشهد التاريخ على العديد من الحملات البحرية الأوروبية على الجزائر أواخر العهد العثماني التي انكسرت أمام السفن الجزائرية في العديد من المرات بالرغم من أن الأسطول لم يكن في أوج قوته التي كان عليها خلال القرن السابع عشر. وسنستعرض لأهم الحملات التي واجهها الأسطول الجزائري أواخر العهد العثماني في دفاعه. عن الجزائر، فنذكر أهمها على النحو التالي:

أ -حملة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر عام 1815:

بعد قرار الولايات المتحدة الأمريكية منعها لدفع الإتاوات المقررة عليها إلى الجزائر سنة 1812م، وربما يعود ذلك إلى إدراكها لضعف الجزائر، وبسبب هذا القرار توترت العلاقات بين البلدين، إلى جانب الرسالة التي نقلها المبعوث الإنجليزي إلى الجزائر التي كان لها تأثير كذلك على توتر العلاقات بين البلدين، مما دفع الداي " **الحاج علي**" إلى طرد قنصل الأمريكي من الجزائر في نفس السنة[2]، كما كان لليهود دور في توتر العلاقة بين البلدين، حيث اقترحوا على

[1] محمد بن جبور، **المرجع السابق**، ص.119.

[2] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**، ص.122.

الداي مهاجمة السفن الأمريكية، لينتهي الأمر بخضوع الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر وتجديدها لمعاهد السلم معها مقابل مبلغ كبير من المال [1].

وبرغم من توتر العلاقات بين البلدين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت غير قادرة على شن حملة عسكرية على الجزائر أو معاقبتها، وذلك لانشغالها بحروبها مع انجلترا، وبمجرد أن وقعة معاهدة " **غنت Ghent** " في 24 ديسمبر 1814م، التي أنهت الحرب بين انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حتى قرر الكونجرس الأمريكي الحرب على الجزائر [2].

وفي 7 حزيران 1815م التقى الأسطول الأمريكي بالأسطول الجزائري في مضيق جبل طارق، وكان من بين سفن الأسطول الجزائري سفينة الريس حميدو وهي تحمل ستة وأربعين مدفعا، وحدثت معركة بينهما أسفرت النتيجة عن استشهاد الريس حميدو وسقوط سفينته بيد الأمريكيين[3]، كذلك اكتشف الأسطول الأمريكي سفينة جزائرية أخرى فأشتبك معها وأسرها وأرسلها إلى قرطاجنة الإسبانية، ولما وصل الأسطول العثماني للجزائر، حاول الأمريكيون التفاوض مع الداي " **عمر**" لكنه رفض، ولما سمع بمقتل الريس حميدو وبمصير السفينتين الجزائريتين، اضطر إلى التفاوض معهم[4] .

وبعد ثلاثة عشر يوم من المباحثات بين الأمريكيين والحكومة الجزائرية وقع الصلح بين الطرفين رسميا في توقيعهما معاهدة بتاريخ 07 تموز 1815م[5]، ونصت بنود هذه المعاهدة على إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين، وإلغاء الإتاوة السنوية المقررة عليها، ودفع تعويضا للسفينة الأمريكية " **ايدوين**" وغيرها من الممتلكات الأمريكية بـ مبلغ مالي قدره عشرة آلاف دولار، وفي المقابل تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بأن ترد للجزائر السفينتين التي استولى عليهما الأسطول الأمريكي من قبل، وإطلاق الأسرى الجزائريين[6].

---

[1] وليام شالر، **المصدر السابق**، ص.141.

[2] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**، ص.122.

[3] عزيز سامح التر، **المرجع السابق**، ص.604.

[4] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**، ص.123.

[5] عزيز سامح التر، **المرجع السابق**، ص.604.

[6] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**، ص.123.

وما يمكن للباحث ملاحظته أن حملة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر 1815م شجعت الدول الأوروبية لتشن هجماتها العسكرية ضد الجزائر قصد الحصول على نفس الامتيازات التي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

ب –**حملة اللورد اكسموث"Exmouth " على الجزائر 1816م:**

عرفت الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر استقرار نوعيا، نتيجة للمعاهدات التي أبرمتها مع بعض الدول الأوروبية كاسبانيا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى إثر هذه المعاهدات، وإلى جانب الحروب التي اندلعت في أوروبا، عرفت الجزائر في هذه الفترة نوع من الاستقرار مكنها من تجديد قطع أسطولها الذي وصل إلى 30 قطعة، واستطاعت في فترة قصيرة أن تسترجع جزءا من قوتها[1].

وما إن انتهت الحروب الأوروبية، اجتمعت الدول الأوروبية في مِؤتمر فينا أواخر 1814م قصد تسوية خلافتها ومشاكلها الناجمة عن الحروب النابليونية، وإن من أهم ما تطرق إليه الحاضرون في المؤتمر قضية ما يسمونه بالقرصنة على سواحل شمال إفريقيا، وخرجوا بقرار ضرورة ضرب القوة البحرية الجزائرية تحت شعار الحرب ضد القرصنة، وقد تعهدت بريطانيا بتنفيذ مقررات مؤتمر فينا مطالبة بتعويض مسبق على مجهداتها يتمثل في وضع الجزر الأيونية تحت حمايتها[2] .

كما قدم الأميرال الإنجليزي سيدني سميث "**S.Smith**" مذكرة للمؤتمرين استند في إعدادها إلى تجربته في المعارك التي شارك فيها، وقد أشار فيها إلى الأخطار التي تواجه الملاحة والتجارة في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كذلك بين "سميث" الطرق والوسائل التي يمكن أن تقضي على ما يسميه القرصنة، كما وضح الأهداف المرجوة من هذا المشروع الذي اقترحه، وقد دعا "**سميث**" إلى إنشاء قوة متحدة بين الدول الأوروبية لمراقبة السواحل البحر الأبيض المتوسط، ولكسب ممثلي الدول الأوروبية في طرحة لقضية القرصنة أسس "**سميث**"جمعية باسم "**جمعية محاربة القراصنة**"، وجمعية أخرى باسم " **جمعية الفرسان محرري**

---

[1] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**، ص.124.

[2] مبارك الميلي، **المرجع السابق**، ص.262.

الرقيق الأبيض في شمال إفريقيا"، وكانت الشخصيات المشاركة في هذه الجمعية من أبرز الشخصيات المسيحية آن ذاك، وكان سميث يهدف من وراء هذه الجمعية إعادة نظام قرصنة فرسان مالطا في ثوب جديد[1].

وفي 13 ماي 1816م طلب اللورد" **اكسموث**" باسم حكومته وحكومات الدول الأوروبية وتنفيذا لقرار مؤتمر فيينا، من الجزائر أن تطلق سراح العبيد المسحيين ووضع حد للقرصنة في البحر المتوسط، وقد امتنعت الحكومة الجزائرية عن ذلك فقام الأسطول الإنجليزي بقصف المدينة، فاستسلم الداي بخصوص الإفراج عن الأسرى ورفض قبول وضع للقرصنة [2].

وقد عمل الداي " **عمر**" على إقامة الترتيبات الدفاعية، وكان في نفس الوقت كان أمراء الصناجق قد وصلوا مع جنودهم إلى مدينة الجزائر، وبادروا في اتخاذ مواقفهم القتالية، وحاول القنصل الإنجليزي إقناع الداي بضرورة إقامة الصلح مع الدول الأوروبية، إلا أن الداي عمر باشا أجابه بالرفض[3].

وفي 27 اوت 1816م عاد الإنجليز وحلفائه الهولنديين مرة أخرى في حملة بحرية عظيمة تظم أكثر من 42 قطعة حربية مزودة بمئات المدافع، بقيادة الأميرالا ن اللورد "**اكسموث**" و "**باندير كايلن**" بوصفهما ممثلين لدول أوروبا[4].

وعند وصول الحملة إلى الجزائر رافعين الرايات البيضاء كعلامة للسلم والأمان [5]، أرسلوا رسالة إلى الداي طالبين الرد عليها في ظرف ساعتين، ولم ينتهي الوقت المحدد دخلت العمارة

---

[1] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**، ص-ص.125-126.

[2] وليام شالر، **المصدر السابق**، ص-ص.152-154.

[3] عزيز سامح التر، **المرجع السابق**، ص.607.

[4] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.322.

[5] زعم الإنجليز أن لهم الإذن من السلطان العثماني محمود الثاني، لكن الداي لم يغتر لهذا المظهر فقام بتعزيز مجهوداته في تحصين العاصمة وتكثيف دفاعاتها وحمايتها، بما أدخله عليها من حصون وقلاع، كما وضع العديد من الإصلاحات في كل من الجهة الشرقية والغربية ومن الناحية الشمالية من العاصمة، كما عززها بالعديد من المدافع الضخمة، ورغم هذه التحصينات إلا أنه لم يصدر قرار بالدفاع، لما أظهرته الحملة الإنجليزية من سلم وآمان لحملها الراية البيضاء. ينظر: عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.322.

تحت الأبراج[1]، وقامت بقصف المدينة بالآلاف من القنابل وقع البعض منها على جدار الجامع الأعظم وكثر الهدم في القلاع والحصون واحترقت من سفن الأسطول الجزائري يومئذ خمس بوارج وأربع مراكب وثلاثون قاربا وتضرر الميناء واستشهد سبعة آلاف من السكان المدنيين، في معركة دامت ثلاثة أيام، أما العدو قتل من أفراده عدد لا يحصى وأصيب الأميرال "**Exmouth** " وكسرت مراكبه[2].

وكانت النتيجة الحتمية للهزيمة التي منيت بها الجزائر في هذه المعركة، قبول الداي "**عمر**" شروط الإنجليز التي تتمثل في إطلاق سراح الأسرى المسحيين الذي كان عددهم 1200حوالي، إلى جانب ذلك دفع تعويضات للذين كانوا دفعوا مبالغ مالية لافتداء الأسرى المسحيين ووضع حدّ لاسترقاق المسحيين[3].

وحمل أفراد الجيش كل المسؤولية للداي " **عمر**" فثاروا عليه واغتاله في 1232هـ/ 1817م[4]، وهكذا قضت الحملة الإنجليزية الهولندية على الانتعاش التي عرفته البحرية الجزائرية مطلع القرن التاسع عشر، وبذلك فقدت الجزائر معظم أسطولها ، ومنعت من مصدرا اقتصاديا هاما يتمثل في افتداء الأسرى.

ج –حملة البريطانية على الجزائر 1824م:

وسبب هذه الحملة أن الحكومة الجزائرية طلبت من السفارة الإنجليزية تقديم مجموعة من اللصوص الذين اختفى بعضهم في مقر السفارة بعد قيامهم بأعمال إجرامية ضد أحد السفن الأمريكية التي رست في ساحل بجاية لظروف طبيعية، فامتنع السفير من تسليمهم للسلطة بحجة أنهم ممن تشملهم الحصانة الدبلوماسية ولا سبيل للدولة الجزائرية عليهم، ولكن حرس الداي أقتحم السفارة وأخرج أربعة منهم وهم رؤساء الفتنة ووضع في أرجلهم الأغلال وساقهم للأعمال الشاقة في مقطع الحجر كعقاب لفعلتهم[5] .

---

[1] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.122.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.323.

[3] مبارك الميلي، **المرجع السابق**، ص.263.

[4] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.131.

[5] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.335.

وعند ذلك أرسل السفير الإنجليزي "**ماكدونيل Mac Donnel**" إلى أحد القراصنة الإنجليز الأميرال"**هارينيل Harrynealle**" يخبره بالقضية، وخرج هذا الأخير من مالطة بأسطول يحتوي على ثلاثة وعشرين مركبا، ولما حل بالميناء تظاهر بأنه جاء مطالبا بدفع تعويضات عن الخسارة التي لحقت بالأسطول في الحملة السابقة ضد الجزائر فرفضت الحكومة ذلك، وكان رد فعل الأميرال توجيه مدافعه نحو الجزائر وقنبلتها وحاصر المدينة عدة أيام (13-27 شوال 1239هـ/ 12-26جويلية 1824م)[1].

ولكن الجزائريين كانوا قد اتعظوا من معركة 1816م، فخرجوا لمجابهته في البحر ودارت بينهم معركة في عرض البحر دون اقترابهم من البر واستمر تبادل إطلاق النار لمدة ثلاثة أيام على التوالي، وفي اليوم الأخير انصرف فيه الإنجليز بعد أن نفذت ذخيرتهم[2].

وعاد الأميرال بعد ذلك يطلب الصلح من الداي، وبعد جدال طويل قبل الداي الصلح شريطة أن يستبدلوا قنصلا جديدا ويدفعوا العوائد، وبعثوا له بالقبول وأخبروه أن قنصلا جديدا غير موجود، وأنهم يقدموا رجلا يقوم مقامه إلى أن يحضر ويأتي معه بالعوائد، ووقع الصلح وتكاتبوا عليه وضربت المدافع، وبعد أيام قدم القنصل الجديد ومعه العوائد مثله مثل القناصل الآخرين[3].

والجدير بالملاحظة أن ضعف البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني زاد في تكالب الدول الأوروبية عليها، والتي لم تتوقف حملاتها التي أضفت لها الصبغة الشرعية في عقد العديد من المؤتمرات الأوروبية (فينا 1814م - لآكس لاشبيل 1818م) كغطاء لوقف أعمال ما تسميه بالقرصنة، والواضح أن الهدف الرئيسي من هذه المؤتمرات تحطيم قوة الخلافة العثمانية عامة والجزائر خاصة.

---

[1] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص.335.

[2] مبارك الميلي، **المرجع السابق**، ص.268.

[3] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.131.

د -الحصار الفرنسي والحملة الفرنسية على الجزائر 1830م:

-الحصار الفرنسي:

كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية متميزة عن باقي الدول الأوروبية، فمنذ القرن السادس عشر كانت فرنسا تتمتع في الجزائر بامتيازات تجارية خاصة، فكان لها مراكز تجارية في كل من عنابة، والقالة، ورأس بونة، والقل، وقد تطورت هذه العلاقات في عهد الثورة الفرنسية بأفضل على ما كانت عليه في السابق [1]ماعدا التوتر في العلاقات بين الدولتين لسبب غزو فرنسا لمصر، وبمجرد أن حل النزاع عادة المياه إلى مجاريها، ولم تبدأ المشاكل تظهر من جديد بين الدولتين إلا عند مجيء نابليون إلى الحكم الذي أصبح يهدد الجزائر بالحرب [2]، حيث أن نابليون بدأ في إعداد مشروع غزو تلخصت أهدافه في جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية، ولتنفيذ مشروعه أمر المواطنين الفرنسيين الذين عاشوا أو كانوا أسرى في الجزائر بإمداده بالمعلومات عنها [3]، وقد بعث جواسيس من أجل هذا الغرض من بينهم الضابط " **بوتان Boutin"** سنة 1808م، والذي اعتمدت خطته أثناء الاحتلال، ولكن قيام الثورة في اسبانيا ثم الحملة على روسيا حالت دون تنفيذ مخططه للاحتلال الجزائر، ولكن الملوك الذين جاءوا من بعده لويس وشارل العاشر احتفظوا بمخططه[4] .

وكان فشل نابليون في تحقيق أطماعه في احتلال الجزائر أثر إيجابي على العلاقات الجزائرية الفرنسية التي رجعت إلى مجراها الطبيعي، نتيجة الحملة الإنجليزية على الجزائر 1816م، وكانت هذه الحملة لصالح فرنسا التي عرفت كيف تسترجع امتيازاتها التجارية على السواحل الجزائرية، ولكن هذا التقارب لم يدم مدة طويلة، إذ طرحت من جديد "قضية الديون"،

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال)**، ط.3، ش. و. ن . ت، الجزائر 1982. ص.13.

[2] عمار عمورة، **موجز تاريخ الجزائر**، ط.1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر 2002، ص.112.

[3] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**، ص-ص.148-149.

[4] عمار عمورة، **المرجع السابق**، ص.112.

التي كانت سببا في الخلاف الذي نشب بين الداي والقنصل الفرنسي "دوفال"، والذي انتهى كما هو معروف بضربة المروحة في 27 أفريل 1827م[1].

وتتلخص قضية الديون في العلاقة المشبوهة التي كانت تربط اليهوديين بكري [2] وبوشناق بالقنصل الفرنسي "**دوفال**"[3]، فكان اليهوديان يقومون بدور الوكالة التجارية نيابة عن فرنسا، ففي أول الأمر كان شراء المواد الغذائية من الموانئ الجزائرية يتم بطريقة مباشرة ثم لجأت إلى التاجرين اليهوديين ليقوما بالدفع للحكومة الجزائرية بدلا من فرنسا[4].

وعندما طالب الداي "**حسين**" بثمن القمح اتفق "**دوفال**" مع التاجرين اليهوديين على توقيف الدين، اعتبرت فرنسا هذا التصرف من الداي بضرب قنصلها اهانة لشرفها، وطلبت من قنصلها مغادرة الجزائر، وأرسلت قائد البحرية " **كولي**" إلى الجزائر على رأس أربع سفن حربية، وطلب من الداي الاعتذار لدوفال في مهلة 24 ساعة كإنذار، ولكن الداي رفض، فأمر ملك فرنسا شارل العاشر من الضابط "**كولي Colet**" بفرض حصار بحر على مدينة الجزائر ابتداء من 16 جوان 1827م[5].

ومن أهم أحداث هذا الحصار المعركة التي وقعت في ميناء الجزائر في 04 أكتوبر 1827م بين سفن " **كولي**" والسفن الجزائرية التي بلغ عددها إحدى عشر سفينة، ودامت هذه

---

[1] علق الطبيب الألماني " سيمون بفايفر **Simon Pfeffer** " على حادثة المروحة، قائلا: <<...أن القنصل الفرنسي انصرف إلى منزله حيث اجتمع ببقية القناصل الأوروبيين، وكلف قنصل سردينيا بالقيام بالأعمال الفرنسية في الجزائر. وفي اليوم نفسه ظهرت في ميناء الجزائر سفينة شراعية فرنسية، يبدو أنه كان على موعد معها، فأخذته وأتباعه ونقلتهم إلى فرنسا...>>، وتجدر الإشارة هنا أن هناك علاقة بين التخطيط وترتيب لحادثة المروحة ومغادرة قنصل فرنسا، ومن الواضح أن " دوفال" من المتحمسين لاحتلال الجزائر. ينظر: أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**، ص-ص. 151 - 152.

[2] واسمه الكامل ميشيل كوهين بكري المعروف باسمه المستعرب ابن زاهوت، وكان صاحب تجارة في أوروبا قبل أن يفتح مركزا له في الجزائر سنة 1770م ، وكان هذا المركز متواضعا في بدايته الأولى، ولكنه ازدهر بعد انضمام إليه أخوته الثلاثة ، وابنه داود، وصهره نافتالي بوشناق، المعروف باسمه المستعرب بوجناح. ينظر: أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال)**، ص.14.

[3] عمار عمورة، **المرجع السابق**، ص.112.

[4] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال)**، ص.14.

[5] عمار عمورة، **المرجع السابق**، ص.112.

المعركة قرابة ساعتين قاتل فيها الجزائريون بكل قوة وضراوة مما دفع بالسفن الفرنسية التراجع وعادت السفن الجزائرية إلى الميناء، وفي 25 أكتوبر 1827م وقع اشتباك آخر بين الطرفين غرب مدينة الجزائر تمكن خلالها "**برطو نيير**" من تدمير سفن جزائرية[1].

وكان للحصار البحري على الجزائر أثار سلبية على فرنسا، فألحت الحكومة الفرنسية المعارضة على ضرورة رفع الحصار، نظرا للأضرار التي ترتبت على التجارة الفرنسية، وفي هذا السياق يقول الأمير **متترنش:** <<... **ليس من أجل قضية مروحة نصرف 100 مليون فرنك فرنسي ونعرض 40.000 عسكري للموت** ...>> لكن في حقيقة الأمر كلفت عملية الحملة لتكون بأقل بكثير، بحيث بلغت 16 مليون فرنك فرنسي، واستولت في المقابل على الخزينة الجزائرية المقدرة بـ 45 مليون فرنك من الذهب، وبذلك حصلت فرنسا على أكثر من ضعف نفقات حملتها على الجزائر[2].

- الحملة الفرنسية عام 1830م :

أدرت الحكومة الفرنسية عقم الحصار الذي فرضته على الجزائر، ولما تولى " **بولينياك**" رئاسة الوزراء الفرنسية عام 1826م أدرك ضرورة إعداد حملة عسكرية ضد الجزائر، ومنذ ذلك الحين راحت فرنسا تبحث عن الأسباب التي تتستر وراءها لاحتلال الجزائر، ويمكن حصر هذه الأسباب التي تذرعت بها فرنسا لاحتلال الجزائر، أن الداي رفض تقديم مبررات عن أسباب حجزه لإحدى السفن الفرنسية في عنابة، وأنه لم يحترم شروط المعاهدة التي أبرمتها مع الحكومة الفرنسية [3].

وبعد تهيأت الرأي العام الفرنسي والأوروبي لتقبل أسباب الحملة لكونها انتقام لشرف فرنسا وأوربا المسيحية[4]، جهزت فرنسا قواتها وانطلقت من ميناء طولون يوم 16 ماي 1830م على

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...**، ص.373.

[2] عمار عمورة، **المرجع السابق**، ص.113.

[3] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**، ص.163.

[4] بارك البابا الحملة على الجزائر وباركتها كذلك بعض البلاطات الأوروبية، ومنها بلاط روسيا، إذ أن القيصر نيقولا الأول تبرع بأحد رعياه المتخصصين في الشؤون الإسلامية، وهو الضابط الكونت فيلوزولوف Filosolof ليكون ضمن الحملة على =

متن 500 سفينة حربية، ولكن العملية لم تنجح بسبب العواصف، وفي 14جوان 1830م على الساعة الواحدة صباحا نزلت القوات الفرنسية المكونة 37000 عسكري بقيادة دي بورمون بسيدي فرج فلم تجد أي مقاومة تذكر، وكانت محملة بالمدفعية ومؤونة تكفيهم لمدة أربعة أشهر، بينما كان الجيش الجزائري يضم 7000 عسكري و 40000 متطوع بحوزتهم أسلحة محدودة يقودها الآغا إبراهيم صهر الداي[1].

وكانت فرنسا تنتظر المساعدة من الجزائريين خاصة، أنها أرسلت بيان[2]عن طريق القنصل الفرنسي بتونس لتوزيعه على العديد من المراكز في الجزائر، ويدخل هذا في إطار الحملة السيكولوجية لتمهيد فرنسا للاحتلال الجزائر[3].

كانت الجيوش الفرنسية تحفر الخنادق لحماية معسكرها، بدلا من أن يبادر الداي في الهجوم فورا على الفرنسيين، أقام لهم معسكرا في سطوالي على بعد خمسة كيلو مترات من سيدي فرج، وفي مساء يوم 18 جون 1830م هاجم الجزائريون والعثمانيون الجيش الفرنسي وكبدوه خسائر كبيرة، وكان رد فرنسا سريعا بعد أن تحصلت على تدعيمات قوية اجتاحت بها معسكر سطوالي وفقدت خلالها 57 مقاتلا 473 جريح[4].

وبعد خسارة معركة سطوالي، استدعى الداي المفتي (شيخ الإسلام) وطلب منه أن يجمع الشعب لدفاع عن البلاد، لكن لسوء الحض أن الوقت فات، حيث أن الجيش الفرنسي

=الجزائر. ينظر هامش: أبو القاسم عد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)**، ج. 1، ط. 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت –لبنان1992، ص.16.

[1] عمار عمورة، **المرجع السابق**، ص.113.

[2] زعم الضباط الفرنسيين في هذا البيان أنهم قدموا إلى الجزائر لتحرير سكانها من ظلم الأتراك وحكمهم الطاغي المتعجرف، وفي الحقيقة هي دعوة باطلة ومتحيزة، لا أساس لها من الصحة تعمدوها ليبرروا غزوهم واحتلالهم للجزائر وكل البلدان الإسلامية التي كانت تحت حكم الأتراك والدولة العثمانية، أما الأتراك فهم إخوانهم في الدين جاءوا للجزائر وبلاد الشمال الإفريقي بطلب من السكان لنجدتهم من الغارات والهجومات الأوروبية.ينظر: يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ط.1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر1999، ص.307. ينظر الملحق رقم: (15)

[3] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**، ط.1، دار البعث، قسنطينة– الجزائر 1985، ص.28.

[4] عمار عمورة، **المرجع السابق**، ص.114.

وصل إلى حصن الإمبراطور مع غروب الشمس، وأرسل الداي الخزناجي إلى حصن الإمبراطور، وكان الخزناجي يريد مسالمة الفرنسيين لطمعه في الحكم[1].

وبعد سقوط حصن الامبراطور والمعروف ببرج الطاوس في يد الفرنسيين بعد أربعة أيام من المعارك، وهو أكبر مركز دفاعي للجزائر، وعندما يئس العثمانيون من إيقاف الهجوم الفرنسي على الحصن أضرموا النار في خزينة الذخيرة وفجر الحصن.

وعشية هذا اليوم ذهب مندوب الداي "**بومرزاق**" رفقة قنصل انجلترا إلى المعسكر الفرنسي لغرض التفاوض، وقدم له الجنرال " **دي بورمون**" شروط الصلح، ووقع الداي حسين على معاهدة الاستسلام بجنان الرايس يوم 5 جويلية 1830م، ونصت بنود المعاهدة على ما يلي:

– يسلم حصن القصبة، وسائر الحصون الأخرى التابعة للجزائر وميناء هذه المدينة إلى الجيش الفرنسي صبيحة يوم 5 جويلية 1830م على الساعة العاشرة[2].

– يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي تجاه داي الجزائر، بأن يترك له الحرية وحيازة كل ثرواته الشخصية.

– للداي حسين كامل الحرية في اختيار المكان الذي يرغب السفر إليه رفقة عائلته وأمواله، ويكون تحت حماية القائد العام الفرنسي طوال إقامته في الجزائر، وسيتولى حرس ضمان أمنه الشخصي وأسرته.

– يتمتع الجنود الأتراك التابعين للجيش الجزائري بالحقوق المقدرة عليهم في الفترات السابقة.

– حرية ممارسة الشعائر الدينية الإسلامية ، ولا يقع أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات، ولا بدينهم، ولا بأملاكهم، ولا بتجارتهم وصناعتهم احترام النساء، ويتعهد القائد العام الفرنسي بذلك عهد شرف[3].

---

[1] حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص.200.

[2] عمار عمورة، **المرجع السابق**، ص.115.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط.1، مكتبة العبيكان، الرياض–السعودية 1997، ص–ص.257–258.

وفي غضون أيام تحولت الحملة إلى احتلال، وتحول تأديب الداي حسين باشا إلى تأديب شعب وأرض، وأطلقوا منذ ذلك الحين تسمية جديدة على العمليات وهو التهدئة (Pacification) وتحول الانتقام من الأتراك "المستبدين الغرباء" [1]إلى انتقام من صاحب الدار نفسه لأنه عربي مسلم ولأنه رفع سلاح المقاومة ضد الاحتلال، وأخيرا تحول المحررون إلى غزاة [2].

وما يمكن ملاحظته من خلال ما تقدم نستنتج أن انتعاش البحرية الجزائرية أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، كان نتيجة بروز آخر القباطنة البحر" **كرايس حميدو**"، الذي بخبرته العسكرية استطاع أن يحافظ على الإيالة الجزائرية في ضل مراحل صعبة، كما استطاع أن يحي نشاط الجهاد البحري بعد ركوده مدة قرن.

كما أن ارتباط الجزائر مع الدول الأوروبية بمعاهدات خاصة، كان لها دور في تفادي المواجهة العسكرية التي تؤدي حتما إلى تنازلها عن العديد من الامتيازات، وزيادة التدخل الأوروبي المباشر في الشؤون الداخلية، ولذلك نجد أن قضية البحرية الجزائرية بدأت تطرح بقوة في أواخر العهد العثماني .

ولقد أسفر ضعف الأسطول الجزائري بعد الحملات الأوروبية على الجزائر أواخر العهد العثماني، وخاصة بعد حملة اللورد " **اكسموث**" 1816م ، على تكالب الدول الأوروبية على الجزائر وشنها حملات عسكرية مشتركة فيما بينها ضد الجزائر.

وإلى جانب الظروف الخارجية لضعف البحرية الجزائرية، نجد أن الصناعة بدأت تضعف بعدما تناقص حجم التجهيزات التي كانت تقدمها الدول الأوروبية كإتاوات، والهدايا كالحبال،

---

[1] حاول الباب العالي استرجاع الجزائر إلى أحضان الخلافة الإسلامية، حيث أن الدبلوماسية العثمانية عملت على الدخول مع فرنسا في مفاوضات من أجل المسألة الجزائرية، ومن العوامل أثرت على الباب العالي لطرحه القضية الجزائرية دبلوماسيا، العرضية التي قدمها السكرتير السابق لباي الجزائر" حمدان أفندي" للسلطان محمود الثاني في 18 يوليو 1832، وكانت لهذه العريضة أثر بالغ على السلطان محمود الثاني الذي سارع باتخاذ القرارات اللازمة لتحرير الجزائر، إلا أنه لم يتعدى عمله الجانب الدبلوماسي ويعود ذلك لانشغاله بالحرب التركية المصرية ضد محمد علي. ينظر: نينل الكسندروفنا دولينيا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية** ، ترجمة أنور محمد إبراهيم، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، (د.ب)1999، ص.137.

[2] أبو القاسم عد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)**، ص.16.

والأخشاب والأشرعة، بالإضافة إلى احتكار اليهوديين " **بكري** و **بوشناق**" للخشب واستثمار الغابات التي كانت أخشابها تستعمل في بناء السفن والبواخر، مما أضعف الصناعة الحربية المحلية في الجزائر.

خاتمـــة

بعد العرض والتحليل لموضوع البحث: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني- الجيش أنموذجا-، توصلنا إلى جملة من النتائج الهامة نلخصها على النحو التالي:

- يتضح مما سبق أن النظام الحكومي للجزائر كان مبني على أساس مؤسساتي، حيث أن الدولة الجزائرية اعتمدت على مؤسسات مدنية وأخرى عسكرية، وظلت هذه المؤسسات قائمة تؤدي مهامها إلى أواخر العهد العثماني.

- تضافرت عدة عوامل أسهمت في اضطراب النظام المالي للجزائر، حيث عرفت الجزائر تغيرا في ميزان المداخيل بسبب تراجع غنائم الجهاد البحري، مما أدى بالسلطة الحاكمة إلى الالتجاء إلى السياسة الضريبية وخاصة في قطاع الريف، التي كانت سببا في سوء العلاقة بين الحكام والرعية .

- استمرت مؤسسة الأوقاف في تأدية مهامها ، فكان للوقف دور إيجابي في شتى المجالات، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فكانت الأموال التي تدرها الأوقاف تنفق على العلم والثقافة وخاصة الدينية في المناطق المعزولة والبعيدة عن أنظار السلطة في الجبال والقرى، كما كان لها الفضل في الحفاظ على الإسلام، بالإضافة لحفاظها على الروابط الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

- تميز القضاء بالمرونة والازدواجية، على عكس ما يذهب إليه الكثير من الباحثين، فكان من حق التقاضي حرية اختيار المذهب الحنفي أو المالكي، إلى جانب حق الطعن والاستئناف، كما تميز بالشمولية، ففي المناطق التابعة البايليك وبعض المناطق الخاضعة للسلطة الأتراك، كان يؤدي دور القضاء الجهاز القضائي الرسمي، أما المناطق الجبلية غير الخاضعة لسلطة البايليك، قام على أمر القضاء فيها كل من المرابطين ومريدي الزوايا.

- تأكد رسميا انفصال الجزائر عن مركز الخلافة ويظهر ذلك في القضاء على ازدواجية الحكم من خلال إلغاء منصب الباشا كممثل للسلطان العثماني، إلى جانب ذلك تميّزت هذه الفترة بعدم الاستقرار في النظام السياسي، إذ أن الجند عادوا إلى ما كانوا عليه في السابق، وأضحوا يعينون ويعزلون الحكام حسب رغباتهم الشخص.

- كانت الإستراتجية الحربية البرية مقسمة إلى جيش نظامي يتكون من الجيش الإنكشاري وفرق المدفعية وفرقة الفرسان، وجيش احتياطي يتكون من قبائل المخزن وفرق زواوة والكراغلة.

-عرف الجيش الإنكشاري تقهقرا في أداء مهامه وأصبح دوره سلبي بعد ما كان في السابق يحمل على عاتقه مسؤولية الدفاع عن الوطن وأصبح يتدخل في الشؤون السياسية للبلاد ما أثار الفوضى وعدم الاستقرار السياسي.

- أما فرق المدفعية تعتبر من أهم الفرق العسكرية في الجيش البري رغم أن وحداتها تضاءلت وأعدادها تناقصت، ويعود ذلك إلى إهمال العديد من الدايات الصناعة الحربية المحلية في الجزائر في حين تناقصت الإمدادات العسكرية التي كانت تقدمها الدول الأوروبية والمساعدات التي يقدمها الباب العالي للجزائر .

- كما كان لفرقة الفرسان دور كبير في تعزيز القوة العسكرية النظامية للجزائر، وسبب ذلك قلة عدد الجنود المجندين في صفوف الإنكشارية، فبفضلها تم القضاء على الثورات الداخلية .

- أما الجيش غير النظامي كان دوره مقتصرا على الفترات الشحيحة التي يتضاءل فيها عدد المجندين الوافدين للجزائر من المشرق.

- تضافرت عدة عوامل أسهمت في ضعف البحرية الجزائرية، من أهمها الحملات الأوروبية المتكررة التي كان سببا في فقدانها معظم قطع أسطولها، إلى جانب نقص الأتاوات والهدايا التي كانت تقدمها الدول الأوروبية للجزائر والتي في معظمها تجهيزات خاصة بحرية، بالإضافة إلى عدم مواكبة التطور الصناعي الحاصل في أوروبا.

- ولقد ساهم آخر القباطنة رجال البحر "كالرايس حميدو" في المحافظة على الإيالة خلال المراحل الصعبة التي كان يشهدها البحر الأبيض المتوسط.

- كان لتضارب المصالح بين جناحي مؤسسة الجيش المتمثلة في الصراع بين (رياس البحر) و(فرق الإنكشارية)، أثر على ابتعاد كل واحدة من هذه الفرق على دورها الأساسي والمتمثل في دفع الأخطار الخارجية عن الوطن واستتباب الأمن في الداخل.

– إن التفوق الحربي والاقتصادي للدول الأوروبية فرض على الجزائر أسلوب المعاهدة وفق القانون الدولي ما أكسبها العديد من الامتيازات، ومنذ ذلك طرحت قضية – القرصنة الجزائرية– على المستوى الدولي، وكان الهدف من ذلك مقصودا للقضاء على البحرية الجزائرية.

ملاحق

الملحق رقم: (1)

– خريطة ضرائب قطاع الريفي بالجزائر أوائل القرن التاسع عشر.

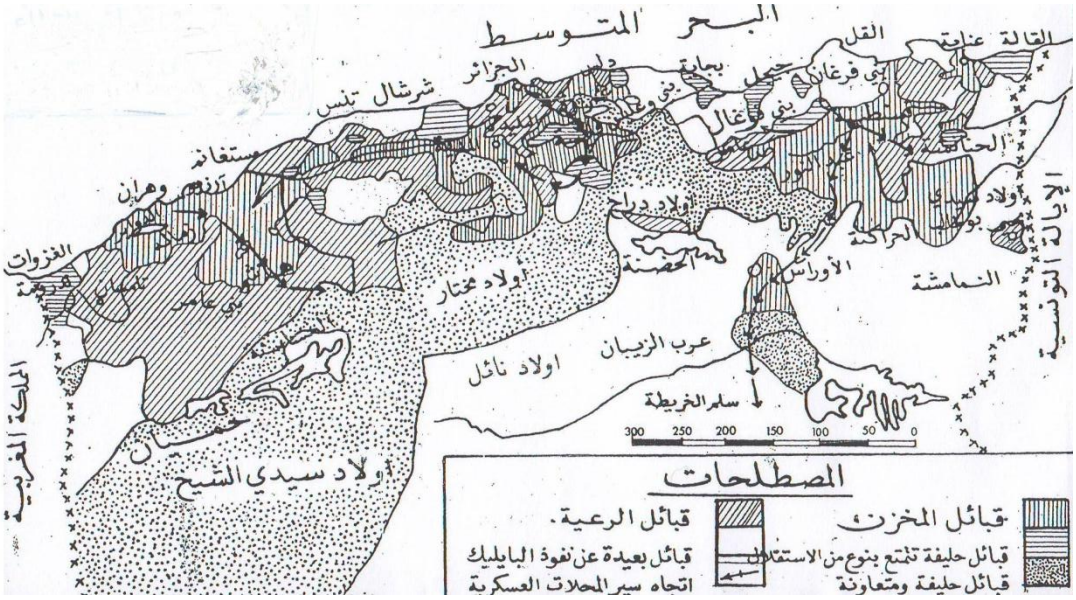

المصدر: ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800 1830**، ص.257.

الملحق رقم(2)

حساب مصاريف في الايالة لسنة 1822م.

النفقات	قيمتها بالدولار الاسباني
العمال والفنيين وعمال الميناء	24000
شراء الخشب والحبال ولوازم البحرية	60000
مرتبات الضباط والبحارة	75000
مرتبات العسكريين من مختلف الرتب	700000
المجموع	424,200

المصدر: وليام شالر، **المصدر السابق**، ص.61.

الملحق رقم: (3)

نماذج من العملة الجزائرية المضروبة بدار السكة من 1731-1824م.

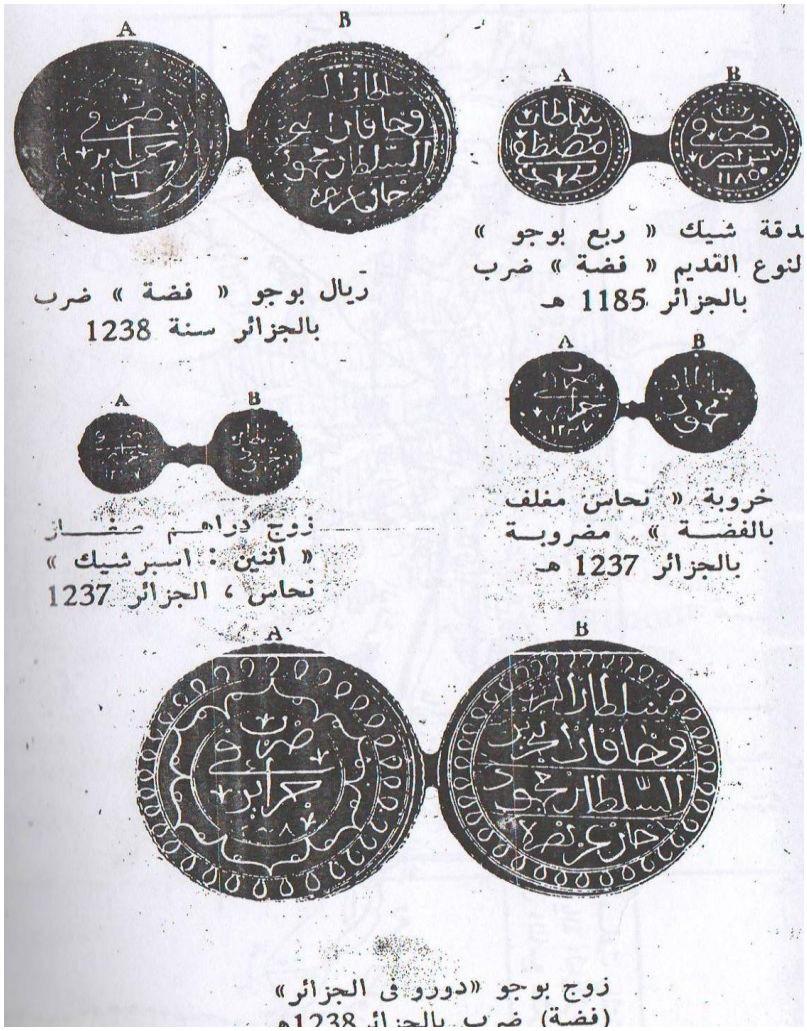

المصدر: ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ص.265.

الملحق رقم: (4)

- نماذج بعض النقود التونسية المستعملة في الجزائر

المصدر: ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800 1830**، ص.267.

الملحق رقم: (5)

الرسالة التي أرسلها الأهالي للسلطان العثماني سليم الأول سنة 1519 يعرضون فيها رغبتهم في ضم الجزائر للدولة العثمانية.

المصدر: خير الدين بربروس، **المصدر السابق**، ملحق رقم 3

الملحق رقم: (6)

- خريطة بأسماء أهم المدن الأناضول التى كان يأتى منها الجند المتطوعون للجزائر

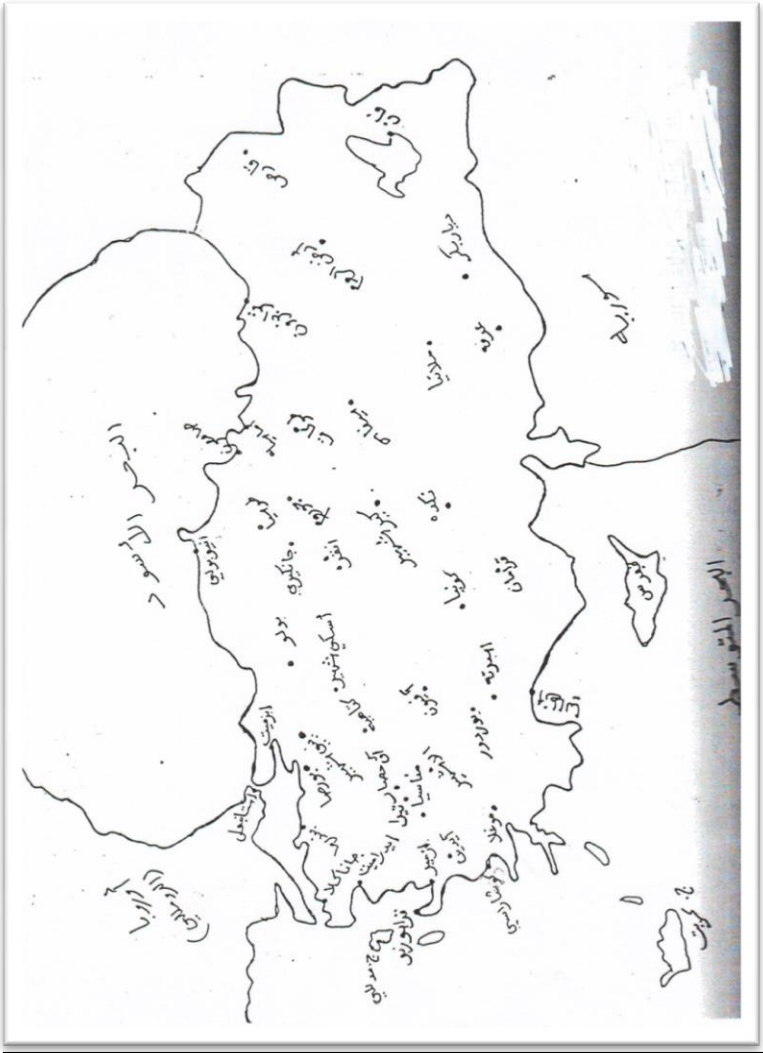

المصدر: خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.244.

الملحق رقم: (7)

- ثكنات مدينة الجزائر خلال العهد العثماني(بتصرف).

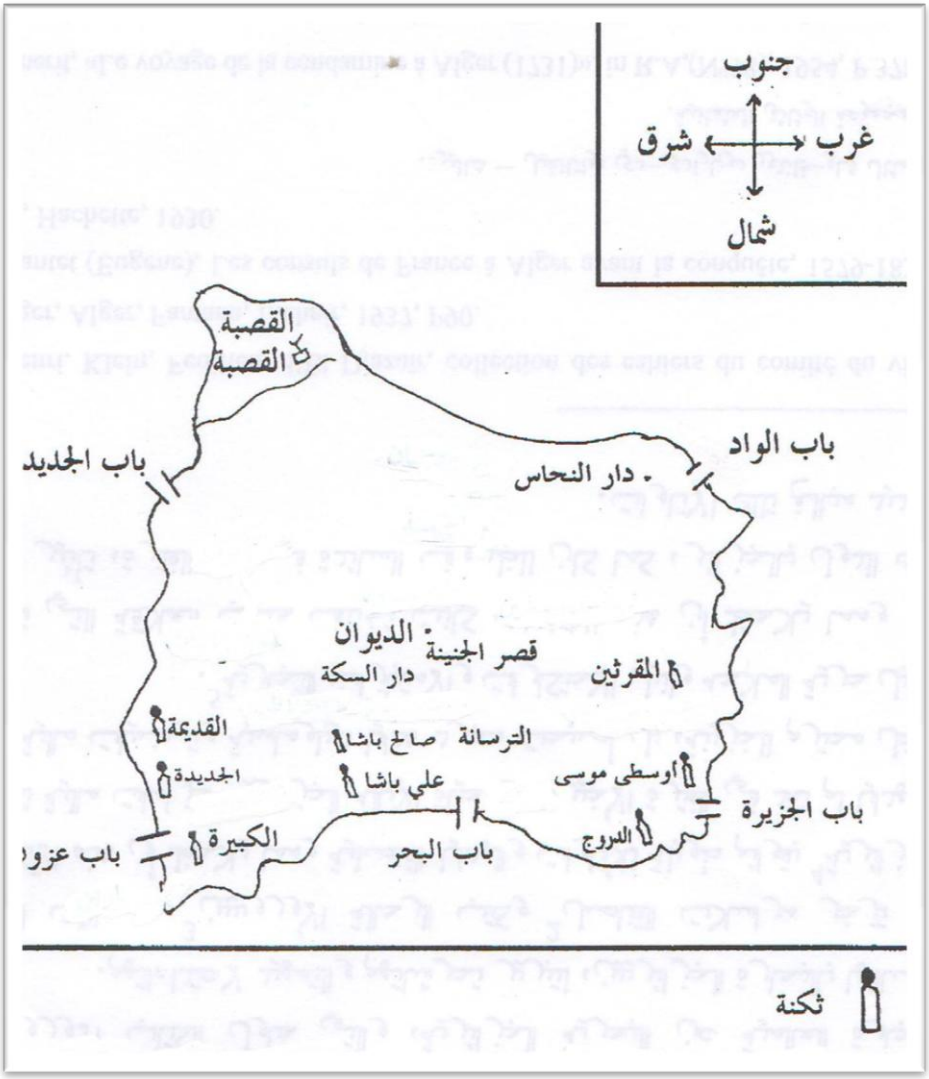

المصدر: حنيفي هلايلي، **المرجع السابق**، ص.159.

الملحق رقم:(8)

– جدول النوبات سنة 1830م.

النوبات	عدد السفرات	عدد الجنود بمختلف رتبهم في السفرات	العدد الإجمالي
نوبة زمورة	02	14+14	28
نوبة مستغانم	05	17+15+16+16+14	78
نوبة وهران	10	16+16+16+15+16+16+16+16+14+15	156
نوبة قسنطينة	05	15+14+15+16+13	73
نوبة بونة	05	15+14+14+14	71
نوبة بسكرة	05	16+16+16+15	62
نوبة بجاية	04	14+15+15	44
نوبة تبسة	03	14+15	29
نوبة تلمسان	02	15+16+16+13	76
نوبة معسكر	03	15+14+13	42
نوبة جيجلي	02	15+14	29
نوبة قشتولة	04	15+16+16+15	62
نوبة كاف الزجالة	02	15+14	29
نوبة حمزة	01	15	15
نوبة تامنفوست	01	15	15
نوبة بني جنات	02	15+15	30
نوبة المنار	01	15	15
نوبة ثكنة الحاج علي باشا	01	15	15
نوبة ثكنة مرسى الذبان	01	15	15
المجموع	**64**	**884**	**884**

المصدر: حسان كشرود، **المرجع السابق، ص.58.**

الملحق رقم: (9)

- مدفع من البرونز جزائري الصنع .

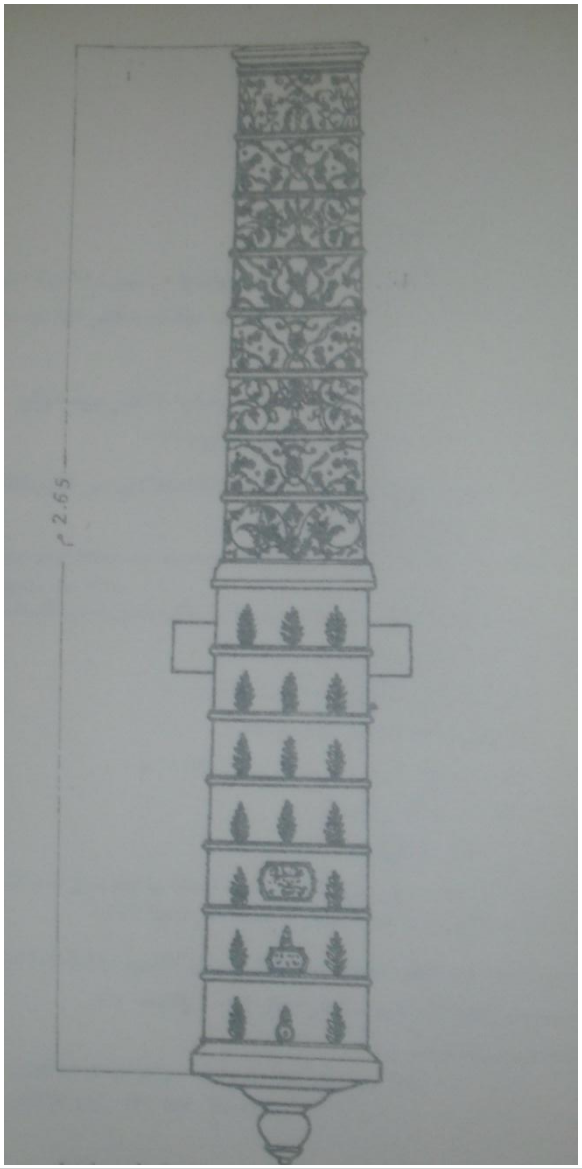

المصدر: لخظر درياس، **المرجع السابق**، ص.232.

الملحق رقم: (10)

- نماذج من المدافع التي صنعت بدار النحاس ، أخذت من القصبة سنة 1830 وهي معروضة بالمتحف العسكري بباريس كغنيمة حرب

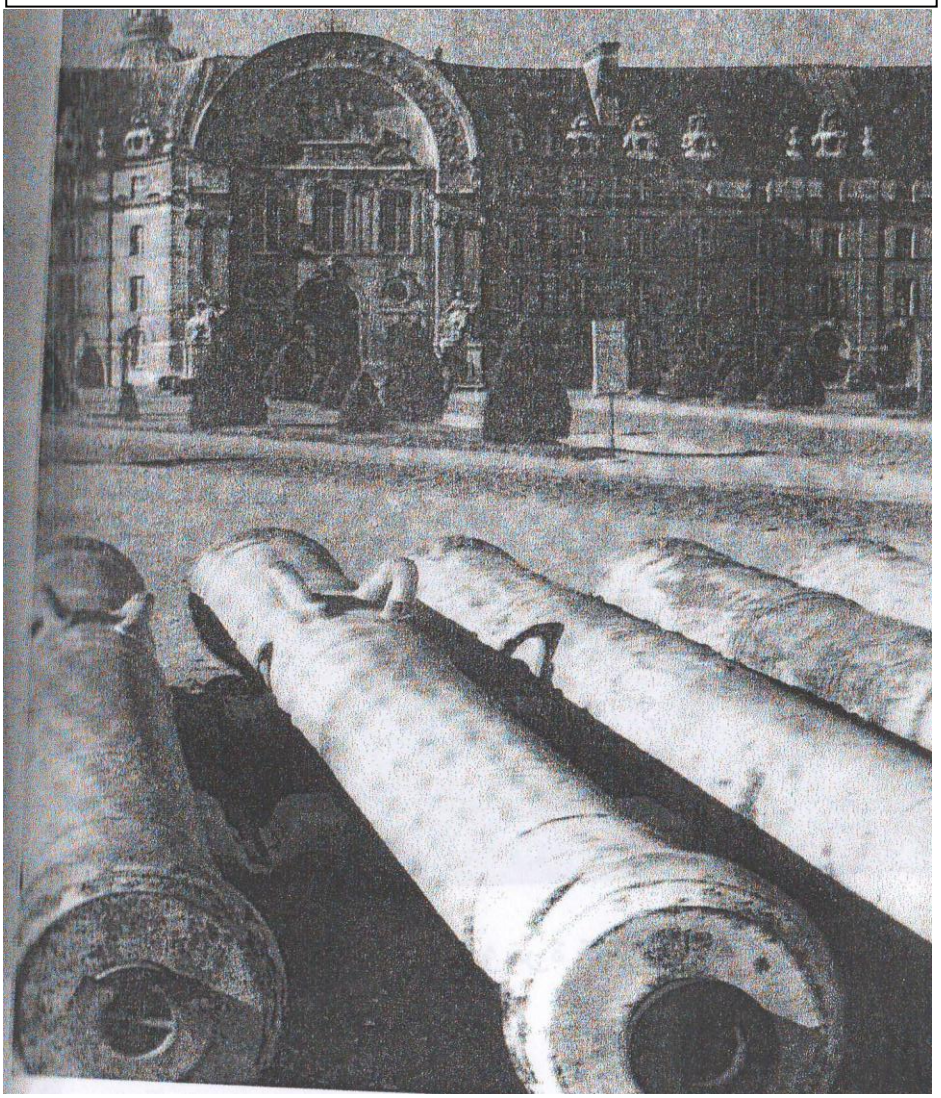

المصدر: علي خلاصي، **المرجع السابق**،ص.242.

الملحق رقم: (11)

- نماذج من القذائف المركبة بدار الصناعة .

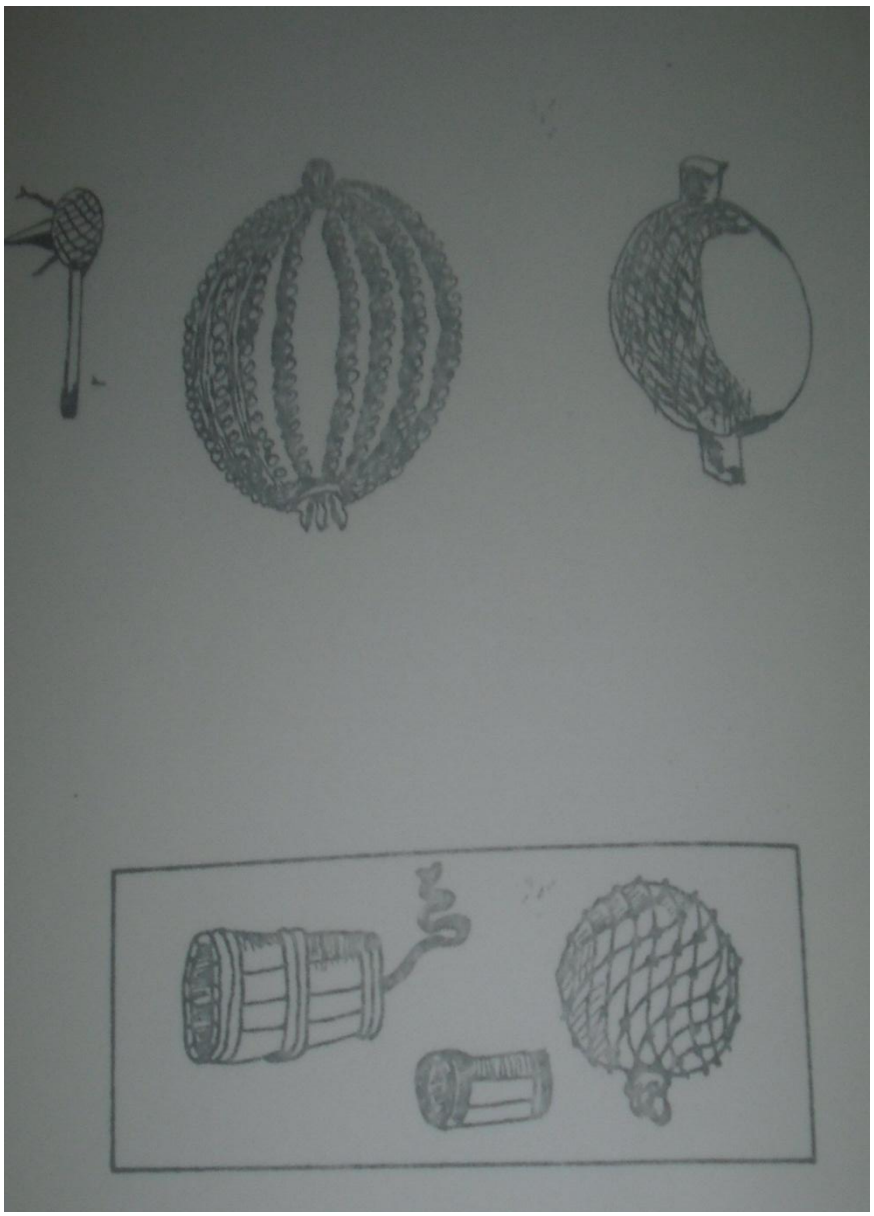

المصدر: لخظر درياس، **المرجع السابق**، ص.178.

الملحق رقم: (12)

- مدفع بابا مرزوق.

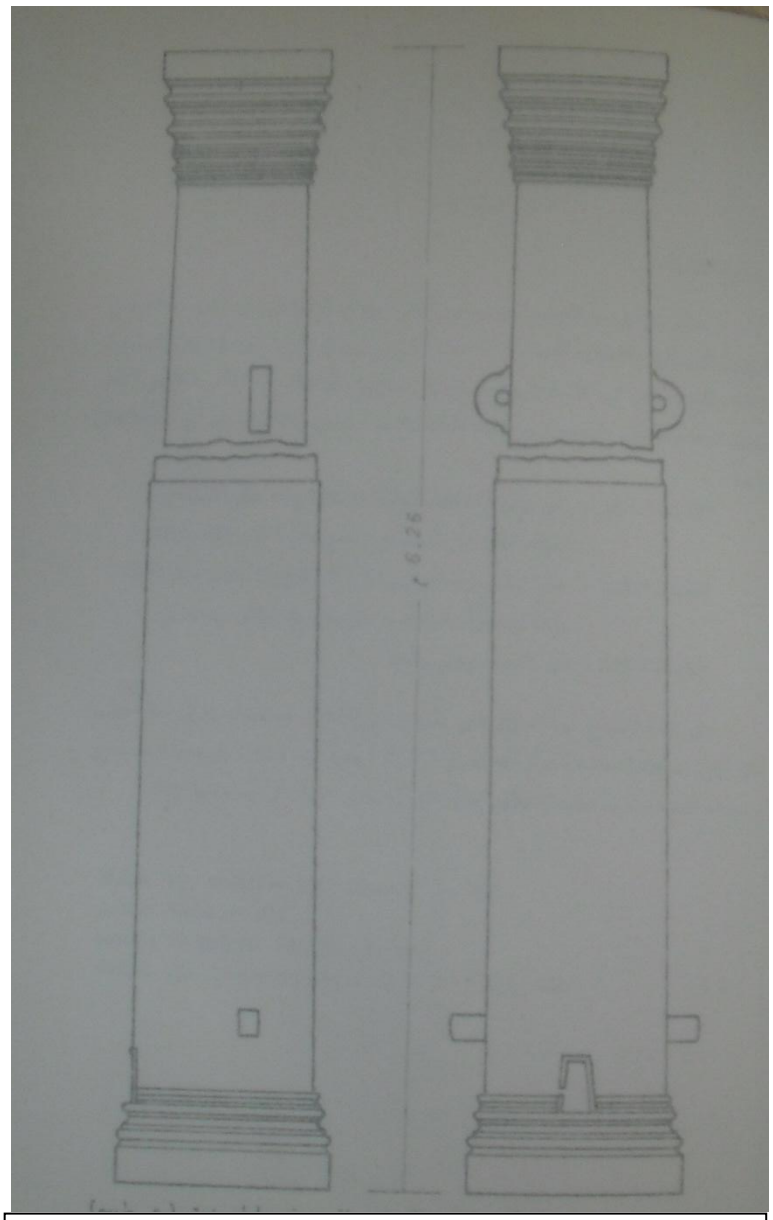

المصدر: لخظر درياس، **المرجع السابق**، ص.226.

الملحق رقم: (13)

– مدفع وملحقاته.

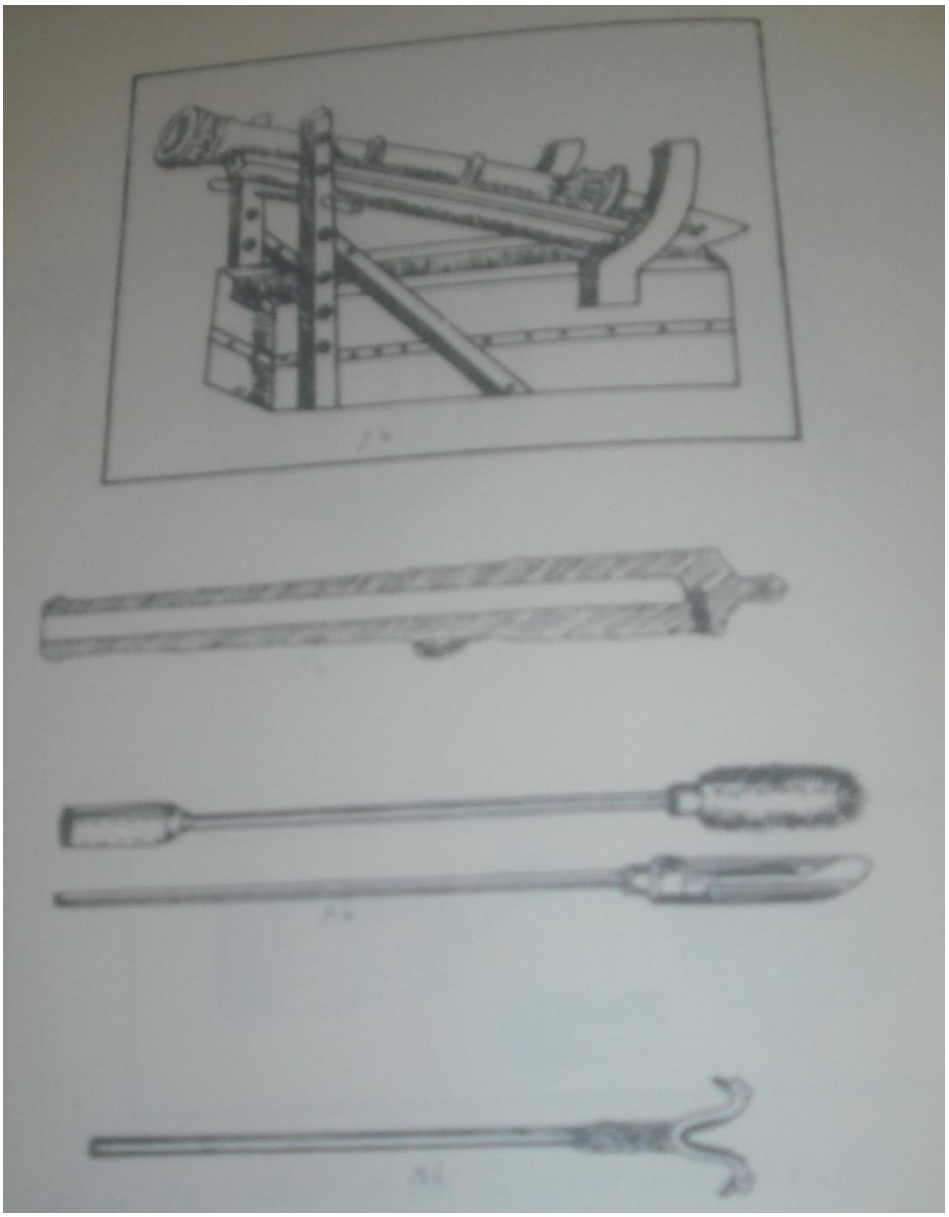

المصدر: لخظر درياس، **المرجع السابق**، ص.177.

ملحق رقم:(14)

- قائمة بأنواع السفن الجزائرية في 31 ديسمبر 1829م.

عدد السفن	أنواعها	عدد مدافعها	طريقة الحصول عليها
1	فرقتين Fregata	46	هدية من الباب العالي سنة 1817م
1	فرقتين	32	هدية من سلطان فاس
1	فرقتين	32	تم بناؤها في الجزائر
1	فزوت Corvette	22	هدية من الباب العالي سنة 1817م
1	بريق Brick	22	وهي السفينة الوحيدة التي نجت من حملة اللورد ايكسموث
1	بريق	18	هدية من طرف سلطان فاس عام 1818م
1	بريق	18	اشترتها الايالة من طرف بريطانيا
3	بريق	4	اشترتها الايالة من طرف بريطانيا
1	شباك Chebeck	4	اشترتها الايالة من اسبانيا
6	زورق خفيف Bombarier	1	//
24	زورق خفيف شالوب Chaloupe	1	//

المصدر: خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.243.

الملحق رقم: (15)

المنشور الفرنسي الذي وزع بالجزائر قبيل الاحتلال

هذه مناداة من سار عسكر امير الجيوش الفرانساوية

الى سكان الجزائر واهالى القبائل

بسم الله المبدئ المعيد وبه نستعين

المصدر: أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.177.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

- القرآن الكريم.

1 -ابن أثير علي بن أبي الكرم، **الكامل في التاريخ**، راجعه وعلق عليه نخبة من العلماء، ج 3، ط.3، دار الكتاب العربي، لبنان 1970.

2 -بربروس خير الدين، **مذكرات خير الدين بربروس** ، ترجمة محمد دراج، دار الأصالة، الجزائر 2010.

3 -الجزائري محمد بن ميمون، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية** ، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، الجزائر 1981.

4 -خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت، الجزائر 2005.

5 -الزبيري محمد العربي، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة ويضربة** ، ط. 2، ش.و.ن.ت، الجزائر 1981.

6 -الزهار أحمد الشريف، **مذكرات أحمد شريف الزهار 1754-1830م**، تحقيق أحمد تفيق المدني، ش.و.ن.ت.،الجزائر 1974.

7 -السعدي عبد الرحمان بن ناصر، **تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان** ، تحقيق عبد الرحمان بن معلا اللويحق، ط.1، دار بن حزم، لبنان 2003.

8 -شالر وليام، **مذكرات**، تعريب وتقديم وتعليق إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت.،الجزائر 1982.

9 -بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القررن التاسع عشر**، ترجمة وتحقيق يحي بوعزيز، ج. 1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر (د س).

10 -كاتكارت جيمس ليندر، **مذكرات كتكارت قنصل أمريكا في المغرب** ، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.

11 -ابن منظور بن محمد مكرم، **لسان العرب** ، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة (د. س).

ثانيا:المراجع:

-المراجع باللغة العربية:

1 -آجقو علي، **محاضرات في تاريخ ومؤسسات الدولة الجزائرية -نظام سياسي ومؤسسات-** ، ط.2، شركة باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، الجزائر 2003.

2 -ـــــــــــــــــ ، **محاضرات في تاريخ ومؤسسات الدولة الجزائرية -العدالة-**، ط.2، شركة باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، الجزائر 2001.

3 -آرجمنت كوران، **السياسة العثمانية اتّجاه الاحتلال الفرنسي (1827- 1847)**، ترجمة عبد الجليل التميمي، ط.2، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس 1974.

4 -الهارودي علي وأخرون، **القانون البحري والجوي**، ط.1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان2001.

5 -بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار المغرب الإسلامي، بيروت 1997.

6 -بوعزيز يحي، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2007.

7 -ـــــــــــــــــ ، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا (1500-1830)**، ط.1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .1997

8 -ـــــــــــــــــ ، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية** ، ط. 1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر1999.

9 -التر عزيز سامح، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة عامر محمود علي، ط. 1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان 1989.

10 -جليان شارل اندري، **تاريخ إفريقيا الشمالية** ، ترجمة محمد مزالي والبشير سلامة، ج. 2، ط.1، الدار التونسية للنشر، تونس 1983.

11 -الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، **تاريخ الجزائر العام** ، ج 3، ط. 6، دار الثقافة للطبع والنشر، بيروت – لبنان 1983.

12 -حساني مختار حساني وآخرون، **التاريخ العسكري للجزائر (من الفتح الإسلامي إلى القرن 16م)**، م.و.د.ب.ح.و.ث.ت، الجزائر2007.

13 -الحسني كمال دوحمان، **أشراف الجزائر ودورهم الحضاري في المجتمع الجزائري**، ط.1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة – الجزائر 2009.

14 -خلاصي علي، **الجيش الجزائري في العصر الحديث**، دار الحضارة للنشر، (د.س).

15 -دحماني توفيق، **دراسة في عهد الأمان (القانون السياسي والعسكري للجزائر)**، الدار العثمانية للنشر، الجزائر2009.

16 -دولينيا نينل الكسندروفنا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية**، ترجمة أنور محمد إبراهيم، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، (د.ب)1999.

17 -زحيلي محمد، **تاريخ القضاء في الإسلام**، دار الفكر المعاصر، بيروت 1990.

18 -أبو زهرة محمد، **محاضرات في الوقف**، ط.2، دار الفكر العربي، (د.ب) 1971.

19 -زوزو عبد الحميد، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008.

20 -سبنسر وليم، **الجزائر في عهد رياس البحر** ، ترجمة عبد القادر زبادية، ط. 2، دار القصبة للنشر، الجزائر2006.

21 -سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)**، ج. 1، ط. 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت -لبنان1992.

22 -ـــــــــــــــ ، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج.1، ش.و.ن.ت، الجزائر .1981

23 -ـــــــــــــــ ، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال)**، ط.3، ش. و. ن . ت، الجزائر 1982.

24 -سعد الله فوزي ، **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون** ، دار الأمة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر 2005.

25 -سعيدوني ناصر الدين وبوعبدلي المهدي، **الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)** ، ج 4، م.و.ك، الجزائر 1984.

26 -سعيدوني ناصر الدين، **الجزائر منطلقات وأفاق** ، ط. 2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2008.

27 -ـــــــــــــــ ، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ط.1، ش.و.ن.ت، الجزائر1979.

28 -ـــــــــــــــ ، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (الفترة الحديثة والمعاصرة)** ، ط.1، ج.2، دار النشر المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988.

29 -ـــــــــــــــــــ ، **موظفو مؤسسة الأوقاف في أواخر العهد العثماني** ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2001.

30 -ـــــــــــــــــــ ، **ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت2000.

31 شويتام أرزقي، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني(1519-1830م)**، ط.1، دار الكتاب العربي، القبة – الجزائر 2009.

32 -ـــــــــــــــــــ ، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي(الفترة العثمانية 1519-1830م)**، ط. 1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القبة – الجزائر2007.

33 -صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية** ، ج3، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض 2000.

34 -بن صحراوي كمال، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر أواخر عهد الدايات** ، ط. 1، بيت الحكمة للنشر، الجزائر 2009.

35 -الصلابي علي محمد، **الدولة العثمانية (عوامل النهوض والسقوط)** ، ط.2، دار المعرفة، بيروت- لبنان 2006.

36 -عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر2005.

37 -عبد القادر نور الدين، **صفحات في مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، نشر كلية الآداب الجزائرية، قسنطينة 1965.

38 -بن عبد الله سعيد، **العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم**، مؤسسة تيسو للنشر والتوزيع، الجزائر2011.

39 – عشراتي سليمان، **الشخصية الجزائرية (الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية)** ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر2002.

40 -العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**، ط. 1، دار البعث، قسنطينة- الجزائر 1985.

41 -عمورة عمار، **موجز تاريخ الجزائر**، ط.1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر 2002.

42 -حميراوي احميده، **الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني(مذكرات تيدنا أنموذجا)**، دارالهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة -الجزائر2009.

43 -الغربيي الغالي وأخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر**، ط. 1، م.و.د.ب.ح.و.ث.ت، الجزائر 2007.

44 -غطاس عائشة وأخريات، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، م.و.د.ب.ح.و.ث، الجزائر 2007.

45 -فركوس صالح، **الحاج أحمد باي قسنطينة (1826م-1850م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.

46 -ـــــــــــــــــ ، **المختصر في تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة – الجزائر 2005.

47 -قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ط. 1، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر1994.

48 -ـــــــــــــــــ ، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830**، ط.1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1987.

49 -كحول عباس كحول، **زوايا الزيبان العزوزية "مرجعية علم وجهاد** "، ط.1، دار علي بن زيد للطباع والنشر، بسكرة -الجزائر 2013.

50 -محرز أمين، **الجزائر في عهد الأغوات(1659-1671)**، ط. 1، دار البصائر للنشر والتوزيع،الجزائر 2011.

51 -المدني أحمد توفيق، **حرب ثلاثة مائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492-1792)**، ط.1، دار البصائر، الجزائر1986.

52 -ـــــــــــــــــ ، **هذه هي الجزائر**، ط.1، نشر مكتبة النهضة، مصر 2001.

53 -مروش المنور، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة الأسعار والمداخيل)**،ج3، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009.

54 -مزهود الصادق، **تاريخ القضاء من العهد البربري إلى حرب التحرير**، ط.2، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

55 -الميلي مبارك بن محمد الهلالي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر .1964

56 -نايت بلقاسم مولود قاسم ، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج1.، ط.1، دار الأمة، الجزائر2012.

57 -هلال عمار، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1800-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1955.

58 -هلايلي حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني** ، ط. 1، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة – الجزائر 2007.

59 -ـــــــــــــــــ ، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني** ، ط. 1، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة –الجزائر 2007.

60 -وولف جون ب، **الجزائر وأوربا(1500-1830م)**، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1986.

61 -ياغي إسماعيل أحمد، **العالم العربي في التاريخ الحديث،** ط.1، مكتبة العبيكان، الرياض- السعودية 1997.

62 -يكن زهدي، **المختصر في الوقف**، مطبعة سيما للنشر، لبنان 1966.

-المراجع باللغة الفرنسية:

1- Belhamissi Moulay, **histor de la Marine Algerienne (1515-1830)**, En ere paris Nationale de lire , Alger 1983.

ثالثا: المجلات والدوريات:

-الدوريات باللغة العربية:

1 -بن جبور محمد، " البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني"، **مجلة عصور**، العدد 12-15-14/13،جامعة وهران- الجزائر2009/2008.

2 -سعيدوني ناصر الدين، "**الخزينة الجزائرية 1800-1830** "، المجلة التاريخية المغربية، العدد3، تونس- 1775.

3 -سيدهم فاطمة الزهراء ، "**موارد ايالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر** "، مجلة كان التاريخية، العدد 13، الكويت – سبتمبر2011.

4 -قبايلي هواري، "**العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني** "، مجلة عصور، العدد 12-13، جامعة وهران- الجزائر2009/2008.

-الدوريات باللغة الفرنسية:

1- Devoulx Albert, **La Marine De La Régence D Alger**, N° 77, Libraire Rue du palais, Année 1869.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1 بوغدادة الأمير، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)** ، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة – 2008.

2 حماش خليفة، **العلاقات بين الإيالة الجزائرية والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م**، مذكرة ماجستير، كلية الآداب – جامعة الإسكندرية 1988.

3 حرباش يمينة، **السكة الجزائرية في العهد العثماني** ، شهادة دكتوراه، معهد التاريخ – الجزائر 1989.

4 حرياس لخضر، **المدفعية الجزائرية في العهد العثماني**، شهادة دكتوراه، معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1989.

5 رشيدة شرري معمر، **العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات** ، رسالة ماجستير، معهد التاريخ – جامعة الجزائر 2005.

6 شويتام أرزقي، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره** ، مذكرة ماجستير، كلية الآداب–جامعة الإسكندرية 1988.

7 كشرود حسان، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية (1656–1830)**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري – قسنطينة 2008.

8 كليل صالح، **سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني للاحتلال المغرب الأوسط** ، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة الحاج لخضر باتنة 2006.

خامسا: الملتقيات:

1 بخوش صبيحة، **مظاهر من التعاون الجزائري التركي خلال عهد الدايات 1710–1830**، الملتقى الدولي الثاني :العلاقات الجزائرية التركية، منشورات مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة –الجزائر 2014

2 بوغدادة الأمير، **دور الأتراك العثمانيون في إنشاء مؤسسات الدولة الجزائرية (1520م–1830م)–الجيش أنموذجا–** ، الملتقى الدولي الثاني :العلاقات الجزائرية التركية، منشورات مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة –الجزائر 2014.

3 شرفة فريدة، **العوامل المؤثرة في استمرارية العلاقات بين الإدارة العثمانية وسكان الأرياف في الجزائر أواخر الحكم العثماني**، الملتقى الدولي الثاني: العلاقات الجزائرية التركية، منشورات مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة –الجزائر 2014.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

قائمة المختصرات 1

مقدمة 2

الفصل الأول : أهم مؤسسات القائمة في الجزائر خلال العهد العثماني..... 9

أولا:مؤسسة الخزينة وبيت المال..... 10

1 –الخزينة 11

1 1 – تعريف الخزينة 11

1–1–1–لغة 11

1–1–2–اصطلاحا 13

1–2– مصادر دخل الخزينة ونفقاتها 13

1–2–1– مصادر دخل الخزينة 21

1–2–2.– نفقات الخزينة 22

1–3– النقود المتداولة 25

2 – بيت المال 26

2–1–مداخيل بيت المال 26

2–2–نفقات بيت المال 27

ثانيا :مؤسسة الأوقاف 28

1–تعريف الوقف 28

1–1–لغة 28

1–2–اصطلاحا 29

2–أهم المؤسسات الوقفية..... 29

2–1 – أوقاف الحرمين الشريفين..... 30

2–2– أوقاف الجامع الأعظم..... 31

2–3– أوقاف سبل الخيرات 32

2–4– أوقاف الأولياء والمرابطين 33

2–5– أوقاف أهل الأندلس. 34

ثالثا : مؤسسة القضاء..... 36

1 –تعريف القضاء. 36

1–1–لغة 36

1 –2اصطلاحا..... 37

2–القضاء في المدينة..... 37

3–القضاء في الريف..... 42

رابعا: النظام السياسي..... 45

الفصل الثاني:الجيش البري أواخر العهد العثماني 48
أولا: الجيش النظامي..... 49
1 –الجيش الإنكشاري..... 49
1–1–التجنيد في الجيش الإنكشاري. 49
1 –2– الثكنات العسكرية. 54
1–3– الترقية والرتب العسكرية. 59
1–4– الوضع المادي للجيش الإنكشاري. 61
1 –5– مهام الجيش الإنكشاري. 66
2– المدفعية (الطوبجية). 76
2 1–صناعة المدافع 77
2 –2–صناعة البارود 80
2–3– طاقم العمل بالمدفع (مستعملوا المدافع) ..... 81.
3– الفرسان (الصبايحية) 83
3–1– التعريف بفرقة الفرسان 83
3–2– أصناف الفرسان 84
.
ثانيا :الجيش غير النظامي..... 85
1 –قبائل المخزن 85
1–1–التمركز الجغرافي لقبائل المخزن 86
1–2–دور قبائل المخزن..... 87
1–3–امتيازات قبائل المخزن 89
2– فرق زواوة..... 90.
3 – الكراغلة 91
الفصل الثالث:الجيش البحري أواخر العهد العثماني 96
أولا : التسيير والتجهيز في البحرية الجزائرية 97
1– إدارة الأسطول البحري وتسيره..... 97
1–1–طاقم إدارة وتسيير السفن..... 97
1–2–أشهر رياس البحر 99
2–هياكل الأسطول البحري الجزائري ..... 102.
2–1– مصادر التجهيز في البحرية الجزائرية 102
2–2–أنواع المراكب والسفن..... 104
2–3–أعداد وحدات الأسطول الجزائري..... 106
ثانيا: الدور السياسي والاقتصادي للبحرية الجزائرية أواخر العهد العثماني..... 109
1–الدور السياسي 109

1-1- على المستوى الداخلي..... 110
2-1-على المستوى الخارجي..... 111
2 -الدور الاقتصادي. 115
2-1- غنائم الجهاد البحري..... 115
2-2- الأتاوات والهدايا الإلزامية..... 119
2-3- الأسرى المسحيون..... 121
ثالثا: الدور العسكري للبحرية الجزائرية أواخر العهد العثماني..... 124
1- أهم المعارك التي خاضتها البحرية الجزائرية..... 126
2- مساندة الخلافة العثمانية في حروبها 128
3-الحملات الأوروبية على الجزائر..... 133
خاتمة 146
ملاحق. 150
المصادر والمراجع 166
فهرس الموضوعات 175